الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي بغرداية

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي العربي

مذكرة شهادة الماجستير في تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب

فاطمة الزهراء بلخير

إشراف

الدكتور: احمد لعمى

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور:هواري معراج.....رئيسا

الدكتور: أحمد لعمى.... .....مشرفا و مقررا

الدكتور: عبد اللطيف مصيطفى.....عضوا مناقشا

الدكتور: ميلود زيد الخير.....عضوا مناقشا

الدكتورة: أحلام بوعبدلي.....عضوا مدعوا

السنة الجامعية 2012/2011

كلمة شكر و عرفان

نحمد الله الواحد الأحد الذي انعم إلينا بجزيل النعم، و وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع.

أتوجه بجزيل عبارات الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور لعمى أحمد الذي كانت توجيهاته ونصائحه سند لي طوال فترة هذا البحث ومنحني من وقته الكثير ومن خلاله أتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة عملي هذا ومناقشته .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني و لو بكلمة طيبة على إتمام هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى التي شجعتني طوال حياتي على النجاح وكانت سندا لي و أعطتني كل ما تملك

حتى تراني من الناجحين "أمي العزيزة"

إلى الذي كان عرقه حبر قلمي "أبي الكريم"

إلى كل أفراد عائلتي الصغير والكبير

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الزملاء والأصدقاء من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

إلى كل أساتذتي الكرام

إلى كل أساتذة و عمال المركز الجامعي بغرداية.

الملخص:

منذ العصور القديمة عرف الإنسان التبادل التجاري بداية من المقايضة إلى غاية الوصول إلى مرحلة التجارة الالكترونية ، ولقد ظهرت العديد من النظريات التي اهتمت بتفسير ظاهرة التبادل التجاري الدولي فكانت من أبرزها نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث من المدرسة الكلاسيكية التي تفسر قيام التبادل التجاري الدولي ، ثم تلتها العديد من النظريات التي جاءت على أساس الانتقادات الموجهة لهذه النظرية في تفسير قيام التبادل التجاري بين الدول، وهكذا استمر الاهتمام المتزايد بالتجارة الدولية إلى غاية الوصول إلى مرحلة المناداة بتحرير التجارة الدولية ، هذا الاتجاه الذي عرف انتشارا كبيرا خاصة بعد ظهور الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية سنة 1947 والتي تعتبر بمثابة الضلع الثالث في النظام الدولي العالمي ، وفي حقيقة الأمر أن الاهتمام بالتجارة بشكل عام ظل مقتصرا ولفترة طويلة على تجارة السلع المادية دون التطرق إلى الخدمات لفترة طويلة وهذا نظرا للاعتقاد السائد بأن الخدمات لا تعتبر سلعة وهي غير قابلة للمتاجرة ولقد ظل هذا الاعتقاد سائدا لفترة طويلة من الزمن.

ولكن ومع زيادة تعاظم دور الخدمات في اقتصاديات الدول وزيادة التجارة فيها ، بدأت المفاوضات في هذه الاتفاقية تدعو إلى تحرير تجارة الخدمات ، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من بين الدول السباقة في هذا المجال، وهذا بعد أن أصبحت تجارة الخدمات فيها تشكل النسبة الغالبة من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر نسبة كبيرة أيضا من فرص العمل ، ومن هنا وبعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، أصبحت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات من الاتفاقيات الواجب على أي دولة ترغب في الانضمام إلى المنظمة التوقيع عليها ، وبالفعل وقعت كل الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة على هذه الاتفاقية نظرا لأن الانضمام إلى المنظمة يشترط الموافقة على كل اتفاقياتها بشكل تلقائي.

Abstract

Since ancient times man knew of trade starting from barter to the very access to the stage of e-commerce, and has appeared many theories, which focused on the interpretation of the phenomenon of international trade was the most prominent of the theory of the advantages of absolute to Adam Smith, of the classical school that explain the international trade, followed by Many of the theories that were based on criticism of this theory in the interpretation of the trade exchange between countries.

And so continued growing interest in international trade until access to the stage of calling for liberalization of international trade, a trend that was known is widespread, especially after the emergence of the General Agreement on Tariffs in 1947which is a third side in the international world, and in fact, concerns over trade in general remained limited for a long time on the trade of material goods without addressing the services for a long time and this because of the belief that services are not a commodity which is not tradable This has been a perception for a long period of time.

But with the increase in the growing role of services in economies and increase trade in, negotiations began in this Convention calls for the liberalization of trade in services, and is worth mentioning that the United States of America are among the leading countries in this area, and this after it became the trade in services which constitute the overwhelming proportion of gross domestic product and provides a large proportion also of jobs.

Keyword:

Liberalization of trade in services, Financial markets, The banking sector, The financial sector

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
01	الفروق الأساسية بين GATT وOMC	18
02	تاريخ بدايات التحرير المالي في بعض الدول	23
03	المساحة وعدد السكان والنمو السكاني للدول العربية لسنة 2008	58
04	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1995و2000/2007 و 2008	59
05	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2007و2008	60
06	معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك2000-2008	61
07	التجارة الخارجية الإجمالية العربية	66
08	أداء التجارة العربية البينية 2004-2008	67
09	مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية العربية 2004-2008	68
10	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية 2004-2008	68
11	نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2003-2008)	70
12	إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة (2003-2008)	71
13	التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقة(2004-2008)	73
14	نتائج أعمال التأمين في 20 دولة لعام 2006	76
15	نسبة التداول لأعلى 6 شركات أوت 2008	81
16	تطور عدد صناديق الاستثمار في السعودية من2005-2010	87

17	هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية (الحصة في إجمالي الموجودات المصرفية)	96
18	بعض مؤشرات أداء وسلامة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي	98
19	بعض مؤشرات أداء وسلامة القطاع المصرفي في دول المجموعة الثالثة	107
20	إحصائيات أجهزة الصرف الآلي	121
21	أنشطة المعهد المصرفي في 2009	122
22	تطور عدد الفروع المصرفية في المملكة لبعض السنوات المختارة	123
23	المركز المالي الموحد للمصارف التجارية	124
24	القروض الاستهلاكية للأفراد وقروض بطاقات الائتمان	125
25	إجمالي القروض المتعثرة للبنوك السعودية لعام 2009 مقارنة بـ2008	126
26	رأس المال و احتياطات المصارف التجارية	126
27	المركز المالي الإجمالي للمصارف العاملة في مصر 2009/2008	134
28	عدد المشاركين في البرامج التأهيلية والتدريبية	136
29	خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS)	136
30	القواعد الرأسمالية للبنوك التجارية العامة في الجزائر	141
31	موارد المصارف العاملة في الجزائر من 2002-2009	145
32	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب النضج وحسب القطاع2002-2009	144
33	بعض الإصلاحات في مجال السياسة النقدية والمصرفية قي الدول العربية	145

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	موقع منظمة التجارة العالمية على الخريطة الاقتصادية العالمية	19
02	أهم الشركاء التجاريين للدول العربية في عام 2008	67
03	الانفتاح التجاري لبلدان عربية مختارة والعالم (2008)	92
04	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية نسبة إلى مثيله في البلدان النامية والعالم (2006-2008) نسبة مئوي	93
05	بعض الدول في القروض إجمالي إلى المتعثرة القروض نسبة المختارة في عام 2006	110
06	هامش أسعار الفائدة للمصارف العاملة في الدول العربية عام 2006	111
07	تكاليف التشغيل كنسبة من الدخل التشغيلي للمصارف العاملة في الدول العربية عام 2005	112
08	الجهاز المصرفي المصري كما في 30 جوان 2009	130
09	معيار كفاية رأس المال في جويلية 2009	133
10	التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي في نهاية جويلية 2009	135
11	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	140

فهرس المحتويات

الفهرس.....	الصفحة
كلمة شكر و عرفان.....	III
الإهداء.....	IV
الملخص باللغة العربية.....	V
الملخص باللغة الانجليزية.....	VI
فهرس المحتويات.....	VIII
فهرس الجداول.....	
فهرس الأشكال.....	
المقدمة العامة.....	(أ- ح)
الفصل الأول: تطور تحرير تجارة الخدمات المالية.....	9- 53
تمهيد الفصل.....	10
المبحث الأول: التطورات العالمية المعاصرة في مجال التجارة الدولية.....	11
المطلب الأول: نظريات التجارة الدولية	11
المطلب الثاني: التطور التاريخي للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية "GATT"	15

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة "OMC"	17
المطلب الرابع : العولمة المالية	20
المبحث الثاني: تجارة الخدمات.....	24
المطلب الأول: ماهية الخدمات	24
المطلب الثاني : مفهوم قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني وأهميته.....	26
المطلب الثالث: التجارة الدولية في الخدمات	29
المطلب الرابع: خصائص التجارة الدولية في الخدمات.....	30
المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات المالية	32
المطلب الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات ونطاق التطبيق	32
المطلب الثاني :الجات وتحرير تجارة الخدمات المالية	34
المطلب الثالث:مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية	36
المطلب الرابع : التحديات التي تواجه تحرير تجارة الخدمات المالية	37

المبحث الرابع : الخدمات المصرفية المعاصرة وتحدياتها.....	40
المطلب الأول: ماهية الخدمات المصرفية.....	40
المطلب الثاني :العولمة المصرفية والخدمات المصرفية الجديدة	43
المطلب الثالث : اتفاقية بازل 2	47
المطلب الرابع :التحديات التي تواجه الأنظمة المصرفية في الدول النامية بعد بازل 2	50
خلاصة الفصل	53
الفصل الثاني: اقتصاديات الدول العربية و تحرير تجارة الخدمات المالية	102 -54
تمهيد	55
المبحث الأول : طبيعة اقتصاديات الدول العربية	56
المطلب الأول : إمكانيات الدول العربية	56
المطلب الثاني : التطورات القطاعية	61
المطلب الثالث : التجارة العربية الخارجية والبينية	65
المطلب الرابع : التوازنات الخارجية	69
المبحث الثاني :واقع القطاع المالي في الدول العربية	74

.....	
المطلب الأول :التأمين في الدول العربية وآفاقه المستقبلية	74
المطلب الثاني : أسواق رأس المال وسبل تطويرها	79
المطلب الثالث : صناديق الاستثمار	83
المبحث الثالث : الأزمة العالمية الأخيرة وتأثيراتها على القطاع المالي العربي.....	88
المطلب الأول :نشأة وتطور الأزمة العالمية الأخيرة.....	88
المطلب الثاني :آثار الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية	91
المطلب الثالث : آثار الأزمة العالمية على القطاع المالي العربي	94
المطلب الرابع : أزمة ديون دبي	98
خلاصة الفصل :.....	103

الفصل الثالث: تحرير القطاع المصرفي العربي.....	104-147
تمهيد	105
المبحث الأول : واقع القطاع المصرفي العربي	106
المطلب الأول : سمات القطاع المصرفي العربي.....	106
المطلب الثاني : تحليل أداء المصارف العربية.....	109
المطلب الثالث : جهود إصلاح القطاع المصرفي العربي	113
المطلب الرابع : التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي.....	115
المبحث الثاني : دراسة حالة السعودية.....	118
المطلب الأول: ماهية القطاع المصرفي	118

السعودي.....	
المطلب الثاني: سمات القطاع المصرفي السعودي.....	120
المطلب الثالث : تقييم واقع تحرير القطاع المصرفي السعودي	123
المبحث الثالث : حالة مصر.....	127
المطلب الأول : التطور التاريخي للقطاع المصرفي المصري.....	127
المطلب الثاني : واقع القطاع المصرفي المصري	130
المطلب الثالث : تقييم تحرير الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي المصري.....	132
المبحث الرابع :حالة الجزائر	137
المطلب الأول : التطور التاريخي للقطاع المصرفي الجزائري	137

المطلب الثاني :تقييم واقع القطاع المصرفي الجزائري.....	140
المطلب الثالث : مقارنة بين النماذج المختارة	144
الخلاصة.....	148
الخـاتمة.....	150- 155
قائمة المراجع	157- 170

المقدمة العامة

مقدمـــة

لقد اكتسحت ظاهرة العولمة جميع المجالات اقتصادية،اجتماعية وثقافية، أدت إلى زيادة درجة الترابط والتشابك بين مختلف اقتصاديات العالم، والذي قادته وعمقته الشركات المتعددة الجنسيات بسيطرتها على الاقتصاد الدولي وما ترتب على ذلك من ثورة هائلة في النقل والاتصالات . كما نجد أن هذه الظاهرة قد ألقت بظلالها على دول العالم الثالث من خلال التحولات باتجاه إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومات التقنية والقوى العاملة وتدويلها وإزالة أو تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وانفتاحها على المنافسة الدولية وفي الحقيقة أن هذه الظاهرة قد اكتسبت اهتمام العديد من الباحثين والعلماء ، ونظرا لمجال التخصص سوف يقتصر بحثنا على الجانب الاقتصادي والمالي منها ، وبشكل أدق "القطاع المصرفي" .

فالنظام المالي السليم ،المستقر ،المدعوم بإدارة جيدة للاقتصاديات الكلية والتنظيم الحذر يعتبر أمر لا غنى عنه لاستمرار النمو، وعلى العكس من ذلك فان اضطراب الاقتصاديات الكلية والذي ينبع من عناصر الضعف في القطاع المالي يمكن أن يعصف بعملية التنمية ، كما يعتبر أيضا من بين أهم القطاعات التي تؤدي دورا بارزا في النشاط الاقتصادي وهو من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواء المحلية أو الدولية. وتتمثل أهم هذه المتغيرات في عولمة الأسواق ، التحرير المالي ، التطورات التكنولوجية ، إزالة الحواجز ، الاتجاه نحو التطوير وإدارة المخاطر... وقد حدثت تغيرات جوهرية في النشاط الأساسي المتعلق بالقطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص والمصنفة في قطاع "الخدمات المالية " هذه الأخيرة التي تحتل أهمية بالغة ومتزايدة لدى غالبية الدول إن لم نقل جميعها بزيادة عولمة العلاقات الاقتصادية الدولية وتجاوزها لكل الحدود والتوقعات.

وتنمو تجارة الخدمات المالية بحوالي 12.3% سنويا، كما تعتبر الأكثر دينامكية ضمن تجارة الخدمات بشكل عام ، فتجارة الخدمات تنمو بمعدل 15% سنويا ، و تمثل حوالي 30% من إجمالي التجارة العالمية، وتصل القيمة الإجمالية لتجارة الخدمات إلى ما يتجاوز 810 مليار دولار . وفي كثير من دول العالم يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الغالبة من الناتج المحلي الإجمالي كما يوفر الجزء الأكبر من فرص العمل في العديد من دول العالم ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوفر قطاع الخدمات فيها حوالي 75 % من فرص العمل ويساهم بحوالي 55 % من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وفي الوقت الذي يسجل فيه الميزان التجاري عجزا مستمرا نجد أن ميزان تجارة الخدمات يحقق فائضا هاما ، وما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية ينطبق على الكثير من دول العالم ،الأمر الذي

جعل العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية مهتمة بدعم تجارة الخدمات على الصعيد الدولي وتسعى إلى تذليل العقبات أمام ازدهار هذه التجارة ، هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن تجارة الخدمات تؤدي دورا هاما في قطاع الخدمات في العديد من البلدان من خلال الصفقات التي تجري عبر الحدود ، بل وبشكل أكبر من خلال الاستثمارات الأجنبية، ومع تزايد عولمة الأنشطة الاقتصادية من خلال التجارة والتدفقات الاستثمارية المتزايدة تزايدت الحاجة كذلك إلى خدمات الوساطة وإدارة ومنع المخاطر ذات الطابع الدولي ، كما توجد العديد من المؤشرات حول المزيد من التوسع في تجارة الخدمات المالية مع استمرار الدخول في الأنشطة الاقتصادية ، كما أن التطورات التكنولوجية تهيء فرص تجارية جديدة .

إن التعاون في المجال المالي يعتبر حديثا بالمقارنة مع المجالات الأخرى كالمتاجرة مثلا في السلع الملموسة وهذا بسبب ترسخ فكرة لمدة طويلة وهي أن الخدمات غير قابلة للمتاجرة. ولكن و نظرا لما ذكرناه من الأهمية البالغة التي أصبحت تحتلها الخدمات وخاصة تلك المالية باعتبارها مرتبطة بالقطاع الذي يمثل العمود الفقري لأي اقتصاد جاء في مفاوضات الجولات الأخيرة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وبإصرار من الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على أنه إذا أرادت الدول النامية إدراج مزيد من السلع مثل المنتجات الزراعية ومنتجات النسيج في اتفاقية" الجات"فلا بد لها أن تقبل كذلك بإدراج بنود أخرى هامة للدول المتقدمة مثل تجارة الخدمات ، والجوانب التجارية للملكية الفكرية والإجراءات الخاصة بالاستثمار ، و بالفعل تم قبول مطالب الطرفين حيث وافقت الدول الصناعية على إدراج المنتجات الزراعية والنسيج في اتفاقية الجات وبالمقابل وافقت الدول النامية على إدراج قطاع الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار خلال الجولة النهائية لاتفاقية الجات، وبالتالي يمكن القول أن هذه الجولة تعتبر أول الجهود المتعددة الأطراف لوضع القواعد التي تحكم تجارة الخدمات بما فيها الخدمات المالية، وتوفير إطار للمفاوضات متعددة الأطراف للوصول إلى أفضل أسواق للخدمات الأجنبية وموردیها كما أن هذا الجهد يعتبر خطوة هامة للأمام في مجال التعاون الاقتصادي الدولي والتي أظهرت إدراكا متزايدا للأهمية الاقتصادية لتجارة الخدمات ،كما أظهرت الحاجة لتعاون أوثق بين دول العالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل بشكل لا يمكن الاستغناء عنه .

إن مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات في قطاع الخدمات المالية قد غطت جميع هذه الخدمات بما في ذلك البنوك والأوراق المالية والتأمين ، ولم تستطع الحكومات في نهاية جولة الاورغواي عام 1993 من التوصل إلى اتفاق كامل حول جملة من الالتزامات الضرورية لفتح الأسواق في مجال الخدمات المالية ، و لقد تمخضت المفاوضات المطولة عام 1995عن اتفاقية مؤقتة كان مقدر لها الانتهاء

عمليا في ديسمبر 1997 ، وفي هذا الإطار قام أعضاء منظمة التجارة الدولية بمحاولة أخرى للتوصل إلى اتفاقية دائمة تقوم على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية – بمعنى الامتناع عن التفرقة بين الشركاء التجاريين .

وتتيح المفاوضات للحكومات فرصة مناسبة لتحقيق التزام مشترك لرفع القيود بشكل مضطرد بما يخلق فرصا أفضل لتجارة يكون من شأنها تحقيق الفائدة لكل من المنتجين والمستهلكين للخدمات المالية ويعزز في نفس الوقت القطاع المالي .

ولكن ونظرا للتأخر في إدراج مثل هده المبادئ والبنود وبسبب عدم استعداد الكثير من الدول النامية للتعامل مع هذه المجالات فلا تعتبر هذه المفاوضات بخصوص هذه القطاعات قد حققت حتى الآن التقدم المطلوب، حيث لا تزال الخطوات كما يبدو مترددة في هذا الاتجاه خاصة في الدول النامية والدول العربية جزءا منها ، ولكن على العموم فان الاتفاق القائم على أساس تقدم ولو متدرج من شأنه في النهاية الوصول إلى الغايات التي تم التفاوض من أجلها ، و التي في الحقيقة هناك العديد من الاعتبارات التي يستند عليها دعاة تحرير تجارة الخدمات تتمثل في: تحسين مناخ المنافسة وبالتالي زيادة الاستثمارات ، ورفع كفاءة الخدمات المالية ، تخفيض تكاليف هذه الخدمات و توظيف أفضل للموارد في هذه القطاعات، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى كتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى والسعي إلى وضع سياسات اقتصادية وإجراءات رقابية سليمة ومحكمة

هذه المزايا التي من المفروض أن تجنيها الدول التي تطبق اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المالية رغم وجود تخوف كبير من نتائج هذا التحرير الذي من الممكن أن يضر باقتصاديات الدول النامية أكثر مما ينفعها نظرا لما تتميز به هذه الدول من هشاشة الاقتصاد وعدم القدرة على المنافسة أو حتى الاستمرار .

أما بالنسبة للدول العربية فقد حضي القطاع المصرفي فيها بجهود حثيثة من أجل إصلاحه وتطويره وذلك في ظل الإصلاحات الشاملة التي تبنتها غالبية الدول العربية في أواخر الثمانينات و بداية التسعينيات من القرن الماضي، ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع المصرفي بشكل عام في حين مازالت العديد من الجوانب تتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل قطاع مصرفي كفء قادر على تحمل الآثار المتوقعة من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في القطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص وتحرير تجارة الخدمات المالية ومنها المصرفية

من كل ما سبق وبغض النظر عن السلبيات أو الفوائد التي من الممكن أن تنتج عن تحرير تجارة الخدمات المالية ، فان هذا التحرير أصبح واقع لا مفر منه ، وبالتالي لا بد على القطاع المالي وبشكل

أدق القطاع المصرفي في الدول العربية من الأخذ بمجموعة من الاستراتجيات لمواجهة هذه التحولات خاصة تلك التي فرضت من طرف المنظمة العالمية للتجارة

ومن أجل تحليل ومناقشة الموضوع فإننا سوف نطرح الإشكالية التالية

- الإشكالية الرئيسية:

كيف سيؤثر تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي العربي؟

وهذا الإشكال يمكن أن تتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم تحرير تجارة الخدمات المالية و ما هي مبادئه؟

- ما واقع القطاع المالي العربي وما آفاق تحريره؟

- ما هي أهم الخطوات التي تم اعتمادها الدول العربية للتكيف مع الوضع الراهن؟

ولقد حاولنا طرح الفرضية الرئيسية التالية والتي تحتمل الإثبات أو النفي

- الفرضية الرئيسية:

يؤدي اعتماد سياسة تحرير القطاع المصرفي العربي إلى تحسين أدائه

وهذه الفرضية تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

- جاءت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات لتخدم مصالح الدول المتقدمة دون مراعاة أوضاع الدول النامية.

- شهد القطاع المصرفي العربي العديد من الإصلاحات لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية .

- ستكون الآثار السلبية لتحرير القطاع المصرفي أكثر من ايجابياته.

- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز مدى تأقلم ومسايرة القطاع المصرفي العربي للتحديات التي أصبحت مفروضة بعد دخول المصارف العربية في ميدان تحرير تجارة الخدمات المالية من خلال الحديث عن مفهوم تحرير تجارة الخدمات المالية ،التحديات التي تواجه الدول النامية وواقع اقتصاديات الدول العربية في ميدان تحرير تجارة الخدمات المالية ثم آثار هذا التحرير على القطاع المصرفي العربي .

- **أهداف البحث:** يحاول هذا البحث الوصول إلى ما يلي :

- التعرف على أهم الاستراتجيات والسياسيات التي تم اعتمادها لتحسين أداء المصارف العربية حتى تصبح في مستوى التحدي

- إبراز أهم الآثار على القطاع المصرفي العربي ،والتي نتجت عن تبني المصارف العربية تحرير تجارة الخدمات المالية

- **أسباب اختيار الموضوع:** من بين الأسباب التي دعتنا لاختيار هذا الموضوع مايلي :

- وجود رغبة ملحة لمعالجة موضوع يعتبر حديثا نسبيا مقارنة بالمواضيع الأخرى المتعلقة بالمصارف والقطاع المالي

- محاولة الإلمام بجانب مهم من التجارة الدولية وهو الشق المتعلق بتجارة الخدمات بشكل عام والمالية على وجه التجديد.

- أهمية القطاع المصرفي باعتباره العمود الفقري للنشاط الاقتصادي والدور المحوري له في التجارة الدولية

- ميدان التخصص وهو ميدان التجارة الدولية والذي يشمل قطاع تحرير تجارة الخدمات المالية الدولية

- **المنهج المعتمد:**

تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذا البحث وذلك بهدف تشخيص وتحليل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والمتعلقة بتحرير تجارة الخدمات المالية وأثر هذا التحرير على المصارف العربية ثم اعتماد منهج دراسة الحالة القطاع المصرفي لنماذج مختارة من الدول العربية

- **الدراسات السابقة:**

بعد الإطلاع الأولي على أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع والتي تناولت الجوانب التي لها علاقة بتحرير تجارة الخدمات المالية، التي انبثقت عن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية في جولتها الأخيرة ومنها المنظمة العالمية للتجارة فإننا نجد:

- إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2006/2005) من إعداد "بطاهر علي" حيث تناولت هذه الأطروحة أهم الاصطلاحات التي تم اعتمادها في النظام المصرفي تنفيذا لاتفاقيات ومتطلبات المنظمة العالمية للتجارة

- المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية –حالة الجزائر –(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2007/2006) من إعداد" شامي رشيدة "حيث تناولت هذه الدراسة اتفاقيات" GAAT" ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والآثار التي ترتبت عليها خاصة على القطاع المصرفي بالجزائر

- مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية –تخصص إدارة أعمال – بجامعة المسيلة 2010/2009) من إعداد "لعراف فايزة" تناولت هذه الدراسة أبعاد العولمة المالية والأسباب المؤدية إلى ظهور مقررات لجنة بازل الأولى والثانية ومن ثم التطرق إلى أوضاع القطاع المصرفي الجزائري ومدى تطبيقه لمعايير لجنة بازل

- النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – فرع تخطيط- بجامعة الجزائر 2006/2005) من إعداد " محمد زميت" تناولت هذه الدراسة أهمية القطاع المصرفي بشكل عام في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول ومن ثم التطرق إلى دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقطاعات الاقتصادية في ضوء الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي منذ الاستقلال ، ثم كيفية مواجه الانظام المصرفي للعولمة المالية وآفاق ذلك .

- العولمة واقتصاديات البنوك (كتاب ، الطبعة الأولى 2001): للدكتور عبد المطلب عبد تحدث فيه عن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وأثرها على القطاع المصرفي العربي، كما تناول أيضا أوضاع القطاع المصرفي العربي و أهم مميزاتة لكي يخلص إلى أهم الإصلاحات الواجبة من أجل مواجهة التحديات التي توجد أمام القطاع المصرفي العربي

- حدود الدراسة :

- سوف يتطرق البحث لكل المراحل التي مرت بها الجات حتى الوصول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- التطرق بالوصف والتحليل لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات خاصة المالية منها.

- أهم الإجراءات التي تم اعتمادها من خلال المصارف العربية بهدف الإصلاح والتأقلم.

- فترة الدراسة تكون منذ بداية ظهور نتائج إصلاحات فترة التسعينيات المعتمدة من طرف الدول العربية لتحرير القطاع المصرفي والدخول في التحرير وبالتالي الفترة المعنية بالدراسة سوف تكون من 2000-2009

- محتويات الدراسة : من أجل الإمام بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول

- **الفصل الأول** : تطور تحرير تجارة الخدمات المالية

في هذا الفصل سيتم دراسة تحرير تجارة الخدمات المالية من بداياتها الأولي وحتى الوصول إلى العولمة المصرفية والخدمات المصرفية المعاصرة، وهذا بالرجوع أولا إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية ومن ثم الانتقال إلى السياسات التجارية والمطالبة بتحرير التجارة الدولية ومنها تحرير تجارة الخدمات الدولية، وصولا إلى اتفاقيات التعريفة الجمركية التي انبثقت عنها المنظمة العالمية للتجارة كإحدى أدوات العولمة، والتي منها العولمة المصرفية هذه الأخيرة التي جاءت بخدمات مصرفية جديدة مختلفة عن تلك التقليدية التي كانت تعرفها المصارف

- **الفصل الثاني** : اقتصاديات الدول العربية وتحرير تجارة الخدمات المالية

في هذا الفصل حاولنا دراسة اقتصاد الدول العربية وأهم سماته من أجل الانتقال إلى واقع القطاع المالي في الدول العربية ، وهذا من خلال دراسة واقع أهم الفروع التي تكونه بدون إهمال الأزمة العالمية المالية ومدي تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية بشكل عام وخاصة قطاعها المالي، وكنموذج على التأثير المباشر للازمة على بعض الدول العربي اخترنا أزمة ديون دبي للتدليل على آثار هذه الأزمة العالمية

- **الفصل الثالث** : تحرير القطاع المصرفي العربي

وفي هذا الفصل سيتم دراسة واقع القطاع المصرفي العربي بكل جوانبه والتركيز على المشاكل التي يعاني منها، ومن ثم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي، وأهم الخطوات الواجب إتباعها من أجل الإصلاح والتطوير لكي يستطيع المواجهة والمجابهة، وأخيرا نماذج للقطاعات المصرفية لبعض الدول العربية من حيث هياكلها التنظيمية ومشاكلها وكذلك الإصلاحات المعتمدة فيها وكان اختيارنا لهذه النماذج على أساس أخذ عينة من كل نوع من الاقتصاديات العربية ، حيث أن الدول العربية تنقسم إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى تتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتميز بأنظمة مالية واقتصادية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية، وتتكون من الإمارات ، البحرين ،السعودية ، قطر والكويت ،أما المجموعة الثانية فتعتبر أسواقها المحلية غير مرتبطة بشكل مباشر بالأسواق العالمية كما تعتمد اقتصادياتها على الإيرادات النفطية وتتكون من : الجزائر ، السودان ، ليبيا،اليمن ، بينما المجموعة الثالثة فهي دول يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على الإقراض المحلي ، كما أنها مرتبطة بشكل وثيق بالدول المتقدمة من خلال المعاملات التجارية وهي دول غير نفطية وتتكون من : الأردن ، تونس ، لبنان، مصر ، المغرب وموريتانيا ، ومن هنا اخترنا دولة كنموذج من كل مجموعة وهذه الدول هي : السعودية ، مصر ، الجزائر لكي يتم الخروج في الأخير بحوصلة على حالة القطاع المصرفي العربي ومدى تأثره بتحرير تجارة الخدمات المالية بالإضافة إلى بعض التوصيات التي ارتأيناها مناسبة من أجل تفعيل نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف .

الفصل الأول:

تطور تحرير تجارة الخدمات المالية

تمهيد:

بعد الإعلان وتوقيع أغلبية دول العالم على اتفاقية الجات والتي من اتفاقياتها : اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية، زاد الاهتمام بشكل ملحوظ و متسارع بقطاع الخدمات ، فتطور تطورا كبيرا خاصة في العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، و بدأ التركيز بشكل كبير على التحرير في قطاع الخدمات المالية باعتباره من بين أهم القطاعات الحساسة والهامة لقيام اقتصاد أي دولة ، وما عزز هذا الدور هو انفتاح اقتصاديات كل دول العالم على بعضها البعض في إطار ما يسمى بالعولمة المالية ، وبالتالي أصحبت كل الاقتصاديات عبارة عن شبكة واحدة كل طرف له علاقة مع الطرف الآخر ، وكل قطاع يخدم باقي القطاعات الأخرى في نفس الدولة أوفي الدول الأخرى، والقطاع المالي يعتبر أحد هذه القطاعات.

ولهذا سيكون هذا الفصل نظرة عن تحرير تجارة الخدمات المالية ولكن قبل التطرق إلى التحرير ، نتناول جذوره خاصة في القطاع المالي، وذلك بالتحدث عن التطور التاريخي للمنظمة العالمية للتجارة و شرح بعض الاتفاقيات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات ، و بما أن الهدف هو الخدمات المالية و المصرفية سيكون التركيز على الخدمات المصرفية و القطاع المالي بشكل عام ، ومن هنا يتم معالجة كل هذه النقاط من خلال أربعة مباحث :

المبحث الأول : التطورات العالمية المعاصرة في مجال التجارة الدولية

المبحث الثاني :مدخل لتجارة الخدمات

المبحث الثالث :تحرير تجارة الخدمات المالية

المبحث الرابع :الخدمات المصرفية المعاصرة وتحدياتها

المبحث الأول : التطورات العالمية المعاصرة في مجال التجارة الدولية

منذ العصور الغابرة عرف الإنسان التبادل التجاري الذي مر بعدة مراحل بداية من أشكاله الأولى كالمقايضة لغاية الوضع الذي هو عليه الآن، وهذا نظرا لتنوع حاجيات الإنسان والتي لا يمكن له تلبيتها لوحده بدون اللجوء إلى أطراف أخرى .

المطلب الأول : نظريات التجارة الدولية

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات هامة على المستوى الدولي ، فدخل العالم في مجال التعاون بأشكاله المختلفة ، وعلى الرغم من ظهور موجة التقييد للتجارة الخارجية خلال الستينات و السبعينات من القرن الماضي، إلا أن هذه الموجة سرعان ما تراجعت و ظهر الاتجاه المعاكس المطالب بحرية التجارة ، و هكذا حتى جاء التوقيع على اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة من أجل التخلص من جميع القيود على التجارة الدولية .

و لكن وقبل الحديث عن المنظمة العالمية للتجارة من الأهمية بمكان التطرق إلى الأساس النظري لقيام التبادل الدولي و أهم النظريات المفسرة له[1]:

- **نظرية المزايا المطلقة (آدم سميث)** : إن مفهوم هذه النظرية بسيط ويقوم على أساس قيام التبادل الدولي بين دولتين و سلعتين فقط و كل واحدة منهما تتميز على الأخرى في أنها تملك ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معية و لتكن السلعة" أ " و التي يتم مبادلتها لدولة الأخرى بسلعة" ب " وهي بدورها تتمتع فيها بميزة مطلقة وهكذا وعلى هذا الأساس يقوم التبادل الدولي ، غير أن هذه النظرية وجهت لها العديد من الانتقادات واندثرت علميا
- **نظرية المزايا النسبية(دافيد ريكاردو)** : تقوم هذه النظرية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية والمكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ تقسيم العمل على المستوى الدولي

وتبعا لمبدأ المزايا النسبية فان البلد(A) قد يكون أكثر كفاءة من البلد (B) في إنتاج سلعتين(أ، ب على سبيل المثال) ومن هنا يمكن لـ (A) أن ينتجهما بنفقات أقل، وبالتالي يصدرهما بسعر أقل، ولكن ستكون مكاسبه من التجارة الدولية اكبر إذا ما تخصص في إنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط ، وهي التي يتميز فيها نسبيا ومن ثم ينتجها بنفقة منخفضة نسبيا، والجدير بالذكر أن هذه النظرية قد طورها وأكملها" جون ستيوارث ميل" متفاديا الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، ومن بعده آخرين من المدرسة لاقتصادية البريطانية .

- **نظرية (هيكشر – اولين) تفسير اختلاف النفقات النسبية**: جاءت مساهمة (هيكشر-اولين) لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية ،إذ يلاحظ في كتابات هيكشر أن هناك ربطا صريحا ما بين النظرية الأصلية التي بدأها "ريكاردو" وبين تفسيره لأسباب الاختلافات في النفقات النسبية ،غير أن هذا ليس هو الحال نفسه

[1] - عبد الرحمن يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، ص ص 19 - 83

عند تلميذه "اولين" الذي وجه انتقاداته على مبدأ قياس القيمة على أساس العمل .كما اعتقد أن الأخذ بأسعار السلع وليس بنفقاتها هو المنطق السليم في تفسير قيام التجارة الدولية .

ولقد أطلق على هاتين النظريتين نظرية "هيكشر –اولين" واعتبرتا و كأنهما نظرية واحدة أطلق عليها في ذلك الوقت إسم: "النظرية الحديثة في التجارة الدولية "، حيث تعتبر نظرية مكملة وليست نظرية بديلة لنظرية النفقات النسبية [1]

ولقد توالت النظريات بعدها لتفسير قيام التجارة والتبادل الدولي، ومنها تحليل أو لغز "ليونيتيف" الذي أدى إلى الشك في نظرية "هيكشر– اولين" . وبعدها تحليل "الجورث مارشال" التي جاء من أجل تحليل كيفية تحديد معدل التبادل الدولي والقائم على أساس نظرية الطلب المتبادل التي وضع أساسها "جون ستوارث ميل".

بعدها جاءت نظريات أو تصحيحات تفسير قيام التجارة الدولية بشيء أكثر ملائمة واتفاقا مع العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن أبرزها[2]:

- **نظرية ستيفين ليندر ومفهوم الطلب الممثل** :جاءت نظرية ليندر لتظهر القصور الذي احتوت عليه نظرية هيكشر أولين حيث تفسر نظرية ليندر قيام التبادل الدولي على أساس التمييز بين المواد الأولية والتي تخضع لنفس مبدأ هيكشر اولين، وبين المواد المصنعة والتي تشترط من أجل التصدير توفر الطلب الداخلي عليها ، كما يميز أيضا بين الدول المتقدمة والدول النامية ، على عكس نظرية هيكشر أولين التي تفرض تماثل الاقتصاديات وهذا غير صحيح ، في حين ليندر يفرق بين الدول المتقدمة التي يتميز جهازها الإنتاجي بالمرونة والقدرة على إعادة تخصيص مواردها بينما الدول النامية فإن اقتصادياتها تتميز بالجمود وعدم القدرة على تخصيص الموارد ، كما أكد ليندر أيضا على أن كثافة التجارة الدولية بين الدول ترتبط بمدى التشابه في هياكل الطلب الداخلية ، التي تتأثر بدورها بمدى التقارب في مستويات المعيشة والدخول

أما بالنسبة للفكر الحديث فإن هذا الأخير يعكس الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية وذلك من خلال النماذج التكنولوجية التي تتكون منها النظرية التكنولوجية، ولعل من أهم هذه النماذج نموذج الفجوة التكنولوجية ، ونموذج دورة حياة المنتج

أ - **نموذج الفجوة التكنولوجية** : يركز هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول، على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة يمكنها من إنتاج سلع جديدة ، أو منتجات ذات جودة أفضل ،أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل ، مما يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول .

فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة ، وتؤدي إلى قيام التجارة الدولية بين الدول .

ب - **نموذج دورة حياة المنتج** : جاءت هذه النظرية سنة 1966 من طرف الاقتصادي "فرنون" والذي يحاول فيها فحص نمط التجارة الدولية منذ تقديم سلعة جديدة ذات التكوين التكنولوجي ن إلى غاية أن تصير سلعة

[1]-نفس المرجع ص ص 69-84

[2]- نصيرة بن عبد الرحمان ، ص ص 19-22

نمطية ، بمعنى المراحل التي تمر هذه السلعة والتي تسمى بدورة حياة المنتج حيث تتكون هذه الدورة من ثلاث مراحل وهي :

- ✓ مرحلة السلعة الجديدة : وهنا الميزة النسبية تتمتع بها الدولة صاحبة الاختراع
- ✓ مرحلة نضج السلعة : تنتقل هذه الميزة إلى الدول الأخرى حيث تختفي ميزة الاختراع والابتكار ، وتظهر ميزة أخرى وهي وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج الأخرى
- ✓ مرحلة السلعة النمطية : في هذه المرحلة تصبح التكاليف المحدد الرئيسي لعملية الإنتاج ، وهي ما تشكل ميزة نسبية بين الدول

وعموما فكل هذه النظريات جاءت لتفسير قيام التبادل الدولي وأنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي ، ومن هنا ظهرت وتباينت الآراء حول سياسة تقييد أو تحرير التجارة الخارجية للدول.

إذ أن السياسة التجارية هي عبارة عن مجموع الوسائل التي تلجأ لها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق العديد من الأهداف ، لعل من أهمها تنمية الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أهداف أخرى كتحقيق التوظيف الكامل ، الاكتفاء الذاتي ، تثبيت سعر الصرف ، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .....[1]

وطبعا كل دولة تطبق السياسة التي تلاؤمها في تحقيق أهدافها، حيث تختلف دول العالم بين الدول التي تنتهج التحرير وتلك التي تأخذ بمبدأ التقييد.

و في مجال بحثنا هذا سوف نتطرق إلى سياسة تحرير التجارة الخارجية، و التي على أساسها و مبادئها جاءت المنظمة العالمية للتجارة ، أما سياسة التقييد فلها حججها و أنصارها غير أنها ليست مجال بحثنا ويطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الخارجية [2] وينادي أنصار هذه السياسة أن تكون التجارة الدولية خالية من أي قيود أو عقبات تعوق تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات ، ولأنصار هذا الاتجاه الحجج التالية [3] :

- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج : يرى أنصار هذا الاتجاه أن حرية التجارة تؤدي إلى اتساع السوق و اشتماله لعدد كبير من الدول، وبالتالي يمكن لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والتاريخية وبتكاليف منخفضة ، وفي هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم وهذا ما يؤدي بدوره إلى حسن استغلال موارد الدولة.
- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية : طبقا للمبدأ أو الميزة الأولى التي تتحقق من جراء حرية التجارة الدولية وهي تقسيم العمل والتخصص الدولي، فإنه وانطلاقا من هذا المبدأ تنشأ ميزة أخرى وهي انخفاض أسعار السلع المستوردة، والتي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف مرتفعة، وهذا يحقق للدولة زيادة في دخلها الحقيقي كما يحقق هذا أيضا النفع لكل من المستهلك و المنتج من خلال أن الأول يستطيع أن

[1]- عبد الرشيد بن ديب ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر ، ص 114
[2]- عادل أحمد حشيش , مجدي محمود شهاب ، العلاقات لاقتصادية الدولية ، ص 292
[3]صلاح الدين نامق ، مقدمة في التجارة الخارجية ، ص 155- 165

يحصل على سلع ذات جودة عالية وبأسعار منخفضة كما أن الثاني يمكنه التوسع إلى أقصى حد ممكن في نواحي الإنتاج الأخرى التي توفر له أسباب التفوق فينتفع بمزايا التخصص انتفاعا كاملا، وينتج عن ذلك استغلال الموارد في العالم على أحسن وجه .

- الحرية تشجع التقدم الفني : إن حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة التنافس بين مختلف الدول والمنتجين في إنتاج السلع من أجل اكتساح الأسواق العالمية وكسب أكبر عدد ممكن من المستهلكين وهذا لا يتم إلا بتحقيق أغلب رغبات المستهلكين وذلك بتقديم منتج عالي الجودة وبأثمان منخفضة نسبيا ، ومن هنا يكون السعي من أجل اعتماد عامل التكنولوجيا والتقدم الفني بهدف تحسين وتطوير المنتج ، وفي نفس الوقت الضغط على التكاليف بقدر الإمكان لكي تتحقق النتيجة المطلوبة.
- الحرية تحد من قيام الاحتكار: يرى أنصار حرية التجارة أن هذه السياسة قد تمنع من قيام الاحتكارات، أو على الأقل تكون صعبة في البلد الذي ينتهج سياسة الحرية ، ويعللون هذا مثلا لو أن دولة قامت بعزل السوق المحلية على العالم الخارجي بأية وسيلة كفرض قيود جمركية صارمة مثلا ، فإن هذا يساعد المشروعات المحلية على البقاء والسيطرة بشكل احتكاري دون أن تخشى المنافسة من المنتجات الأجنبية المماثلة التي تباع بسعر أقل وهذا على عكس الحرية .
- الحرية تساعد على الإنتاج بحجم كبير: يبرر أنصار حرية التجارة أن هذه الأخيرة تساعد المشروعات المحلية للدول التي تنتهج سياسة حرية التجارة الخارجية من الوصول بالإنتاج إلى حدوده المثلى ، وهذا لأن أغلبية المشروعات في الدول الصغيرة التي تطبق الحماية لا تصل إلى حد الإنتاج الأمثل بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها ، وبالتالي لا تستطيع تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن فالدولة التي تغلق أبوابها إزاء المنافسة الأجنبية أو التي تشجع صناعتها المحلية بمنع أو تقييد دخول السلع المماثلة الواردة من الخارج قد تسيء إلى اقتصادها لأنها تساعد مشروعاتها على البقاء بعيدا عن الأحجام المثلى والنفقات المثلى العالمية .

وللإشارة فقط فان لكل حجة من هذه الحجج توجد حجج أخرى ترد عليها من قبل مناصري سياسة تقييد التجارة الخارجية .

المطـلب الثاني : التطور التاريخي للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية "GATT "

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بزيادة القيود والحواجز على التجارة الدولية بين الدول بشكل كبير وخطير، كاد أن يكون حرب تجارية وبعد الحرب العالمية الثانية اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء منظمة للتجارة الدولية في إطار الأمم المتحدة ليستكمل بذلك الإطار المؤسسي الدولي في المجال الاقتصادي ، وبالفعل تم عقد مؤتمر دولي في "هافانا" من 21 نوفمبر 1947 إلى 24 مارس 1948.

والجدير بالذكر فقد سبق هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات في لندن وجنيف لم يشارك فيها الاتحاد السوفيتي آنذاك ، حيث تمخض على هذا المؤتمر الاتفاق على ميثاق منظمة التجارة الدولية إذ اتفقت الدول الأعضاء على تكريس نظام جديد يتميز بـ:

- المساواة في المعاملة الجمركية.
- مكافحة الإغراق والسماح بإنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.
- منح الإعفاءات للدول النامية وفي بعض أنواع السلع .

لكن كل هذه الجهود لم تظهر إلى النور وذلك بسبب تراجع بعض الدول الغنية عن تطبيق الأحكام الواردة في ميثاق "هافانا"، غير أنه وعلى جانب مؤتمر هافانا سارع مندوبو 23 دولة على الالتفاف وإجراء بعض المفاوضات الجانبية في جنيف 1947 والتي نتج عنها "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية" و في أول جانفي 1948، دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسسي وقامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة والتي ظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف على مدى ما يقارب نصف قرن من الزمن، ويمكن أن نعرف الجات على أنها :

- إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للأحكام والقواعد المتعارف عليها[1]

- تعتبر بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وهي إطار للإشراف على تجارة السلع في العالم(باستثناء البترول)[2] ، و من بين أهم المشاكل التي اهتمت بها " الجات" نجد:

أ- التعريفة الجمركية : وذلك بدراسة ومحاولة إلغاء أو تخفيض القيود الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء على السلع الواردة لبلدانها حيث أن أسلوب التفاوض في الجات يتم على أساس تقديم الدول المتعاقدة في الجات بقائمتين :

- الأولى : يتم فيها وضع قائمة بالسلع التي يطلب الدولة العضو تخفيض القيود المفروضة عليها عند التصدير

- الثانية : تضم مجموعة السلع التي يمكن أن تستفيد من التخفيض عند عبورها الإقليم الوطني لها كما يمكن للعضو أن يعدل عن هذه التخفيضات في حالة وجود طارئ يمنعه من ذلك .

ب- الالتزام بالامتناع عن فرض الرسوم الأخرى بخلاف الرسوم الجمركية ذات الأثر المعادل لهذه الرسوم وتبادل الأطراف المتعاقدة البيانات التفصيلية في هذا الشأن.

ج- عدم الإجازة بفرض القيود الأولى غير الرسوم الجمركية والتي يطلق عليها القيود الغير تعريفية مثل: نظام الحصص ، لكن في هذه النقطة هناك استثناءات وتنقسم إلى :

- دائمة : وذلك عند دخول بعض الدول المتعاقدة في" الجات " في تكوين تكتلات إقليمية أو ثنائية كالاتحاد الجمركي ، منطقة التجارة الحرة ، أو سوق مشتركة

[1]- بن موسى كمال ن المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد ، ص 64

[2]- نفس المرجع، ص 66

- مؤقتة: نظرا لظروف مؤقتة كحماية صناعة ناشئة أو وقوع الدولة في الحرب...

- مبادئ الجات : لقد جاءت الجات بعدة أهداف نجد من بينها[1]:

✓ عدم التمييز: تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقدا وفورا وبلا شروط كل المزايا التي تمنح لبلد آخر دون إجراء اتفاق جديد غير أن لهذا المبدأ بعض الاستثناءات

- المصداقية (الشفافية): و يقصد به إذا اقتضت الحاجة، يجوز للدولة العضو استخدام التعريفة الجمركية وليست القيود الكمية لتقييد التجارة الخارجية للبلد المعني، وهنا أيضا توجد استثناءات :
- حالة الدولة التي تواجه عجزا حادا في ميزان المدفوعات.
- السماح في حالات خاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية .
- حالة الزيادة الطارئة في عرض سلعة معينة ,مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم وعلى الخصوص الصناعات الناشئة

✓ التفاوض في إطار الجات**:** ويعني اعتبار منظمة "الجات" الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات مع الإشارة إلى أن "الجات" في حد ذاتها لا تملك السلطة الإجبارية لإلزام الأعضاء بقراراتها حين تسوية المنازعات بينهم.

✓ المعاملة التجارية التفضيلية **:** هذا المبدأ يقصد به منح الدول النامية بعض الامتيازات أو المعاملة التجارية التفضيلية في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف دعم التنمية في هذه الدول والمساعدة على النهوض باقتصادياتها الهشة .

✓ التبادلية**:** بمعنى أن الدول تسعى إلى إزالة أو تخفيض القيود على التجارة الدولية وتحريرها ولكن بشكل تبادلي ، فكل طرف يقوم بتخفيض معين لا بد أن يقابله تخفيض يعادله لدى الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى ويستثنى من هذا المبدأ أيضا :

- حماية الصناعات الناشئة في الدول النامية حتى تصبح قادرة على المنافسة الدولية
- ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف مثل(المنسوجات القطنية)

- أهداف الجات للجات عدة أهداف منها [2]:

✓ رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء وتنشيط الطلب الفعال.

✓ تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء.

✓ رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي.

✓ الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية .

✓ تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.

✓ خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

[1]- شامي رشيدة ، المنظمة العالمية للتجارة وآثارها المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر ، ص 37

[2]- نفس المرجع ، ص38

✓ إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

المطلب الثالث : المنظمة العالمية للتجارة "OMC "

بالرغم من كل المبادئ والأهداف التي جاءت بها "الجات" إلا أنها لم تجد طريقها على أرض الميدان لعدة أسباب كان من أبرزها الحرب الباردة ودخول الولايات المتحدة في عدة حروب من بينها الحرب الكورية والفيتنامية ، بالإضافة إلى وجود المعسكر الشيوعي من الناحية الأخرى واعتقاده في ذلك الوقت أن الانضمام للجات يعد انحرافا عن الروح الوطنية [1] وبالتالي مبادئ الاشتراكية .

ولكن وبعد عدة تحولات وأحداث في العلاقات الاقتصادية الدولية كان لها الأثر الكبير على ضرورة وضع إطار تنظيمي للتجارة العالمية ولعل من أهما[2] :

✓ انهيار المعسكر الاشتراكي وتدهور أوضاع الاتحاد السوفيتي السابق و تفككه.

✓ انخفاض مسيرة التنمية في البلدان النامية وتفاقم مشكلة المديونية.

✓ تطور أزمات الدول الصناعية المتقدمة ، ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية .

✓ محدودية الاتفاقات التجارية التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجات".

✓ تجدد الفكر الليبرالي بمختلف روافده وتياراته بعد إخفاق الفكر الكينزي.

بعد كل هذه الأحداث الممهدة، وبعد سبع جولات جاءت جولة الاروغواي والتي استمرت أكثر من سبع سنوات في منتصف شهر افريل 1994 لتنص على اتفاقية وقعت عليها 117 دولة تقضي بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة [3]

حيث أعلن خلال هذا الاتفاق ممثلو ووزراء هذه الدول خلال اجتماعهم في مراكش بالمغرب قيام المنظمة العالمية للتجارة بداية من 1995 والتي لها صلاحيات التفتيش على الدول الأعضاء ضمانا لحرية التجارة ومحاربة أي سياسة حمائية ، حيث أصبحت المنافسة هي القانون الحاكم في الأسواق سواء كانت داخلية أو خارجية .

وبالتالي يمكن أن نعرف المنظمة العالمية للتجارة على أنها : "منظمة ذات شخصية قانونية مستقلة تعنى بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء غير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة"[4] تلعب الدور الأساسي في النظام التجاري الدولي، وهي بمثابة الضلع الثالث لمثلث اتفاقية (بروتنوودز) للنظام الاقتصادي الدولي الذي نتج عنه إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إذ لها تقريبا نفس أهداف الجات خاصة في مجالات رفع مستويات المعيشة والدخول ، والتأكيد على تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم ، وتوسيع الإنتاج ونطاق التجارة العالمية ، وذلك مع توفير الحماية اللازمة للحفاظ على البيئة الملائمة والمناسبة لمختلف مستويات

[1]- سهيل حسين الفتلاوي ، العولمة وآثرها في الوطن العربي ، ص 67

[3]- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي ، ص 46-47

[3]- عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة ، ص 45

[4]- Organisation mondial du commerce ; division de l'information et des relation avec les médias , P 04.

التنمية والإدراك التام لضرورة بذل الجهود الايجابية بالتأكيد على مشاركة الدول النامية والأقل نموا في التجارة العالمية بصورة أفضل، ولقد أوكل للمنظمة العالمية للتجارة عدة مهام أهمها[1] :

- الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما فيها الاتفاقات الجماعية متعددة الأطراف.
- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية لهذا تعتبر المنظمة محفلا للمزيد من المفاوضات بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف
- الإشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك
- إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر مراكش
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة له من أجل تحقيق قدر أكبر من التنسيق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية، وفيما يلي أهم الفوارق بين المنظمة العالمية للتجارة والجات

الجدول رقم (01) : الفروق الأساسية بين OMC وGATT

المنظمة العلمية للتجارة	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية
يوجد بها أعضاء	يوجد بها جهات متعاقدة
منظمة قانونية مبنية على قواعد قانونية صلبة	فيها نص قانوني
تهتم بتجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية	تهتم بتجارة السلع فقط
نظام وتسوية المنازعات أكثر سرعة وديناميكية	نظام تسوية الخلافات أقل سرعة

Source : Organisation Mondial du commerce, division de l 'information et des relation avec les média, 2ème édition, Genève, Suisse 2001,P 14.

وكما نلاحظ من الجدول أن المنظمة العالمية للتجارة تتمتع بصلاحيات أكثر من تلك التي كانت عليها الجات وبالتالي هي أكثر ملائمة للأوضاع العالمية والعلاقات الاقتصادية الحالية

ويتألف الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة ولجان وسكرتارية، والشكل الموالي يوضح موقع المنظمة العالمية للتجارة من النظام الاقتصادي العالمي

الشكل رقم (1): موقع منظمة التجارة العالمية على الخريطة الاقتصادية العالمية

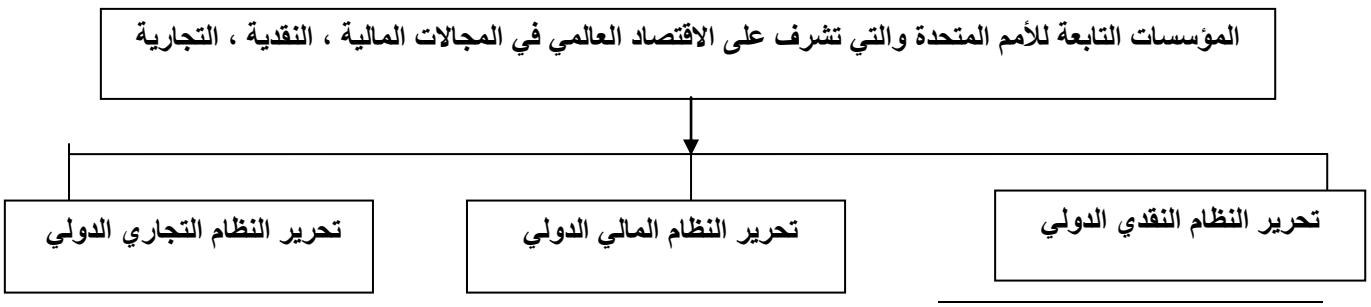

[1]- سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين الجات 94و منظمة التجارة العلمية ، ص 67

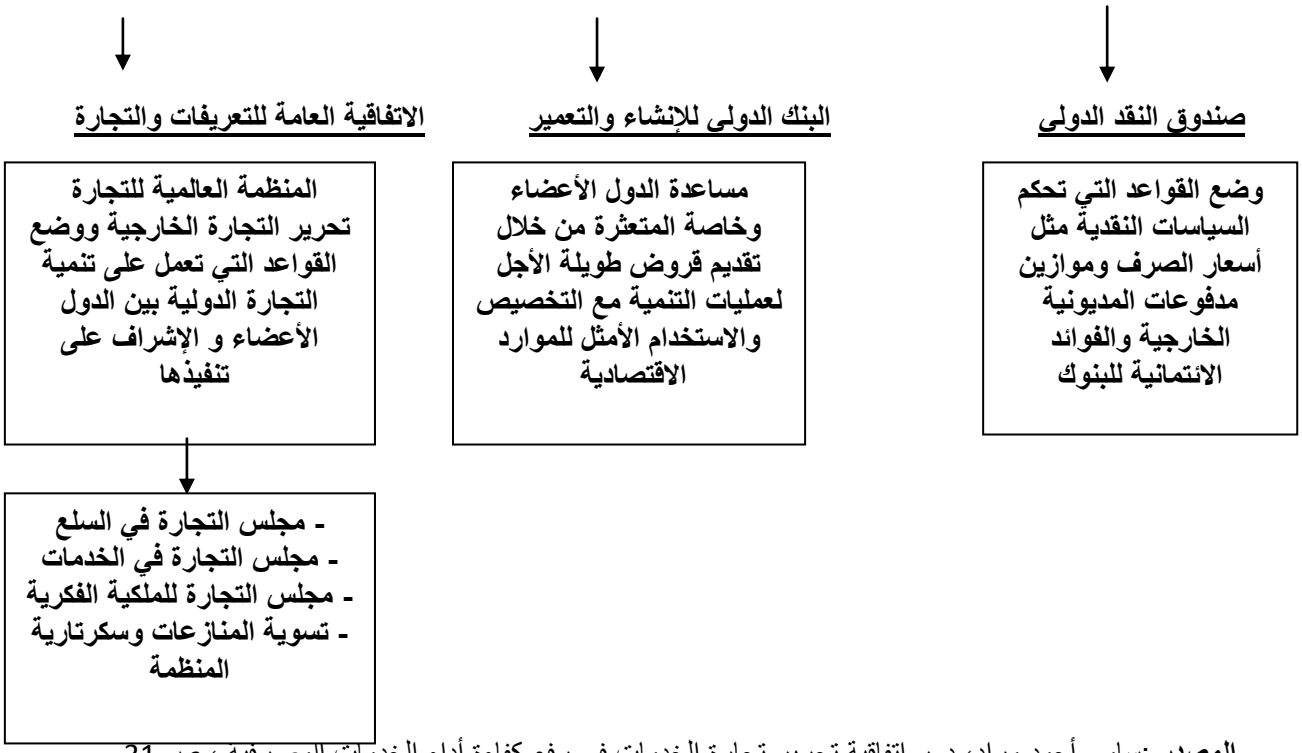

المصدر :سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية ، ص 31

وعلى الرغم من أن الهدف المعلن والمقرر للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة العالمية عن طريق مراقبة تنفيذ اتفاقية" الجات" على النحو الذي يكفل زيادة التبادل التجاري بين الدول، خاصة بعد المعانات من التقييد، ثم المطالبة بإلغاء الحواجز والقيود الجمركية المتزايدة بصورة انتقامية خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى ضرورة التوصل إلى مدخل جديد للتجارة الدولية، والتي طبقا لنتائجها" المنظمة العالمية للتجارة" إلا أن المتتبع للتطورات الحاصلة بعد قيامها وبداية مزاولة نشاطها يلاحظ[1]:

- تباطؤ معدل النمو في كمية وقيمة التجارة الدولية.
- زيادة التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وزيادة التبادل التجاري بين دول كل تكتل اقتصادي على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية
- مازالت العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث علاقة من جانب واحد ، حيث تقوم الدول المتقدمة بزيادة صادراتها إلى الدول النامية ولا تستورد منها إلا بشكل محدود.
- لم تعد المزايا النسبية في التجارة الدولية كما كانت في الماضي تعتمد على رخص الموارد الأولية نتيجة لتوافرها في موقع جغرافي معين ، بل تحولت إلى الدول الصناعية وشركاتها متعددة الجنسية، والتي تتمتع بالقدرة على تطوير واحتكار التكنولوجيا الجديدة ، مما كان له الوقع السلبي على بعض الدول النامية

1- سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 479-480

وخصوصا تلك التي تعتمد بشكل رئيسي على تصدير المواد الأولية الزراعية والتعدين ، فقد تم العمل على تقليص استعمال المادة الأولية بأكبر قدر ممكن في الإنتاج .

وفي الحقيقة أن المنظمة العالمية للتجارة هي من نتائج العولمة التي سعت لوجود مثل هذه المؤسسات من أجل دمج اقتصاديات الدول والربط بينها كاقتصاد واحد والعولمة طالت جميع الميادين بما فيها المجال المالي وهو ما يصطلح على تسميتها بالعولمة المالية

المطلب الرابع : العولمة المالية

العولمة ظاهرة العصر، اكتسحت كل المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية و الثقافية وتمتد آثار العولمة إلى شعوب العالم كلها ، بما فيها الدول التي خلقت العولمة ، وتعتبر العولمة حالة موجودة ومفروضة على شعوب العالم وليس هناك خيار لرفضها .

كما ذكرنا فان العولمة قد مست جميع الميادين وطبعا من بينها الجانب لاقتصادي وعلى وجه الخصوص القطاع المالي أو بما يعرف بالعولمة المالية ولكن وقبل الحديث عن العولمة المالية لا بأس أن نعرج عن مفهوم العولمة بشكل عام.

لقد كتب العديد من الكتاب وبإسهاب في مفهوم العولمة، وكل يعرفها حسب مجال تخصصه وبما أننا في المجال الاقتصادي فيهمنا في هذا المقام التعريف بالعولمة الاقتصادية .

- **العولمة: "**اتجاه جديد معاصر يمثل مرحلة قابلة للتدويل ويؤدي إلى قيام نظام اقتصادي عالمي يحل محل النظام الاقتصادي الدولي السابق، تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات الدول حيث تتحرر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح مسيرة بقوانين أخرى محايدة "[1]

وهي "عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي ، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والوزن والحجم في مجالات متعددة من أهمها : السلع والخدمات ، عناصر الإنتاج ، مما يترتب عليه زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي لتشكيل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي ولتكون أشكالا جديدة للعلاقات لاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي"[2]

وهي أيضا "انفتاح على العالم وحركة تدفق ثقافي ، اقتصادي وسياسي ، تكنولوجي ، حيث يتلاشى تأثير الحدود الجغرافية والسياسية ، فأمامنا رأس مال يتحرك بغير قيود ، وبشر يتحركون بغير حدود ، ومعلومات تتدفق بغير عوائق"[3]

[1]- عبد الرحمن يسري أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، ص 285

[2] -thomas ,lairson,david kidmore,international politicol economie ,p 96

[3]- أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، ص 11

- **العولمة المالية :** هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يعرف بالاندماج أو الانفتاح المالي الذي أدى إلى تكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم تدفقها عبر الحدود إلى الأسواق العالمية[1].

ولقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمستوردة لرؤوس الأموال، حيث قامت الكثير من الدول المتقدمة بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود. وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي خلال جولة الارغواي الداعي إلى تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية و ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية و إنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض، كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وإحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية

- **حدود العولمة المالية وفوائدها**:

ستسمح العولمة المالية بتقليص العجز في الميزان التجاري لبعض الدول ولو بصفة مؤقتة، مما سيسمح بالتقليل من الفوارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي ، أما بالنسبة لتلك الدول ذات الفائض في موازينها الخارجية ، فإن لها فرصة أكبر في ظل العولمة المالية لاستثمار مداخيلها وتسيير رؤوس أموالها بصفة دائمة وعقلانية على مدار السنة وبذلك التحكم في التوازنات الخارجية ،إضافة إلى ذلك تتيح العولمة المالية توزيع الأصول الدولية مما يسمح بظهور المنافسة بين مختلف الدول والمنظمات المصرفية العالمية مما يشجع تطوير النظم المصرفية بصفة متسارعة ويساهم في توسيع الشبكة المصرفية العالمية وسرعة المبادلات الاقتصادية والتجارية[2] .

وبشكل عام فإن أحد المنافع الرئيسية لزيادة التنوع في موارد التمويل هو تقليل خطر "أزمات الائتمان" إضافة إلى إتاحة فرص أكبر للاختيار بالنسبة للمقترضين والمستثمرين وبالتالي الحصول على شروط أفضل وتنويع المحافظ . لكن رغم ما تتيحه العولمة المالية من مزايا إلا أن البلدان التي تتميز بمرحلة انتقالية أو هي في طور النمو لن تحصل لها الفائدة الكبيرة ، بسبب نظمها البنكية المغلقة التي لا تتماشى والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية ، ومن جهة أخرى يبقى المستثمرون يفضلون اكتساب أصول محلية متجنبين بذلك المغامرة والاستثمار في الأوراق الخارجية ، إضافة إلى العراقيل المتصلة بالنظم الجبائية

- **أسباب ظهور العولمة المالية :** هناك العديد من العوامل التي ساعدت على توفير المناخ الملائم لظهور وتطور العولمة المالية منذ أكثر من ربع قرن مضت ولعل من أهمها[3] :

- ✓ **تنامي الرأسمالية**: يعتبر زيادة رأس المال المستثمر والموجه لصناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من العوامل التي أعطت قوة كبيرة لدفع مسيرة العولمة المالية ، فأصبحت معدلات

[1]- بن داودية وهيبة ، مديوني جميلة ، واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية ، ص 08
[2]- مصيطفى عبد اللطيف ، بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية وإستراتجية مواجهتها ، ص 05
[3]- محمد زميت ، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، ص ص 171-173

الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في هذا المجال تحقق أضعاف تلك التي يحققها رأس المال في إنتاج السلع المادية، كما أنه على الصعيد العالمي لعب رأس المال دورا مهما لما يقدمه من موارد مالية بشروطه الخاصة، خاصة بعد تراجع المؤسسات المالية العالمية والدول الصناعية على تقديم الإعانات والقروض لبعض الدول في الآونة الأخيرة، فقد نمت المعاملات المالية بمؤسسات الاستثمارات المالية نموا ملحوظا ، إذ ارتفعت قيمة العمليات التي تمت في أسواق الصرف الأجنبي والأوراق المالية على المستوى العالمي عشر مرات بين 1982 و1990[1]، وهو الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال أصبحت مستقلة ولها آلياتها ودوراتها الخاصة، ولم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية.

- ✓ **عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية**: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى . وللدلالة على حجم هذه الفوائض التي تتدفق إلى الأسواق المالية المختلفة يمكن أن نشير إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبعة قد قامت عام 1995 في إدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل110 % من إجمالي الناتج المحلي الكلي وحوالي 90%من إجمالي الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي لهذه الدول كما أنه يزيد عن نصف الأسهم والسندات المتداولة فيها، وعلى الرغم من أن ظاهرة الاستثمار خارج الحدود قديمة إلا أن الجديد هو زيادة حجمها بشكل خيالي وتنوع الأدوات المستجدة فيها ، بالإضافة إلى ارتباط الأسواق المالية العالمية مع بعضها البعض[2]
- ✓ **التقدم التكنولوجي** : لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهم فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية ، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية و الزمنية بين الأسواق الوطنية المختلفة ، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة ، وهو الأمر الذي كان له الأثر البالغ في زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخرى ، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى حد كبير .

ورغم ما يوفره هذا التقدم التكنولوجي من ترابط بين الأسواق وقدرة على متابعة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة للبيع والشراء، فإنه يساهم أيضا في توفير المناخ الملائم لخروج ودخول الأرباح الرأسمالية الضخمة عبر الحدود الوطنية دون أن تتمكن السلطات المعنية من المراقبة وبالتالي الحد من تأثيرها[3]

- ✓ **التحرير المالي محليا ودوليا** : لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا لعمليات التحرير المالي داخليا ودوليا ، وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن

[1]- رمزي زكي ، العولمة المالية والاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، ص 235
[2]- حازم الببلاوي ، *دور الدولة في الاقتصاد ، ص 122*
[3]- هانس بيتر مارتن ، هارد شارمان، (ترجمة عدنان علي)، فخ العولمة ، ص 29

الماضي، مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية الرأسمالية [1]، كما هو مبين في الجدول الموالي

الجدول رقم (02) :تاريخ بدايات التحرير المالي في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	المكسيك	1989
كندا	1980	البيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
ألمانيا	1984	المغرب	1991
هونغكونغ	1978	جنوب إفريقيا	1980
اندونيسيا	1981	بنغلاديش	1988
كوريا الجنوبية	1978	الهند	1989
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
فلبين	1881	تايلاند	منصف الثمانينات
سنغافورة	1978	البرازيل	1989
تايوان	1979	الشيلى	1974

المصدر : شذا جمال الخطيب ، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لأس المال ، ص 21

من الجدول أعلاه نلاحظ أن التحرير المالي بدأ في الدول المتقدمة في وقت مبكر ، وهذا نظرا لإدراك هذه الدول للفوائد الكبيرة التي ممكن أن تتحقق من جراء هذه السياسة ، في حين نلاحظ أن الدول النامية والتي من بينها الدول العربية لم تعرف هذه السياسة إلا في بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي وكان من بين الدول العربية السباقة في هذا المجال مصر والمغرب

المبحث الثاني : تجارة الخدمات

إن المتتبع لجذور قيام التبادل الدولي والنظريات المفسرة له يلاحظ أن مفهوم قيام التبادل الدولي كان يعتمد بشكل أساسي على تجارة السلع المادية بدون أدنى اهتمام بالخدمات ، حيث بقيت في الظل لعدة سنوات لغاية العقود الأخيرة من القرن الماضي بداية بالسبعينات أين زاد الاهتمام بهذا القطاع، فتطور بشكل كبير و متسارع وأصبح يمثل نسبة كبيرة من التجارة الخارجية (خاصة الدول الصناعية) كما أنه يمثل نسبة مهمة من إجمالي الناتج الوطني لها ، و بالتالي بدأت الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا المجال.

المطلب الأول : ماهية الخدمات

[1]- حمزة العسلي ،بدايات التحرير المالي ،على الموقع : http://www.deretna.com/vb/showthread.php ?t=14463 ي م 2008/04/13 على الساعة 21.28

مفهوم الخدمة : الخدمة هي كل نشاط أو أداء يخضع للتبادل بصورة غير ملموسة، والذي لا يسمح بأي تحويل للملكية ويمكن أن تكون الخدمة مرتبطة بمنتج عادي كما يمكن أن لا تكون كذلك[1]

كما عرف T.P.HILL الخدمة أنها : "تغيير في حالة الشخص أو في أحد السلع التي تنتمي لوحدة اقتصادية معينة وهذا التغيير يتسبب كنتيجة لنشاط وحدة اقتصادية أخرى تتفق مسبقا مع الشخص الأول أو الوحدة الاقتصادية الأولى "[2]

والجدير بالذكر أن الوثيقة الختامية لجولة الاروغواي قد عرفت الخدمات بـ[3] : يشمل تعبير الخدمات جميع الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية نشاطها ، ويقصد بها أي خدمة على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات.

و بالنظر إلى كل هذه التعريفات يتضح لنا أن هناك عدة تعاريف للخدمات ولا يوجد تعريف جامع مانع لها والسبب في هذا يرجع إلى تشعب الخدمات وتعدد أنواعها بل وتداخلها أحيانا في إنتاج السلع وهو الأمر الذي يصعب معه وضع معيار للفصل بين السلع والخدمات.

بينما الخدمة المالية والتي هي محل الدراسة يمكن أن نقول على أن لها نفس تعريف الخدمة بشكل عام غير أنها تختلف عن بقية الخدمات الأخرى في أنها تتعلق بالنظام المالي الذي يعتبر من المكونات الأساسية والاقتصادية لأي دولة فهو يزود المجتمع بخدمات أساسية نلخص أهمها في :

- ✓ تقديم الائتمان لتمويل شراء السلع والحصول على الخدمات وتمويل الاستثمارات الرأسمالية.
- ✓ دفع المستحقات وأداء الالتزامات .
- ✓ خلق النقود : حيث ينشأ عن نظام الائتمان و أداء الالتزامات عن طريق وسائل الدفع المبتكرة
- ✓ الادخار: يؤدي النظام المالي إلى خلق منافذ للادخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار في ظل وجود هذا النظام
- ✓ التأمين : ويقصد به التأمين بكل أنواعه كالتأمين على الحياة ...
- ✓ خدمات السمسرة

وبشكل عام فإن الخدمات في مجملها قد تعرضت لعدة اجتهادات لتعريفها ومحاولة تصنيفها ولعل من بين أهم التصنيفات التي أوردها التقرير الذي قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والتي يمكن إيجازها على النحو التالي[4]:

- تصنيف الخدمات وفقا لمعيار حداثة الاستهلاك :اقترح "M.A.KATOUZIAN" معيار لتصنيف الخدمات وفقا لدرجة حداثة استهلاكها إلى ثلاثة أنواع هي :

[1] -P.kotler et B.dubois ,marketing management, p 454

[2]- سامي أحمد محمد مراد ،دور اتفاقية الجات في تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة إدارة الخدمات المصرفية ،ص 52

[3]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، ص 110

[4]-رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 111-114

- ✓ الخدمات الحديثة : هي مجموعة الخدمات التي يزداد استعمالها نتيجة للتغيير الذي يحدث في متوسط دخل الفرد أوقات فراغه ، وتعتبر حديثة لأن استهلاكها يعتبر ظاهرة حديثة مثل : خدمات التسلية الإرشادات الصحية
- ✓ الخدمات التكميلية : وهي مجموعة الخدمات التي ترتبط بشكل وثيق بالتصنيع والمستوى الحضاري مثل : العمليات البنكية والمالية والتامين
- ✓ الخدمات القديمة : وهي الخدمات التي فقدت أهميتها بمرور الزمن وحلول خدمات أخرى محلها مثل خدمة البريد التقليدية

- تصنيف الخدمات وفقا لمعيار نوع الخدمة : قام كل من HARLEY L.BROWNINGو SINGELMAN بتصنيفها إلى أربعة أنواع :

- ✓ الخدمات التوزيعية : كخدمات النقل، التخزين والاتصال
- ✓ خدمات المنتج : مثل خدمات التأمين والخدمات الهندسية والأعمال والحسابات والاستشارات القانونية
- ✓ الخدمات الاجتماعية : مثل خدمات الصحة ، الخدمات الدينية ، خدمات الرفاهية
- ✓ الخدمات الشخصية : مثل الخدمات المنزلية ، خدمات الفنادق والمطاعم

- تصنيف الخدمات وفقا لمعيار المحتوى التكنولوجي : قدم المكتب الأمريكي للتقييم التكنولوجي تقسيما للخدمات وفقا لمحتواها التكنولوجي إلى نوعين هما :

- ✓ خدمات قائمة على المعرفة : مثل خدمات التأمين والخدمات البنكية وخدمات المعلومات التكنولوجية و الإعلان والصور المتحركة والرعاية الصحية وهي خدمات تعتمد على رأس المال البشري
- ✓ خدمات ثانوية : مثل الخدمات التأجيرية، خدمات النقل ،التوزيع ،التراخيص ،السفر وبعض الخدمات الاجتماعية ، ومعظم خدمات التسلية والخدمات الشخصية وهي خدمات ينخفض بها رأس المال البشري وتعتمد على طريقة تقليدية في الإنتاج.

إن كافة الخدمات السابقة لا تقتصر التجارة فيها على التجارة المحلية داخل الدولة وإنما تتعدى لدائرة أوسع تتم عبر الدول والحدود بلا أية قيود ، وهي التجارة الدولية في الخدمات وتحريرها من هذه القيود ، وتنفرد هذه الأخيرة بتعريفات وتصنيفات أخرى تختلف عن هذه التصنيفات المتعلقة بالخدمات .

المطلب الثاني : مفهوم قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني وأهميته

خضع قطاع الخدمات لتنظيم واسع في كل بلدان العالم على اختلاف درجات تقدمها ، وكان بدرجة أكبر في الدول المتقدمة وذلك لعدة أسباب من بينها اختلاف مفهوم الخدمات بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية ، فبينما ترى الأولى أن كل ما ليس بسلعة يعتبر خدمة ، ترى الثانية أن مفهوم الخدمة ينحصر فقط في المعاملات التي تتطلب انتقال المورد عبر الحدود وانتقال المستهلكين وأيضا عناصر الإنتاج لتقديم هذه الخدمة

-تعريف قطاع الخدمات: مر قطاع الخدمات بعدة مراحل على مدى السنوات السابقة ، وتم التعبير عنه بعدة مصطلحات منها على سبيل المثال الاصطلاح الذي صاغه **فيشر** سنة 1935، حيث عرف قطاع الخدمات على أنه قطاع ثالث بالنسبة للقطاعين الأول والثاني وهما قطاع الزراعة وقطاع الصناعة على الترتيب، وكان غرض فيشر هو إيضاح أن هناك مجموعة ثالثة من الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى الأنشطة الزراعية والصناعية[1].

هناك أيضا تعريف "GREEN WALD " حيث عرف قطاع الخدمات على أنه ذلك المكون من الناتج الوطني الإجمالي الذي يقيس ناتج المفردات غير المنظورة [2]، حيث أن هذا التعريف اعتمد على خاصية الخدمات غير الملموسة ، وهي أكثر خصائصها شيوعا .

وبالتالي يمكن القول أن قطاع الخدمات يرتبط بالقطاعات الأخرى (زراعة ، صناعة، تجارة) بعلاقة تكاملية حيث يدخل في عمليات (الإعلان ، التسويق) والعمليات التي تسبق عمليات الإنتاج (دراسة الجدوى وتصميم المنتجات) ومرحلة الإنتاج (مراقبة الجودة وعمليات التشغيل) .

- **أهمية قطاع الخدمات**: تتمثل أهمية قطاع الخدمات في النقاط التالية :

- ✓ يستطيع قطاع الخدمات توفير مدخلات الإنتاج في القطاعات الأخرى وفي كل مراحل العملية الإنتاجية.
- ✓ يلبي قطاع الخدمات حاجات أساسية في شكل مباشر كما هو الحال في التعليم والتدريب أو الرعاية الصحية والإسكان
- ✓ يلبي حاجات أساسية بشكل غير مباشر كما هو الحال في تقديم فرص للعمالة أو توليد دخول جديدة والتي هي ضرورية لاتساع السوق في القطاع السلعي والإنتاجي.
- ✓ يقوم بدور اجتماعي يتمثل في تخفيض البطالة والفقر وما يرتبط بذلك من التأثير على المناخ السياسي والاقتصادي والذي هو ضرورة ملحة للعملية الاستثمارية .

هذا بالنسبة لقطاع الخدمات بشكل عام، أما قطاع الخدمات المالية(والذي يمكن التعبير عنه أيضا بالجهاز المالي) فتظهر أهميته من خلال الدور الذي تلعبه جميع مكونات هذا القطاع في المساهمة بشكل كبير وهام في التنمية الاقتصادية ، وقبل التطرق لهذه الأهمية نتطرق لمفهوم الجهاز المالي .

يقصد بالجهاز المالي : "الجهاز المصرفي بالمعنى الواسع مضافا إليه بقية المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى مثل شركات التأمين وصناديق التوفير ومصارف الادخار وشركات الاستثمار والإقراض"[3] ومن هنا يمكن لنا أن نبرز أهمية هذا القطاع بالتسلسل في إبراز دور كل عنصر من مكوناته :

---

[1]-أحمد عبد بدوي ، الآثار المستقبلية لتحرير الخدمات على التنمية الاقتصادية في مصر ، ص ص 14-21

[2]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 115

[3]- أسامة الأنصاري ، إدارة المصارف التجارية ، ص 18

أ - **الجهاز المصرفي بمعناه الواسع** : ويتكون من المصرف المركزي والمصارف التجاري والمصارف المتخصصة في تمويل قطاع معين من القطاعات الاقتصادية المختلفة [1] .

إن المصارف المركزية لها عدة وظائف ولكن من أهمها الرقابة على الأنشطة الائتمانية لمؤسسات الوساطة المصرفية التجارية المالية هذه الوظيفة التي يتيح استخدامها التأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة سواء كانت أوضاع تضخم أو كساد أو ركود تضخمي .

أما المصارف التجارية فهي تتميز عن غيرها من المؤسسات المصرفية والمالية كونها قادرة على خلق الائتمان وما يترتب على ذلك من إضافة صافية إلى كمية وسائل الدفع (عرض النقد والسيولة المحلية) هذه الإضافة الجديدة التي تترك آثارها على الأوضاع الاقتصادية والنشاط الاقتصادي ومن هنا تظهر أهمية ومكانة هذه المصارف في الاقتصاد الوطني ، ويمكن لنا أن نبرز بشكل أفضل أهمية المصارف في الاقتصاد الوطني من خلال المهام التالية:

- يرتكز استثماره في حقوق مالية مثل الأسهم والسندات ،إذ تقوم بتجميع المدخرات والأموال من المستثمرين وتحويلها إلى أموال أو سلع يمكن إقراضها للعملاء
- خلق الجو المناسب والظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية
- الوظيفة الأساسية والمتمثلة في إمداد المجتمع بالأموال اللازمة للتنمية
- تقوم المصارف بتمويل عمليات الاستيراد والتصدير ، فعن طريق الاستيراد يمكن توفير احتياجات الدولة التنموية من السلع الرأسمالية لدعم إمكانية التنمية ، وعن طريق التصدير يتم تشجيع وتنمية الصناعات أو المشروعات قصيرة الأجل ثم الانتقال إلى التمويل المتوسط وطويل الأجل

ب- **المؤسسات الوسيطة غير المصرفية** : تتمثل هذه المؤسسات في شركات التمويل، شركات الاستثمار شركات التأمين على الحياة ، صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي .

إن هذه المؤسسات المذكورة تختلف في نشاطها المصرفي على المصارف التجارية ، لأن هذه الأخيرة تعتبر الوحيدة القادرة على خلق النقود والائتمان، ومن هنا فهذه المؤسسات من خلال نشاطها المتمثل في دور الوسيط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي تساهم في تحفيز الاستثمار وتوسيعه بتوفير التمويل اللازم للاستثمار للجهة القائمة به وبالتالي تتجلى أهميتها في النشاط الاقتصادي

أسواق رأس المال : تعتبر أسواق رأس المال المحور الرئيسي في عملية تنشيط الاستثمار والتي تعتبر جزءا هاما من عملية الإصلاح الاقتصادي ،لأن أسواق رأس المال النشطة هي ما تحتاج إليه المشروعات من تمويل باعتبارها الوعاء الذي تصب فيه المدخرات ويتم توجيهها بعد ذلك لمجالات الاستثمار التي تؤدي إلى خلق طاقات إنتاجية جديدة، كما أنه عن طريق أسواق رأس المال تتمكن الدولة أيضا من سد حاجياتها المالية اللازمة للقيام بمختلف الأعباء المتزايدة ولتمويل أهداف التنمية ، وذلك بإصدار سندات طويلة الأجل وأيضا الأذونات

[1]- ناظم محمد نوري الشمري ، طاهر فاضل البياني ، أحمد زكريا صيام ، أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، ص ص155-156

التي تصدرها الدولة عن الخزانة العامة بالقروض التي تخضع للمنافسة التامة ،حيث تتحدد فيها الأسعار وفقا لقانون العرض والطلب[1] .

و هناك العديد من الأوراق المالية التي تتداول في أسواق رأس المال نذكر منها باختصار : الأسهم العادية السندات ، الأسهم الممتازة ، الخيارات .

وبالتالي من الممكن القول أن دور البورصة في الاقتصاد يظهر من خلال[2] :

- ✓ إعطاء التسعير الملائم للأوراق المالية
- ✓ تلعب دور الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز
- ✓ توفير فرص استثمارية متنوعة ومتفاوتة من حيث الخطر
- ✓ مساعدة المنشآت للحصول على ما تحتاجه من تمويل
- ✓ تعتبر البورصة مؤشرا للحالة الاقتصادية

المطلب الثالث : التجارة الدولية في الخدمات

تعتبر اتفاقية GATS هي الخطوة الأولى نحو إدخال الخدمات في النظام التجاري الدولي من خلال مبادئ قانونية وقواعد اقتصادية متعددة شاركت فيها أطراف كثيرة وتطبق على كافة أنشطة التجارة في الخدمات حيث أن هذه الاتفاقية جاءت بعد أن زاد الاهتمام أكثر فأكثر بالتجارة في الخدمات على الصعيد الدولي .... فالتجارة في الخدمات مثلها مثل التجارة في السلع تؤسس بصفة جوهرية على فكرة المزايا النسبية ولذلك فالدول التي تتمتع بمزايا نسبية أو تفوق في مجال إنتاج بعض الخدمات تكون لها الريادة والسبق في التجارة وتسويق هذه الخدمات في السوق الدولية

وتعتبر الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية ، من أهم الاقتصاديات الناجحة في قطاعات صناعة وتجارة الخدمات، فأمريكا قد صدرت بمفردها عام 2000 حوالي 274 مليار دولار وتبلغ صادراتها حاليا من الخدمات 3/1 صادراتها الكلية ، ويعتمد ميزان مدفوعاتها على الصادرات من الخدمات لتعويض العجز في الميزان التجاري، وتعترف الولايات المتحدة بأن نمو اقتصادها الوطني وتجارتها الخارجية يتوقف أساسا على نمو صناعة الخدمات ، كما أن نمو القطاع كان سببا في استيعاب جانب كبير من العمالة وتعتبر من بين أكثر الدول دراية بمدى ضرورة إزالة العوائق أمام التجارة الدولية في الخدمات[3].

ولهذا كان الضغط شديدا في الدورة الأخيرة من مفاوضات "الجات" (الارغواي 1994) من جانب الكونغرس وحكومة الولايات المتحدة وأوربا الغربية لتوقيع اتفاقية تحرير الخدمات ، كنوع من التسوية أو المساومة لموافقة هذه الدول على الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة في السلع .

---

[1]- محمد محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورصة، ص 07

[2]- عبد الغفار حنفي ، رسيمة قريقاص ، أسواق المال ، ص ص 276-277

[3]- ستيفن هانس ، الولايات المتحدة تسيطر على غالبية تجارة الخدمات في العالم ، على الموقع : http://www.w-tb.com/wtb/vb4/showthred.php يوم 2010/12/11 على الساعة 21.35

وإذا كانت غالبية الخدمات في السوق الدولية مقدمة من الدول الصناعية الكبرى (أمريكا ،انجلترا ، فرنسا سويسرا ،السويد ، ألمانيا ، اليابان) لكن هناك أيضا القليل من الدول النامية المتقدمة في بعض قطاعات الخدمات المالية (نشاط البنوك،التأمين) فهذه الاقتصاديات تمارس بجدية عمليات السوق المفتوحة والمقاصة والتسوية بمختلف أنواعها

ويرى العديد من الاقتصاديين[1] أن الميزة النسبية ، ليست حتمية أو تلقائية بل لا بد من إبرازها والعمل على تنميتها واستخدامها ، فمثلا الكثير من الدول النامية التي يبدو ظاهريا ونظريا أنها تتمتع بمميزات نسبية طبيعية في مجال الخدمات (مثل مصر في السياحة والآثار) لكن نجد حظها في السوق الدولية للسياحة قليل أو ضئيل بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة الأخرى، والتي لا تتمتع بمثل هذه المزايا النسبية الطبيعية وتقدر قيمة الخدمات الكلية الداخلة في مجال التجارة الخارجية (كما حددتها سكرتارية الجات) بـ1 تريليون دولار أي ما يعادل 21.1%من جملة التجارة الدولية عام1992[2] ،مع الملاحظة أنه لحد الآن لم يدخل النشاط الحكومي وخدمات العمل في إحصاء هذا القطاع ، بالرغم من كبر حجمها واعتماد الكثير من الدول على هذه الخدمات في تجارتها الخارجية وفي تحقيق موازين مدفوعاتها ، وقد بلغ معدل النمو في قطاع الخدمات 9.5% بالمقارنة بمعدل النمو السنوي في تجارة السلع والذي يبلغ حوالي 7.1% (1992)[3] ، وتشعر كافة الدول المتقدة والنامية بأهمية الخدمات في التجارة الدولية

وهناك عدة أسباب تفسر تقدم قطاعات الخدمات داخليا ، وفي التجارة الخارجية لصالح كافة الاقتصاديات ومن أهم هذه الأسباب :

- ✓ غالبية التقدم التكنولوجي والانجازات العلمية قد تحققت في إطار هذا القطاع، وخاصة في مجالات الاتصال والمعلومات وخدمات البنوك ، وهذا ما يؤدي إلى رفع كفاءة هذا القطاع وسهولة التبادل الدولي
- ✓ أدى هذا التطور التكنولوجي إلى تنوع وخلق خدمات جديدة تشبع احتياجات الإنسان المتطورة ، ومن ثم سهولة وضرورة انتقال هذه الخدمات من مصادر الإنتاج إلى مصادر الاستهلاك
- ✓ هذا القطاع يعتبر الآن من أكبر القطاعات استخداما للعمل ، نظرا لطبيعته الخاصة والتي تعتمد على عنصر العمل باعتباره من أهم العناصر الإنتاجية في إنتاج وتشغيل الخدمات، فمثلا استطاع الاقتصاد الأمريكي استيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة حوالي 75%من حجم القوى العاملة [4]، كما نجد أن هذا القطاع قد ساهم في جميع الاقتصاديات في التقليل من معدلات البطالة

[1] - من بين هؤلاء الاقتصاديين نجد :
[2]- مصطفى رشدي شيحة ، اتفاقيات التجارة الدولية في عصر العولمة ، ص ص 172-178
[3]- نفس المرجع ، ص 179
[4]- المرجع

✓ ارتفاع مستوى التعليم والتدريب ، وتوافر رخص تكاليف عناصر الإنتاج التي تدخل في صناعات قطاعات الخدمات واعتمادها على العنصر البشري يزيد من فرص نمو هذه القطاعات في مختلف البلدان بالمقارنة مع القطاعات الصناعية الأخرى .

المطلب الرابع : خصائص التجارة الدولية في الخدمات

تتسم التجارة في الخدمات عموما بثلاث خصائص أساسية تميزها عن التجارة في السلع تتمثل في [1] :

أ - إن عمليتي إنتاج الخدمات واستهلاكها يجب أن تتم في نفس الوقت و نفس المكان و من خلال توافر حد أدنى من الاتصال المباشر بين منتج الخدمة ومستهلكها هذا ما كان سائد لمدة طويلة ، غير أنه في الوقت الحاضر يمكن أن يتم هذا في مكانين مختلفين وبين طرفين لا يوجد بينهما اتصال مباشر، وعليه فان انتقال عناصر الإنتاج ورأس المال والعمل والمعرفة تعد مكونات أساسية من مكونات التجارة الدولية في الخدمات .

ب - إن أنشطة الخدمات تقوم بتنظيمها السلطات الوطنية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي هناك تدخل من طرف الدولة في سوق الخدمات مثل خدمات البنوك والتأمين والمهن الحرة ...، حيث يخضع عارضو تلك الخدمات لقيود كثيرة ، وتعد اللوائح من التقاليد الراسخة في قطاع الخدمات ويتم وضعها لضمان تحقيق الأهداف الأساسية المشروعة

ت - الصفة الثالثة ترتبط بالصفة الثانية وتتمثل في أن معظم العوائق في مجال لتجارة الخدمات نابعة من اللوائح الحكومية وليست نابعة من عائق التكلفة الذي يطبق على الموردين الأجانب مثل فرض رسوم جمركية على السلع ، ولذلك السبب فان الافتراض القائل بإمكانية إزالة القيود في الأجل الطويل والقابل للتحقيق في مجال التعريفة الجمركية في حالة التجارة في السلع ليس صحيحا بالنسبة للتجارة في الخدمات لأن هذه العوائق هي عوائق إدارية بحتة

تصنيف التجارة الدولية في الخدمات : لقد تعددت المعايير والطرق التي تصنف التجارة الدولية في الخدمات ومن بين هذه المعايير،هناك معياران مهمان يمكن إيجازهما على النحو التالي[2] :

1 -المعيار القائم على نوع أو شكل التجارة في الخدمات : يعتمد هذا المعيار على الشكل الذي تتخذه التجارة الدولية في الخدمات والتي قد تتخذ أحد الأشكال التالية :

✓ خدمات متعلقة بالاستثمار : كالخدمات البنكية والخدمات المهنية وخدمات التوظيف وخدمات الفنادق

✓ خدمات متعلقة بالتجارة : مثل خدمات النقل البحري والجوي والبري

✓ خدمات متعلقة بالتجارة والاستثمار : مثل الاتصالات اللاسلكية والتأمين وخدمات الكمبيوتر والتعليم والخدمات الصحية والخدمات التي تقدم استشارات فنية وهندسية

[1]- سامي أحمد مراد ، مرجع سبق ذكره ، 54

[2]- رانيا محمود عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 115-116

2 - المعيار القائم على انتقال كل من عارضي وطالبي الخدمة : يعتمد هذا المعيار على حركة تنقلات كل من عارضي وطالبي الخدمة وفقا لنوع الخدمة ، والتي قد تحتاج أو لا تحتاج لهذه التنقلات ، ووفقا لما تقدم نجد أن التجارة الدولية في الخدمات أدت إلى ظهور ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الدول، وهذا لأن توفر انتقال مختلف الخدمات عبر الحدود يسهل الكثير من العوائق التي كانت تشكل حاجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر[1] بسبب العديد من العوامل لعل من أهمها حرية انتقال رؤوس الأموال .

وبالتالي كان لابد من إزالة كافة الحواجز من أجل زيادة رقعة هذا الاستثمار ، وتتمثل هذه الحواجز في قيام الدول بتطبيق السياسة الحمائية لتجارتها الداخلية ، والتي قد تعوق هذا الاستثمار كأن تشترط في قوانينها مجموعة من الإجراءات واستخراج تراخيص الاستيراد والحصول على بعض الشهادات أو اشتراط حد معين لرأس المال الأجنبي ، وأخيرا اكتساب الخبرة ومهارات معينة في التجارة الخدمية التي تقام على أراضي هذه الدولة .

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه السياسات في تحقيق منافسة عادلة ، وذلك حتى لا يعتبر هذا الاستثمار الأجنبي سبيلا للاحتكار ، فقد رأت المنظمات الاقتصادية الدولية ، أن بعض هذه الشروط يعوق تجارة الخدمات الدولية ، ويعتبر أمرا تعسفيا لا فائدة منه ، ومن هذا المنطلق دعت هذه المنظمات إلى التحرر من كافة الحواجز التي تعرقل التجارة الدولية في الخدمات ومن أمثلة المنظمات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي اهتمت بتحرير التجارة الدولية من القوانين الداخلية مايلي[2]:

- ✓ اتفاق تحرير التجارة بين كندا –أمريكا (FAT): وذلك في تحرير الخدمات والتزام المعاملة الوطنية بينهما
- ✓ اتفاق شمال أمريكا وتحرير التجارة (NAFTA) (كندا ، أمريكا ، المكسيك) في مجال تحرير تجارة الخدمات المهنية
- ✓ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD):التي أقرت بين دول أعضائها حرية تنقلات الخدمات وخاصة حركة تنقلات الأموال

المبحث الثالث : تحرير تجارة الخدمات المالية

كما ذكرنا سابقا أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للخدمات ، بل لم يتم الاهتمام أصلا بتجارة الخدمات إلا مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، بعد المناداة بالتحرير التجاري الدولي للخدمات على المستوى الدولي وتحريرها من القيود التي تفرضها دول العالم على تجارتها في الخدمات بقوانينها ولوائحها الداخلية .

[1]- سرمد كوكب جميل ، عرض تقرير التجارة والتنمية 2004، مجلة علوم إنسانية على الموقع : http://www.ulm.nl/a178.htm يوم 2010/09/02 على الساعة 21.40

[2]- محمد سالمي ، تحرير تجارة الخدمات ، على الموقع : http://www.almarefah.org/search.php?action=search يوم 2010/06/14 على الساعة 14.44

ولقد حددت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مفهوم التجارة الدولية في الخدمات، من خلال تحديد أساليب التجارة في الخدمات ، وعلى هذا الأساس سوف نتعرض لماهية تحرير تجارة الخدمات ومن ثم التطرق إلى اتفاقية GATS وما جاء فيها بالنسبة لهذا المجال .

المطلب الأول : مفهوم تحرير تجارة الخدمات ونطاق التطبيق

تطرقنا سابقا للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والجولات التي مرت بها والتي ظلت لوقت طويل تقتصر على تحرير تجارة السلع المادية فقط دون النظر إلى تجارة الخدمات ، وبسبب عدم الاهتمام بالخدمات جاء في جولة الاروغواي 1993 ولأول مرة طرح قضية تحرير التجارة في السلع الزراعية والخدمات[1] .

وبالتالي ومن هنا لا بد من معرفة مفهوم تحرير تجارة الخدمات ، إذ أن هذا الأخير يختلف عن تحرير التجارة في السلع ، إذ أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة التعريفة الجمركية عبر الحدود بالنسبة للخدمات وإنما يكمن المشكل في القيود على تجارة الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة ، وهذه القيود هي التي سعت اتفاقية التجارة في الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظم موحدة للتبادل الحر في الخدمات ، ويحدد الجزء الأول من الاتفاقية المقصود بالتجارة في الخدمات بالاستناد إلى نمط تأدية الخدمة .

فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد كما يحدث في الخدمات المصرفية ، شركات التأمين ومكاتب الهندسة ، أو انتقال مستهلك الخدمة إلى دولة تقديم الخدمة كما يحدث في حالة السياحة ، أو انتقال المشروع الاقتصادي مؤدي الخدمة إلى الدولة المستفيدة كما يحدث في حالة إنشاء شركات أجنبية أو فروع لها ، أو انتقال مواطني دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين الأجانب.

و يحدد هذا الجزء نوع الخدمات التي تشملها الاتفاقية وهي كل الخدمات في كل القطاعات ما عدا الخدمات التي تقدم على أساس غير تجاري في إطار أداء الحكومة لوظائفها كما هو الحال بالنسبة لخدمات البنوك المركزية[2]

وهكذا تشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية أهمهما الخدمات المالية وخدمات النقل البري والبحري والجوي والسلكية واللاسلكية والخدمات الاستشارية والمقاولات والإنشاء والتعمير والسياحة بكافة أشكالها والخدمات المهنية و التعليمية والطبية .

وجاء في المادة الأولى من الاتفاقية أن كل ما ورد في هذا الاتفاق ينطبق عليه الإجراءات التي يأخذها الأعضاء والتي تؤثر على التجارة في الخدمات ومعنى ذلك أن التجارة في الخدمات تعرف على أنها توريد الخدمة من :

- ✓ أراضي عضو إلى أراضي عضو آخر .
- ✓ أراضي العضو إلى مستهلك الخدمات في أراضي أخرى وتسمى الاستهلاك الخارجي

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية ، ص 54

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، تحديث آلية الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ، ص 06

✓ فترة تواجد أشخاص طبيعيين من مورد الخدمة لأي عضو في أراضي عضو آخر .

أما تعبير الخدمات فيشمل كافة الخدمات في القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة الدولة لنشاطاتها الحكومية ، ويقصد بالخدمة الموردة في إطار ممارسة الدولة لنشاطاتها الحكومية أية خدمة تورد على أساس غير تجاري بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات ، والجدير بالذكر أن موضوع إدخال تحرير تجارة الخدمات ضمن جولة الارغواي 1994 قد أثار العديد من القضايا لعل من أهمها [1] :

✓ القضية المتعلقة بمعنى التحرير بالنسبة للخدمات وذلك لأن التحرير في السلع واضح ويعني إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية المتعلقة بالسلعة عند عبورها الحدود، غير أن هذا المفهوم لا ينطبق بالضرورة على الخدمات ، حيث أن مفهوم التحرير بالنسبة للخدمات يتعلق بالتحرير من اللوائح والقيود التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها .

✓ القضية المتعلقة بمضمون عملية التحرير بالنسبة للخدمات ، إذ اتجهت المفاوضات خلال الاتفاقية بعدم إلزام الدول الأعضاء بمنح نفس الامتيازات التي تمنح للخدمات الوطنية لتلك الخدمات الأجنبية أو "مبدأ المعاملة الوطنية" وذلك لأنه من الصعب الطلب من الدول نامية كانت أو متقدمة أن تعامل البنوك الأجنبية نفس المعاملة التي تتمتع بها البنوك المحلية مثلا ، ولهذا اكتفت الاتفاقية بالطلب من الدول الأعضاء أنه في حالة وجود قوانين داخلية لدولة ما تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز، وكذلك تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية

المطلب الثاني :الجات وتحرير تجارة الخدمات المالية

في هذا المطلب سيتم دراسة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية في الخدمات من خلال المواد التي تنص عليها والاهتمام بشكل رئيسي بالخدمات المالية .

لقد تضمنت اتفاقية الجاتس القواعد والمبادئ التي تنظم التجارة العالمية في الخدمات والتي ورد ذكرها في أجزاء الاتفاقية المختلفة ، وأساسا في الجزء الثاني المتعلق بالالتزامات العامة والتي تمثل القواعد والمبادئ العامة التي تطبق على جميع أنشطة الخدمات التي يشملها الاتفاق ، ومن هذه المبادئ ما يتعلق بالمعاملة الخاصة للدول النامية ، ومنها ما يعتبر التزاما من الدول المتقدمة لصالح الدول النامية

حيث تتكون الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS من مقدمة وستة أجزاء[2] :

✓ الجزء الأول : يشمل النطاق والتعريف (مادة واحدة)

✓ الجزء الثاني : يشمل الالتزامات العامة (من 2-10)

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 111-113

[2]- عبد الفتاح مراد ، مرجع سبق ذكره , ص 52

- ✓ الجزء الثالث :يشمل الالتزامات المحددة لأنشطة الخدمات والنصوص المتعلقة بتعديل جداول الالتزامات (من 16-18)
- ✓ الجزء الرابع : يشمل التحرير التدريجي (من 19-21)
- ✓ الجزء الخامس : يشمل الأحكام المتعلقة بالمشاورات الدولية وتسوية المنازعات والتعاون الفني ومجلس التجارة في الخدمات (من 22-26)
- ✓ الجزء السادس : يشمل التعاريف التي تساعد على إعداد جدول الالتزامات المحددة (من 27-29).

بالإضافة إلى ثمانية ملاحق أحدها يتعلق بالاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و آخر يتعلق بانتقال العمالة المؤقتة اللازمة لتوريد الخدمات أو الإنتاج ، وملحقان يتعلقان بالمفاوضات في نشاط النقل البحري ونشاط الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وأربعة ملاحق تتضمن بعض التفاصيل الخاصة بعدد من الأنشطة الخدمية وذلك لمعالجة خصائصها التي لا يغطيها الإطار العام للاتفاقية .

تعريف الخدمات المالية : عرفت الاتفاقية الخدمات المالية بأنها أية خدمة ذات طابع مالي يقوم بتقديمها مقدم الخدمات مالية تابع لبد عضو ما.

و كما ذكرنا سابقا هناك أربعة ملاحق من أجل تغطية أنواع الخدمات التي لا يغطيها الإطار العام للاتفاقية الخاصة بالخدمات ومن بين هذه الأربعة نجد ملحقين يختصان بالخدمات المالية :

- الملحق الأول : يتضمن هذا الملحق التعريف ونطاق التطبيق ، القواعد التنظيمية المحلية التي تحكم المسائل المتعلقة بتقديم الخدمات المالية ، مبدأ الاعتراف بالتدابير الاحتياطية التي تتخذها الدولة العضو في هذا القطاع ، تسوية المنازعات التي من الممكن التي تثار بين الدول الأعضاء فيما يخص هذا المجال وحسب التعريف التي جاءت به الاتفاقية للخدمات ، تصنف الخدمات المالية إلى ثلاث مجموعات[1] :

- الخدمات المصرفية التجارية : تتعلق بأنشطة المصارف التجارية والتي تقوم بتحصيل الودائع ومنح الائتمان ، سداد المدفوعات ، وتشمل هذه الخدمات الأعمال المصرفية الخاصة بالائتمان المصرفي والأعمال المصرفية الشخصية ، الشركات المصرفية التي تقوم بتقديم الأعمال المصرفية لتأسيس الشركات والأشخاص المعنوية مثل بنوك الائتمان الخاصة

- الخدمات المصرفية الاستشارية : وهي عبارة عن تلك الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والشركات الاستثمارية إما بتقديم المعلومات اللازمة لزبائنها من أجل تداول الأوراق المالية أو إدارة المحافظ الاستثمارية أو محفظة الأوراق المالية بالإضافة إلى القيام بعمليات السمسرة وغيرها من الوظائف

[1]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-251

- خدمات التأمين : وتتضمن هذه خدمات التأمين على الحياة ضد الوفاة أو الإصابة أو المرض أو الحوادث الشخصية والتأمينات العامة ضد الخسائر المالية التي قد تحدث لممتلكات المؤمن له بالإضافة إلى خدمات إعادة التأمين ، وبالتالي فإن الخدمات المالية تتضمن الأنشطة التالية [1] :

- ✓ كافة خدمات التأمين والخدمات المتصلة بها :
- ✓ التأمين المباشر :كالتأمين على الحياة وعلى بقية فروع التأمين الأخرى
- ✓ إعادة التأمين والتعويضات
- ✓ الوساطة في التأمين كالسمسرة والوكالة
- ✓ الخدمات المساعدة للتأمين كالخدمات الاستشارية وخدمات تقدير المخاطر وتسوية المستحقات
- ✓ كافة الخدمات المصرفية أو البنكية وغيرها من الخدمات المالية الأخرى(مع استبعاد التأمين) وهي :
- ✓ قبول الودائع من الجمهور ، وغيرها من الأرصدة الأخرى التي تدفع عند الطلب
- ✓ الإقراض بجميع أنواعه بما فيه ائتمان المستهلك والائتمان العقاري ، تمويل المعاملات التجارية
- ✓ التأجير التمويلي
- ✓ جميع خدمات المدفوعات والتحويل النقدي بما فيها بطاقات الائتمان والدفع والخصم
- ✓ الضمانات والتعهدات أو الالتزامات
- ✓ التعامل التجاري للحساب الشخصي أو لحساب العملاء

لكن هناك عمليات مستثنات من هذا التحرير حسب الاتفاقية تتمثل في الأعمال التي تقوم بممارستها السلطات الحكومية وهي[2] :

- ✓ الأنشطة التي يقوم بها البنك المركزي أو السلطة النقدية أو وحدة عامة تابعة للدولة لتنفيذ سياسات نقدية خاصة بسعر الصرف
- ✓ الأنشطة التي تعتبر جزءا من نظام التأمينات الاجتماعية العامة أو المعاشات العامة
- ✓ الأنشطة الأخرى التي تقوم بها وحدة عامة لحساب الحكومة أو بضمان منها أو باستخدام مواردها المالية وللإشارة فقط فبالنسبة للأنشطة الثانية والثالثة المستثنات ، فإنه في حالة ما إذا سمحت الدولة العضو لمقدم الخدمة بتقديم هذه الأنشطة على أساس تجاري فقط له طابع المنافسة ، تصبح هنا هذه الأنشطة غير مستثنات وبالتالي تطبق عليها أحكام الاتفاقية وتخضع لقواعدها. هذا ما جاء في الملحق الأول المتعلق بالخدمات المالية

- **الملحق الثاني**: و يتصف بالطابع المؤقت إذ يحق لكل بلد عضو في فترة 60 يوم بعد مرور أربعة أشهر من تاريخ نفاذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ، إدراج كل التدابير المتعلقة بالخدمات التي لا تدخل ضمن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، ويحق أيضا للعضو أن يسحب أو يعدل التعهدات المحددة المسجلة في جدوله كلها

[1]- عادل أحمد موسى إبراهيم ،أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على سياسة إعادة التامين في الدول النامية ، رسالة ماجستير ، ص ص 49-48

[2]- سامي أحمد مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 56

أو بعضها ، وقد خول لمجلس التجارة في الخدمات صلاحية وضع الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه الأحكام السابقة .

المطلب الثالث :مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية

تم التطرق سابقا أن قطاع الخدمات المالية أصبح له دور وأهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول مهما اختلفت درجة تقدمها، كما أن قطاع الخدمات المالية أصبح ذو أهمية كبيرة ويزداد نموه بشكل كبير و متسارع خاصة في تلك الدول التي تمر بتحديث سريع ، إذ تزداد تجارة الخدمات المالية بسبب المزج مابين الأسواق الجديدة المتنامية في الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول والتحرر المالي والتجاري ، واستخدام الأدوات المالية الجديدة والتغير التقني السريع .

ولعل من بين أهم العوامل التي ساعدت على نمو تجارة الخدمات المالية نجد[1]:

- ✓ زيادة التقدم التكنولوجي وهذا مع ظهور نظام معالجة البيانات وتطور التكنولوجيا وكذلك الاعتماد على الانترنت في الخدمات المصرفية ، كل هذه العوامل أدت إلى اتساع تجارة الخدمات المالية
- ✓ انفتاح اقتصاديات الدول النامية في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تزايد التجارة الدولية ، هذا ما جعل الأسواق تتسع وزاد الطلب على التمويل الدولي لأنشطة التجارة والاستثمار .
- ✓ العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية أدى إلى تعزيز كل واحد منهما للآخر وبالتالي سارعت أغلبية الدول خاصة تلك المتقدمة إلى خفض العوائق التجارية في قطاع الخدمات المالية .

وهذا ما هو موضح بالأرقام بالنسبة لبعض الدول

المطلب الرابع : التحديات التي تواجه تحرير تجارة الخدمات المالية

إن تحرير تجارة الخدمات المالية يتطلب الحذر من قبل السياسات الاقتصادية للدول التي تسعى للتحرير حيث أن التحرير في حد ذاته قد لا يسبب الأزمات المالية، ولكن وجود سياسات اقتصادية كلية وسياسات تنظيمية غير سليمة هو الذي يمكن أن يثير المشاكل، والجدير بالذكر أن هناك العديد من الدول النامية تمر بمشكلات عديدة في القطاع المصرفي بعد تحرير التجارة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، ولكن في الحقيقة هذا لا يعود للتحرير بحد ذاته ولكن بسبب السياسات الغير سليمة للاقتصاديات الكلية والتنظيم والإشراف الحكومي غير المناسب والتدخل الغير سليم في الأسواق المالية ، ومع ذلك فإن تحرير التجارة من الممكن أن يزيد من احتمال زيادة حجم الصعوبات التي تواجه القطاع المالي[2] .

كما أن التحرير يخفض من قدرة المؤسسات المالية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف وذلك لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية وعوائد القطاع ومن جهة أخرى يدفع هذه المؤسسات المالية إلى تحسين الأداء من

---

[1]- طارق عبد العال حماد ، سلسلة التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، ص ص 20-21

[2]- برودي نعيمة ،بلعربي عبد القادر ، تيار عولمة الاسواق المالية إلى أين ،على الموقع : http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03 يوم 2010/02/01 على الساعة 21.54

أجل البقاء، كما تظهر حاجة كبيرة أيضا إلى تحسين وتطوير إدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز القدرة التنظيمية و الإشرافية للدول أو الحكومات.

يمكن للتحرير أن يؤثر بشكل غير مباشر على الاستقرار المالي عن طريق تأثيره على تدفقات رأس المال لأن التحرير يحفز تدفقات رأس المال ، لكن لا بد أن لا ننسى أن هذه التدفقات في فترات فقدان الثقة يمكن أن تجعل موقف المؤسسات المالية أسوأ[1].

وفي الدول النامية على وجه التحديد يكون حجم وعمق الأسواق المالية محدودا ، وهو ما يساعد على زيادة الأثر السلبي الناتج عن كبر حجم التدفقات للخارج وفقدان الثقة ، وذلك من خلال السلوك الجماعي من جانب المستثمرين الذين لم يتعودوا على الأسواق الناشئة ، ومع ذلك يمكن القول أن حركات رأس المال تستجيب إلى عدم التوازن في المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسات التنظيمية ، والجدير بالذكر أن تحرير تجارة الخدمات المالية والانفتاح لجذب رؤوس الأموال هما قضيتان مختلفتان .

هناك نقطة أخرى تثار حول أن تحرير الخدمات المالية يزيد من قابلية تدفقات رأس المال للتقلب ، وبالتالي تهديد استقرار الاقتصاد الكلي والنظام المالي ، وهو ما يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية .

لكن هذه الرؤيا غير مبنية على أسس علمية فمعظم مؤشرات التقلب المالي تدل على أنها انخفضت خلال العقد الأخير من القرن الماضي في كل من الدول الصناعية والنامية ، وبالرغم من ذلك ففي تلك الفترة قامت عدة دول بتحرير الأسواق المالية والخدمات المالية ، وأصبحت معدلات الفائدة وأسعار الأسهم أقل قابلية للتقلب[2] .

و يمكن القول أن زيادة التجارة في الخدمات المالية وتحريرها قد يحقق العديد من المزايا ، حسب العديد من الدراسات التي أكدت أن تحرير تجارة الخدمات المالية يتحقق من ورائه العديد من الفوائد منها[3] :

- ✓ إن تحرير الخدمات المالية يساعد في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي
- ✓ إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المالية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخوصصة حسب المميزات التي يمكن أن تنتج منها
- ✓ يؤدي ذلك إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية للعملاء ، حيث يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية
- ✓ إن المنافسة تدفع البنوك إلى تخفيض الفارق وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة مابين القروض والودائع

[1]- طلال أبو غزالة ، التحريرالمالي والاستقرار الاقتصادي ، على الموقع : http://www.tag-publication.com/default.aspx?lang=ar يوم 2010/04/14 على الساعة 10.00

[2]- طارق عبد العال ،مرجع سبق ذكره ، ص 23

[3]- محمد صفوت قابل ،الدول النامية والعولمة ، ص 127

- ✓ يمكن لتحرير تجارة الخدمات المالية أن يؤدي إلى تحسين جودة خدمة العملاء فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية، فمن المحتمل مثلا أن يستفيد المودعون من النصائح الخاصة باستراتجيات الاستثمار
- ✓ من الممكن أن يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية إلى زيادة تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي لديها عجز أو نقص فيه.

بالإضافة إلى أن التحرير قد يحقق بعض المزايا الأخرى [1] :

- ✓ الإسراع في تحديث الهياكل المالية
- ✓ تقديم خدمات جديدة والتوسع فيها
- ✓ توسيع انتشار البنوك في الخارج على أساس المعاملة بالمثل
- ✓ تنشيط السوق المالية وتنويع العمل المالي .

كان هناك اهتمام كبير بشأن قابلية تدفقات رأس المال للتقلب ومع ذلك ووفقا لما صرح به البنك الدولي في 1997 فان قابلية تدفقات رأس المال للتقلب قد انخفضت في الثمانينات والتسعينات ، ولوحظ ذلك بشدة في آسيا و إفريقيا ، وأصبحت إحتياطات العملات الأجنبية أكثر استقرارا ، ولم تحدث زيادة في قابلية تقلب رأس المال الخاص سوى في أمريكا اللاتينية وكان ذلك بنسبة صغيرة[2] .

- **العوامل المساعدة في تحرير الخدمات المالية** :هناك العديد من العوامل التي لا بد من توفرها لنجاح تحرير تجارة الخدمات المالية منها :

✓ أهمية استقرار لاقتصاديات الكلية : إن تحرير قطاع الخدمات المالية يتطلب مناخ مستقر للاقتصاديات الكلية ، حتى يتم الاستفادة كلية من مزاياه ، حيث أن للتضخم والعجز الكبير في الموازنة العامة وأسعار الصرف الغير المدعومة بالاقتصاد كلي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الاندماج مع النظام المالي الدولي، حيث أن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح تعتبر هامة جدا ، ذلك أن سياسة التحرر أكثر ضررا عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسة الجديدة مازالت ضعيفة وتكون خبرة التعامل مع الاقتصاديات الكلية والقطاع المالي محدودة وبالتالي يمكن القول أن الأمور التي تساعد على استقرار الاقتصاد الكلي هي[3] :

- ✓ سياسة نقدية محكمة موجهة نحو الاستقرار حيث هناك خطران أساسيان على السياسة النقدية وهما الإقراض غير منساب وتضخم أسعار الأصول.
- ✓ أسعار الصرف والسياسات المالية تدعم الاستقرار المالي

---

[1]- محمد محمود عبد ربه مرجع سبق ذكره ، ص ص 123-124

[2]- الأزمات العالمية ،البنك الدولي ، على الموقع : http://www.albankaldawli.org/dataandresearch/ يوم 2010/06/09 على الساعة 22.05

[3]- وديع عبد الرزاق، محددات سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الموقع : http://bard-cu34.ibda3.org/t264-topic يوم 2010/07/11 على الساعة 22.11

✓ أهمية الإصلاحات الهيكلية : تعد الإصلاحات الهيكلية هامة جدا في ثلاث مجالات لبناء قطاع مالي كفء و مستقر وذلك في ثلاث مجالات :

أ - منع استخدام الإصلاح المالي لتحقيق أهداف لا تتعلق بالسياسة الموضوعة

ب - يمكن أن تلعب الحكومة دورا هاما لإعداد مؤسسات مالية تعمل في مناخ تنافسي متزايد وفي إيجاد مساحات من المناورة تتحرك فيها المؤسسات لخدمة الجمهور .

ت - يمكن أن تساهم الحكومة في توسيع وتعميق الأسواق المالية ، ويمكن أن يلعب تحرير تجارة في قطاع الخدمات المالية دورا مساندا لهذه الإصلاحات الهيكلية من خلال الالتزام المسبق بالسوق المفتوحة

✓ التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية .

لكي يتعزز استقرار القطاع المالي فإن كل مؤسسات مالية تقوم بالوساطة تمر بمخاطر، وبالتالي تحتاج إلى تنظيم وإشراف جدي ، وهذا الإشراف هام بالنسبة للبنوك لأن فشل مؤسسة مالية أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى أزمة في السوق كله، ففقدان الثقة يؤدي بموجة هجوم على البنوك لسحب ما فيها من أموال المودعين والمقرضين .

المبحث الرابع : الخدمات المصرفية المعاصرة وتحدياتها

كما تطرقنا سابقا شملت اتفاقية تجارة الخدمات المالية عدة أنواع من الخدمات من بينها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية التي تشهد في السنوات الأخيرة من القرن الماضي تطورات متسارعة ومهمة ،أدخلت البنوك في دوامة كبيرة من التحديات التي لا بد من مواجهتها من أجل الاستمرار والبقاء وفي هذا المبحث سوف نحاول التعمق أكثر في الخدمة المصرفية والتحديات التي تواجه البنوك ولعل من أبرزها اتفاقية بازل2.

المطلب الأول : ماهية الخدمات المصرفية

إن الخدمات المصرفية تتعلق بالنظام المالي الذي يعتبر أحد المكونات الأساسية والاقتصادية لأي دولة فهو يزود المجتمع بخدمات كثيرة .

- **تعريف الخدمة المصرفية** : هي عبارة عن تصرفات أو أنشطة أو آراء تقدم من مقدم الخدمة إلى مستهلكها وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة ولا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء كما أن تقديم الخدمة قد يكون مرتبطا أو غير مرتبط بمنتج عادي ملموس[1]

- **خصائص الخدمة المصرفية** : تنطوي الخدمة المصرفية على عدد من الخصائص نذكر منها [2] :

[1]- عوض بدير الحداد ،تسويق الخدمات المصرفية، ص 48

[2]- انظر :

-عبد الغفار عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، ص 347

- عوض بدير الحداد ، مرجع سبق ذكره ، الطبعة الثانية ، ص 52-54

- ✓ تشعب وتعدد مجالات الخدمة المصرفية وارتباطها بجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في الدولة
- ✓ إن الطلب على الخدمات المصرفية يدل على درجة التقدم الاقتصادي للدولة ، حيث أن الخدمة المصرفية نشاط إنتاجي ذو طبيعة متميزة يرتبط بقضايا التنمية بمجالاتها المتعددة
- ✓ إن عرض الخدمات المصرفية يدل على مستوى الرفاهية في الدولة وكذلك الخصائص السكانية الأخرى
- ✓ إن الطلب على الكثير من الخدمات المصرفية يتصف بصفة التكرار
- ✓ إن الخدمات المصرفية تعتبر صناعة يتوافر فيها كل متطلبات وعناصر النشاط الإنتاجي، ولا شك أن توافر هذه الخصائص يعني ضرورة مواكبة النشاط المصرفي لمتطلبات التطور في جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة بغض النظر على طبيعة نظامها الاقتصادي
- ✓ لا يمكن صنع الخدمة مقدما أو تخزينها كما لا يمكن للموظف إنتاج عينات من هذه الخدمة لكي يرسلها إلى المستهلك ويحصل منه على الموافقة المسبقة عن جودة هذه الخدمة قبل استعماله لها
- ✓ الخدمة المصرفية تنتج وتستهلك في نفس الوقت حيث يقوم العميل باستهلاك الخدمة التي تقدم إليه في نفس لحظة انجازها و إنتاجها
- ✓ الخدمة غير قابلة للاستعادة مرة أخرى وهذا على عكس السلع المادية التي يمكن سحبها من السوق في حالة ظهور عيوب في المنتج، وبالتالي تظهر هنا خاصية أخرى وهي أن جودة الخدمة غير قابلة للفحص قبل تقديمها للعملاء

- **تقسيم الخدمات المصرفية** :هناك عدة تقسيمات للخدمات المصرفية ولعل من أهمها :

- الخدمات المصرفية بالتجزئة:وهي تلك التي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات الصغيرة حيث تتصف هذه الخدمات بثلاث صفات[1] :
  - ✓ التعامل في عدد كبير من الصفقات بقيم مالية صغيرة
  - ✓ تقديم الخدمات من خلال شبكة واسعة من الفروع
  - ✓ تغيير الطرق التي يتم من خلالها تسويق هذه الخدمات بفعل التكنولوجيا الجديدة

كما تشمل الخدمات المصرفية بالتجزئة عرض الأدوات الادخارية والوساطة في الأنشطة الاستشارية ، إذ يعتبر هذا النوع من الخدمات المصرفية عنصرا رئيسيا في صناعة الخدمات المالية في معظم البلدان ويلعب دورا أساسيا في تعبئة الموارد المالية .

وظهرت الخدمات المصرفية بالتجزئة كعنصر رئيسي في توسع استراتجيات الكثير من البنوك وأصبحت المنافسة في منتجات الخدمات المصرفية بالتجزئة قوية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية ، نظرا لاجتذاب

[1]- يسري مصطفى ، الجاتس والبنوك المصرفية ، ص 18

مدخرات القطاع العائلي المتزايد للكثير من المنافسين على الصعيد المحلي والأجنبي سواء من داخل الجهاز المصرفي أو من خارجه

- الخدمات المصرفية بالجملة : تعتبر أسواق الخدمات المصرفية بالجملة من الأسواق شديدة المنافسة حيث تتمتع الشركات بقدر أكبر من المرونة في اختيار عملياتها المصرفية تفوق تلك التي يتمتع بها أفراد القطاع العائلي، ولقد شهدت هذه الأسواق في السنوات الأخيرة طلبا متزايدا على خدمات إدارة الأصول والخصوم والذي أدى تقديمها إلى كثير من المستحدثات المالية أدت إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات وقد واجهت البنوك في مجال الخدمات المصرفية بالجملة المنافسة من الشركات الكبيرة التي أقامت شركات الإدارة المالية الخاصة بها.

كما قامت البنوك في مجال الخدمات المالية للشركات بتقديم مدى واسع من الخدمات المصرفية الاستثمارية ، ومثال ذلك إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للشركات والخدمات المرتبطة بعمليات الدمج والاستحواذ وشراء الشركات وتقديم الاستشارات العامة وخدمات المعلومات لإدارة المشروعات .

كما شهدت البلدان المتقدمة والنامية اتجاها لتطوير أسواق رأس مال المخاطر للمشروعات الصغير ومتوسطة الحجم وإنشاء صناديق لذلك أيضا[1].

- الخدمات المصرفية المرتبطة بالإدارة المالية : تشمل هذه الخدمات أنشطة مثل عمليات الإصدار الجديدة من الأوراق المالية ، خدمات السمسرة ، التعامل في السندات ، إدارة المحافظ المالية ،الخدمات المرتبطة بتطوير المنتجات المالية ... وقد أصبح قطاع الخدمات المالية المرتبطة بالأوراق المالية من أكثر قطاعات الخدمات المالية دينامكية في السنوات الأخيرة ، وذلك نتيجة للاتجاه العام نحو أنشطة الأسواق المالية وزيادة التكامل بين أسواق الأوراق المالية وأسواق النقد ، واتجاه البنوك نحو الصيرفة الشاملة، حيث يقوم البنك الشامل بعرض مجال كامل من الخدمات المالية مثل بيع بواليص التأمين وضمان الاكتتاب في الأوراق المالية وتنفيذ صفقات الأوراق المالية لصالح الغير .

كما أنه يمتلك أسهما في المشروعات بما فيها المشروعات غير المالية وغير ذلك من الأنشطة ، وقد لجأت العديد من البنوك في السنوات الأخيرة إلى إنشاء إدارات الأوراق المالية الخاصة بها

- الخدمات المصرفية مابين البنوك : يقصد "بسوق مابين البنوك " هي تلك السوق التي تتعامل فيها البنوك مع بعضها البعض وهي جزء مهم في أي نظام مصرفي كفء ، فبعض البنوك يكون لديها ودائع تزيد عن حجم الأموال المطلوبة للاقتراض والعكس صحيح ، وتقوم سوق مابين البنوك بمعالجة هذه الاختلالات من خلال إتاحة بعض الطرق يستطيع من خلالها البنك الذي لدية ودائع كبيرة من تحويلها إلى البنوك الأخرى التي لديها طلبات قروض كثيرة ، وتشمل سوق الخدمات المصرفية مابين البنوك على أنشطة مهمة لكفاءة عمل الأنشطة المالية وفعاليتها مثل عمليات الإيداع ومعاملات سوق النقد الأخرى فيما بين البنوك وخدمات

[1]- سامي أحمد مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 59

المدفوعات وخدمات السمسرة والتعامل في الأوراق المالية والصرف الأجنبي و خدمات التسويق والمقاصة وخدمات المعلومات، وقد نتج عن تدويل أنشطة المصارف والتمويل توسيع مجال تقديم خدمات مابين البنوك بشكل كبير، كما أدى إلى تكثيف جهود التعامل في مجال تطوير الأدوات التي دعمت التفاعل بين النظم المالية الوطنية.

وقد أدى التدويل أيضا إلى بذل الجهود من قبل الجهات المسئولة عن التنظيم والإشراف بهدف تطوير وصياغة وتنسيق الظروف التي تحكم مجال تقديم خدمات مابين البنوك والدخول إليه[1]

- الأنشطة المالية الدولية : أدى تسارع عملية تدويل الأنشطة المصرفية المرتبطة بالأوراق المالية إلى نمو سوق الخدمات المالية الدولية نموا سريعا ، وتشمل الخدمات المالية الدولية أنشطة تقليدية مثل تمويل الصادرات والواردات والتعامل في الصرف الأجنبي ، كما تشمل أيضا أنشطة السندات والعملات في الأسواق الأوربية.

ومنذ أوائل الثمانينيات حدث تحول ملحوظ نحو الأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية خاصة أنشطة ضمان الاكتتاب في السندات الدولية ، خدمات السمسرة المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود في الأوراق المالية المختلفة ، كذلك نمت الأنشطة خارج الميزانية بالنسبة لبعض البنوك نموا كبيرا ،خصوصا تلك المتعلقة بالإصدارات الدولية المتعددة لأدوات سوق النقد .

وللإشارة فإن هذه التطورات حدثت أساسا في الأسواق المالية في البلدان المتقدمة وفي بعض الأسواق الناهضة في البلدان النامية.

المطلب الثاني :العولمة المصرفية والخدمات المصرفية الجديدة

لقد تطورت الخدمات المصرفية كنتيجة حتمية لظاهرة العولمة التي اكتسحت كل المجالات بما فيها الخدمات المصرفية ، أو ما يطلق عليها بالعولمة المصرفية والتي تعرف بـ: "حالة من الكونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالمصرف من إطار المحلية إلى آفاق الكونية، تدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه المختلفة بما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والهيمنة المصرفية، أو يخضع للتراجع و التهميش والابتلاع من طرف الأقوياء"[2] .

وبالتالي يمكن أن نعرفها على أنها : خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى آفاق العالمية وتعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمي

وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية ، بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجل أداءه أكثر فعالية وأكثر كفاءة ونشاط .

[1]- أحمد سامي مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 60-61

[2]- محسن أحمد الخضيري ،مفهوم العولمة المصرفية ، ص 173

و تعود أسباب العولمة المصرفية إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية التي تستند إلى[1] :

- ✓ التطورات التي حدثت في اقتصاديات المصارف وزيادة عددها وشدة المنافسة مما جعل الأسواق المصرفية المحلية غير قادرة على استيعاب جميع القدرات الإنتاجية للمصارف.
- ✓ ضخامة رؤوس الأموال والاستثمار وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر .
- ✓ نمو وتوسع الشركات العابرة للقارات بحثا عن أسواق جديدة مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة ومن حيث حجم الأموال المستثمرة والمتدفقة منها وإليها.
- ✓ التطورات الهائلة في نظام الاتصالات ونظم الدفع والتعامل والتداول على المستوى الدولي عن طريق " الانترنت" واستخدام البطاقات وغيرها
- ✓ استخدام التقنيات الحديثة بما تتطلبه الحداثة المصرفية من نظم ابتكارات لتصبح هذه المصارف أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته وتعظيم العائد على حقوق المساهمين واستغلال التكنولوجيا الحديثة و تفعيل قدرتها لتحقيق أكبر عائد مع خفض التكاليف.

الخدمات المصرفية الجديدة : نظرا للعولمة المصرفية وما أنجر عنها من نتائج ، أدى بالبنوك إلى محاولة التحديث والتطوير خاصة مع التطور التكنولوجي وتطور وسائل الاتصالات ، وزوال الطرق التقليدية والوظائف المعتادة للبنوك حيث أصبح لزاما على البنوك أن تحاول التعامل مع أدوات جديدة بهدف مواجهة المنافسة الكبيرة.

وفعلا اتجهت البنوك في السنوات الأخيرة وبصورة متزايدة إلى ممارسة أعمال خارج الميزانية، وتشير بعض البيانات أن البنوك تتعامل في بعض المستحدثات المالية الجديدة ، مثل تبادلات العملات وأسعار الفائدة بما يزيد على 3 تريليون دولا[2] ولعل من أشهر الأدوات المالية والمستحدثات الجديدة الخيارات والمبادلات والعقود الآجلة.

ولقد اتسع التعامل بالأدوات المالية الجديدة حتى شمل معظم الدول المتقدمة مع بداية التسعينات بعد أن كان في بداية الثمانينات التعامل مقتصرا فيها على الولايات المتحدة وكندا،ولعل من بين أهم هذه الخدمات الجديدة نجد :

- ✓ **التوريق (التسنيد)**: ظهر توريق الأصول خلال الثمانينيات كمصدر رئيسي من مصادر التمويل الحديث وأصبح يشكل أهم ملامح النظام المالي العالمي حيث ترجع فكرته إلى عام 1982[3] ، و التوريق من الظواهر التي اعتمدت على التطور التكنولوجي وزيادة استخدام الإعلام الآلي ،حيث مكن المؤسسات المالية من أن تقوم وبتكلفة قليلة بتجميع مجموعة أوراق في صورة ورقة مالية إلى الطرف الثالث وتقوم المؤسسة المالية بتحويل أقساط وفوائد هذه المجموعة إلى حامل الورقة، وبذلك تكون قد حققت فائدتين هما تحويل أصل

[1]- محمد فرج عبد الحليم ، التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في السودان ، ص 17
[2]- سامي أحمد مراد ، مرجع سبق ذكره,ص 67
[3]- عدنان الهندي ، التوريق خطوة ضرورية لتطوير القطاع المالي العربي ، ص05

غير سائل إلى سيولة تساعد على سد الفجوة التمويلية وثانيهما الحصول على رسوم نظير تحول مدفوعات خدمة القروض إلى حامل الورقة ، كما مكن البنك من الحصول على هامش الفائدة إضافي بأن تكون الفائدة على الورقة أقل مما يتقاضاه البنك من المقترض الأصلي[1]، ولقد أدت هذه الظاهرة إلى زيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية هذه الأخيرة التي تمكنت من تخطي البنوك والحصول على الائتمان من أسواق رأس المال مباشرة عن طريق إصدار الأوراق المالية ، غير أن البنوك قامت بدور نشط في هذه العملية عن طريق تغطية الإصدارات وتقديم خطابات ضمان لهذه الإصدارات نظير رسوم ، إلى جانب قيام البنوك بدور صانع الأسواق وتقديم المشورة الفنية والدراسات الخاصة بذلك ولكي تنجح المصارف في هذا لا بد من توفر شرطين:

أ - تشابه مكونات الأصول التي ستتحول إلى أوراق مالية

ب - قدرة هذه المؤسسات على التنبؤ بالمخاطر والعوائد على تلك الأوراق والعمل على تبويب الأصول القابلة للتحويل إلى أوراق مالية وذلك حسب درجة مخاطرها وإدارة تلك المخاطر فتتم عملية التوريق كأحد الاتجاهات الحديثة في العمل المصرفي

✓ **الاندماجات** : هي عبارة عن اتفاق فيما بين عدد من البنوك بالشكل الذي يجمع بينها في مباشرة عملها بهدف توزيع المخاطر الاقتصادية والقانونية والاستفادة من التقنية المصرفية الحديثة ، وتحقق الوفرات الاقتصادية الناتجة من التركيز الاقتصادي ضبط العلاقات القانونية الناشئة عن هذا الاتفاق ، والاندماج أصبح سمة العصر بهدف الوصول إلى تكتلات عالمية ومالية قوية ، كما أن له عدة مزايا لعل من أهمها[2]

- زيادة قدرة البنك على النمو وتوسع وفتح فروع جديدة له في الداخل والخارج
- زيادة وتعزيز القدرة التنافسية سواء في السوق المصرفية المحلية أو العالمية
- زيادة قدرة البنك بعد الاندماج على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج .
- يؤدي الاندماج المصرفي إلى زيادة القدرة التمويلية للبنوك على المساهمة في تمويل المشروعات المختلفة.

✓ **الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة** : تعتبر أيضا المصارف الشاملة من المظاهر التي نتجت عن تزايد حدة المنافسة واتجاهات التحرر المصرفي حيث تعرف المصارف الشاملة على أنها " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح و تمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة والتي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع مابين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة وبنوك الاستثمار و الأعمال " [3]

[1]- البنك المركزي المصري ، التطورات العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك مع إشارة خاصة لمصر ، ص 22
[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 179-181
[3]- المرجع السابق , ص 52

ونجد من بين أهم مزايا المصارف الشاملة[1]:

أ - الجمع بين خبرات البنوك التجارية وخبرات البنوك المتخصصة قطاعيا يؤدي إلى تحقيق نتائج ايجابية تنعكس على المركز المالي للمصارف .

ب - المساعدة في عمليات الخوصصة ونجاح برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها العديد من الدول النامية

ت - المساعدة في علاج مشكلة المديونية الخارجية من خلال عمليات التوريق وغيرها ، الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات وعلى قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

✓ **التأجير التمويلي** : هو أحد الوسائل الحديثة لمنح الائتمان، نشأ هذا النظام في أمريكا في أواخر الخمسينات ثم انتشر إلى الدول الصناعية الأخرى ، حيث يقوم البنك بتمويل شراء الأصول (المعدات والأجهزة) التي يحتاج إليها العميل(المستأجر) ثم يقوم البنك بتمويل شراء الأصول للعميل لفترة تحدد في العقد ، وتغطي الدفعات الإيجارية على مدى فترة التعاقد الأموال المدفوعة في شراء الأصل مع عائد مناسب وفي نهاية المدة المتفق عليها يكون على العميل الاختيار بين ثلاث أمور:أن يشتري المعدات و الأجهزة بثمن يتحدد وفقا للقواعد المتفق عليها ، أو يكتفي بالانتفاع عند نهاية المدة ويعيد المعدات للبنك الذي يقوم ببيعها أو تأجيرها لشخص آخر، أو يطلب تجديد الإيجار لمدة أخرى ، ويشترط البنك على المستأجر أن يتحمل تكاليف الصيانة والإصلاح والضرائب ، كما يتحمل مخاطر أملاك المعدات المؤجرة له ، ويشترط على المستأجر أن يقوم بالتأمين عليها لصالح البنك و لا يحق للعميل المستأجر التصرف في المعدات أو رهنها [2] ،ويحقق نظام التأجير التمويلي عدة مزايا سواء للمستأجر أو البنك أو حتى الاقتصاد الوطني

✓ **المشتقات** : تعرف المشتقات بأنها أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة يطلق عليها هذا الاسم لأنها مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم والسندات تعتمد في قيمتها على أسعار هذه الأدوات ، وتضم المشتقات مجموعة واسعة من العقود المالية التي تتنوع وفق طبيعتها ومخاطرها وآجالها التي تتراوح بين 30 يوم وبين عام أو أكثر ، كما تتنوع هذه الأدوات المشتقة تبعا لدرجة تعقيدها ومن بين أهم هذه المشتقات نجد

✓ **عقود الخيار**[3] : وتنقسم إلى نوعين عقد خيار الشراء ، عقد خيار البيع .

- العقد الآجل : هو عقد بين طرفين أساسين إما لبيع أو شراء أصل معين بسعر محدد وفي تاريخ معين في المستقبل .

- العقود المستقبلية : هو التزام تعاقدي نمطي أي بفئات محددة لبيع أو شراء أصل معين بسعر محدد وتاريخ معين في المستقبل ، ويختلف العقد المستقبلي على العقد الآجل بكونه متاحا للتداول في البورصة ، كما يختلف عن عقود الخيار بوجود مبدأ التزام طرفي العقد بتنفيذ العقد حتى النهاية .

---

[1]- أحمد عبد الخالق ،البنوك الشاملة ،على الموقع http://bard-cu34.ibda3.org/t264_topic يوم 2010/07/03 على الساعة 22.16

[2]- منير إبراهيم الهندي ،الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ،ص55-57

[3]- رياض أسعد ، الخيارات ، ص 42

✓ **المبادلة** : وهي التزام تعاقدي بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي ، أو أصل معين مقابل تدفق أصل آخر بالسعر الحالي ، وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد ومن بين أهم أنواع المبادلات : مبادلات معدلات الفائدة ، مبادلة العملات ، المبادلة الاختيارية ، مبادلة الأسهم و مبادلة السلع

✓ **التجارة الالكترونية**: تعرف OMC التجارة الالكترونية على أنها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل الكترونية[1] وتظهر أهميتها في عدة نقاط من بينها :

- تسمح التجارة الالكترونية بالتسويق عبر الانترنت وبالتالي الاستغناء عن المستندات الورقية وما تستلزمه من نفقات .
- توفير في النفقات الإدارية ونفقات الاتصال وغيرها .
- ترشيد القرارات التي يتخذها كل من البائعين والمشترين بما تتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب وبطريقة منسقة ودقيقة.

المطلب الثالث : اتفاقية بازل 2

قبل التكلم عن اتفاقية بازل 2 من الأهمية بمكان التطرق للاتفاقية الأولى وهي بازل 1 وبالتالي السؤال المطروح ما هي هذه الاتفاقية وكيف نشأت ؟.

إن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر وذلك مع نهاية 1974 وتحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية حيث تشكلت هذه اللجة تحت اسم " لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية" و في جويلية 1988 وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوربي على تقرير لجنة بازل الخاصة باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال إذ أقرت هذه الاتفاقية أنه ينبغي على كافة البنوك العاملة الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992.

وفي ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار ومن هنا يمكن القول أن اتفاقية بازل لها أهداف معينة بما يتعلق بالسوق المصرفي و المالي[2] لعل من أهمها:

✓ دعم وسلامة الموقف المالي للبنوك .

✓ إنشاء أساس سليم وعادل للتنافس العالمي بين البنوك الدولية .

[1]- قاسم النعيمي ، التجارة الالكترونية بين الواقع والحقيقة ، على الموقع : http://jps-dir.com/forum/uploads/1364/qaseem.doc يوم 2010/06/16 على الساعة 22.20

[2]- سليمان ناصر ،النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل ، ص 288

✓ بنية أساسية متطورة تشمل قوانين منظمة للشركات وحماية المستهلك و قواعد ومبادئ المحاسبة معترف بها دوليا و نظام مستقل للمراجعة و رقابة مصرفية فعالة و قواعد محددة لتنظيم أعمال المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنوك بالإضافة إلى نظام لتسوية المدفوعات.

✓ آلية لتوفير مستوى ملائم من التدخل الحكومي بهدف حماية النظام المصرفي عندما يتعرض لعقبات

✓ تطوير الأدوات الرقابية وخاصة بعد التوسع في استخدام كثير من المستحدثات المالية والتطورات في أسواق المال .

ومن خلال التعريف والأهداف نلاحظ أن اتفاقية (بازل1) كانت في البداية ملزمة لمصارف مجموعة الدول العشر بزيادة رؤوس أموالها .

ولكن عشرية من التجديد المالي أوجدت مخاطر جديدة لا يغطيها إطار مقاييس بازل، والواقع أن الاتفاق أصبح أقل إلزاما بشكل متزايد خاصة بعد تفجر الأزمة الآسيوية التي أكدت على أن السلامة المالية وحدها لا تكفي وأن كفاءتها في التعامل مع المخاطر لا تقتصر على الحد الأدنى لرأس المال. وبالتالي ظهرت الحاجة إلى التعديل والنظر في معيار بازل .

وقد تمثلت المقترحات الجديدة والتي تم الإعلان عنها في 2001/01/16 في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال بما يضمن تحقيق الأهداف التالية :

✓ المزيد من معدلات الأمان والسلامة ومتانة النظام المالي العالمي

✓ تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك ودولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة .

✓ تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر .

✓ إيجاد نماذج اختيار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها والتركيز على المصارف الناشطة عالميا ، وضمانا لتحقيق تلك الأهداف أرست اللجنة عددا من القواعد لتطوير وتنمية الدعائم الثلاث الرئيسية والمتوازية لاحتساب رأس المال طبقا للمعايير المقترحة وذلك على النحو التالي[1] :

أ - الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

ب - المراجعة الإشرافية : الفحص الرقابي لكفاية رأس المال.

ت - انضباط السوق .

مما سبق يتضح أن أهداف الاتفاق الجديد كانت شاملة فكان لا بد من توسيع نطاق هذا الإطار، وهذا ما سوف نتطرق له .

- نطاق تطبيق اتفاقية (بازل2)[1] :

[1]- مجلة اتحاد المصارف العربية، مواجهات لجنة بازل الجديدة وأثارها على الصناعة المصرفية ، ص 33

يجري تطبيق اتفاقية بازل على أساس البنوك التي تمارس نشاطا دوليا ، وهو المدخل الأفضل على مصداقية تقدير رأس المال والتخلص من الرفع المزدوج و يطبق الاتفاق على كافة البنوك ذات النشاط الدولي في كل شريحة في داخل كل مجموعة مصرفية وعلى أساس موحد ، ويتم إعطاء ثلاث سنوات كفترة انتقالية لتطبيق التوحيد التام لتلك الدول التي لا يوجد فيها هذا الشرط حاليا ، و أحد الأهداف الرئيسية للرقابة هو حماية المودعين، لذا يصبح الأمر الأساسي هو التأكد من أن رأس المال المعترف به وفقا لإجراءات كفاية رأس المال سيكون متاحا للمودعين لدى طلبه ، وهو ما يستدعي أن يقوم المراقبون باختيار كفاية رسملة كل بنك على حدا باعتباره قائما بذاته

كما أن هناك بعض الحالات والتي لها علاقة (ببازل 2) نذكر منها :

- ✓ المصارف والأوراق المالية والشركات المالية التابعة : لقد اتسعت أنشطة المصارف لكي تشمل مجالات مالية أخرى ، وخاصة في نشاط الأوراق المالية والتأمين ، بهدف تعظيم فاعلية الوفاق الجديد فإنه لابد من التغطية في ذلك من خلال التجميع لكل الأنشطة المالية الأخرى ذات العلاقة ومع ذلك فإن هناك أمثلة يكون من غير المجدي أو غير المرغوب فيها توحيد أوراق مالية معينة ، أو أية كيانات مالية تخضع للرقابة[2]
- ✓ الاستثمارات المهمة لحقوق الأقلية في المصارف وشركات الأوراق المالية : يتم استبعاد هذه الكيانات حيث لا توجد بها رقابة من رأس المجموعة المصرفية ، وكحل بديل يتم توحيد تلك الاستثمارات على أساس نسبي في ظروف معينة ، أما الاستثمارات ذات الأهمية فإنه يتم إما خصمها أو توحيدها على أساس نسبي[3]
- ✓ الكيانات التأمينية: متطلبات الوفاق الجديد لم يعالج المخاطر التأمينية، ولذلك فلا يكون مناسبا توحيد شركات التأمين التابعة والبنك يتحمل مخاطر إهمال شركات التأمين التابعة له ، وعليه أن يعترف بكامل المخاطر المشمولة في المجموعة ككل ، وعند قياس رأس المال الرقابي في المصارف يجب طرح استثمارات المصارف في شركات التأمين له
- ✓ الاستثمارات المهمة في الكيانات التجارية: أخذت اللجنة في الاعتبار المخاطر المصرفية المتعلقة بالاستثمارات التجارية المهمة التي لابد أن تتم معالجتها لأغراض رأس المال ،إذ أن مثل هذه الاستثمارات التجارية قد تفرض مخاطر مهمة لمصارف المجموعة، وقد تقدم الحوافز للمصرف في مجال تدعيم المركز المالي للمؤسسة التجارية ، لهذا فإن الوفاق يقترح طرح الاستثمارات التجارية المهمة من رأس المال المصرف وذلك في المؤسسات التجارية[4] .

عموما فان اتفاقية بازل2 لها سلبيات وايجابيات نذكر منها :

1- الإيجابيات:

---

[1]- مجلة الدراسات المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، التوافق الدولي حول قياس رأس المال ومعايير رأس المال ، الأردن ص 14

[2]- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، وثيقة استشارية،المراجعة الشاملة لوفاق بازل الجديد، ، ص ص 9-13

[3]- نبيل حشاد ، دليلك إلى اتفاقية بازل 2، ص 13

[4]- وثيقة استشارية ،المراجعة الشاملة لوفاق بازل الجديد ، مرجع سبق ذكره، ص 13

✓ يعتبر اتفاق بازل2 خطوة هامة في الاتجاه الصحيح ، أي تحسين ممارسات إدارة المخاطر لدى البنوك. ففعلا هذا الاتفاق موجه أساسا للبنوك النشطة عالميا ، لكنه يسري أيضا على البنوك في كافة أنحاء العالم وهذا الاتفاق سيكافئ البنوك التي تعزز من قدرتها وإمكانياتها في مجال تقنيات إدارة المخاطر وإدارة رأس المال وهو أكثر الحلول عملية حيث أنه يؤمن للجنة تحقيق أهدافها

✓ يؤكد على مساعدة البنوك والمشرفين في إدارة المخاطر وتحسين الاستقرار خاصة في إطار تشديد الانضباط السوقي المستند على الإفصاح الأعمق والأوسع.

✓ يركز على التصنيفات أو التقييمات الائتمانية الداخلية والخارجية للبنوك من أجل تحقيق قياس أكثر واقعية لمخاطر عدم السداد المحتملة للطرف المدين، مما سوف يعزز معيار كفاية رأس المال بشكل كبير في هذا المجال .

✓ يشجع على تنمية سوق إقراض الشركات ، وأيضا تقنيات التوريق أو التسنيد كأداة لتقليل المخاطر عبر الحدود، وتقوي معايير بازل الجديدة الحوافز أمام الشركات والبنوك والحكومات لتحسين تصنيفاتها الائتمانية وآفاق المخاطر الائتمانية وتحسين الائتمان يشكل عاملا مهما لتخفيف تداعيات المخاطر.

✓ يشجع تفكك الوساطة بالنسبة للقروض ذات التصنيفات المتدنية وتجدد الوساطة بالنسبة للقروض ذات التصنيفات العالية .

2- السلبيات:

✓ صعوبة حساب معيار كفاية رأس المال من قبل البنوك العربية وكذلك صعوبة مراجعتها من قبل السلطات الرقابية العربية

✓ يفرض عبئا كبيرا على السلطات الرقابية من ناحية إيجاد الموارد الكافية من أجل الوفاء بمتطلبات هذا الاتفاق .

✓ إن مقترح لجنة بازل الجديد الخاص بوضع سقف لتصنيفات المؤسسات المصرفية هو التصنيف الائتماني لدولها ، قد ينجم عليه الكثير من الصعوبات أمام البنوك العربية في عملية دخولها المتزايدة إلى أسواق التمويل الدولية وربما في ضمان أشكال أخرى من التمويل العالمي .

✓ يتصف بطبيعة تمييزية ضد حكومات الدول النامية ومصارفها ، فهذا الإطار ممكن أن يقدم خدمة ممتازة للبنوك الكبرى ضمن مجموعة الدول العشر، والتي تتمتع بتصنيفات ائتمانية عالية وذلك على حساب مصارف الدول النامية التي حصل البعض منها على تصنيفات ائتمانية متدنية نسبيا ،ولا شك في أن هذا التمييز سيفرض ضغوطا على البنوك العربية المصنفة ائتمانيا من أجل زيادة متطلبات رأس المال إلى أعلى من المستويات الحالية بنسب كبيرة .

المطلب الرابع :التحديات التي تواجه الأنظمة المصرفية في الدول النامية بعد بازل 2

تعكس تقييمات البلدان النامية التي تقوم بها وكالات التصنيف والتقييم الدولية مخاوف عديدة تختلف من بلد إلى آخر ، ولكن أكثرها انتشارا هي ضعف ممارسات إدارة المخاطر والتركيز المفرط للائتمان (الذي يعكس عادة أوضاع اقتصاديات غير متنوعة) والانفتاح المحدود ، والممارسات المحاسبة غير الملائمة وأساليب إدارة وتنظيم الشركات والسيولة المحدودة في السوق المصرفية.

فبعض هذه العوامل يخرج عن السيطرة المباشرة للسلطات النقدية والبنوك ويبقى من الممكن معالجة عوامل أخرى منها التنظيم والإشراف ، والإطار القانوني ، وضوابط المخاطر الداخلية .

وستواجه البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية في الدول النامية تحديات كبيرة ، وعليها الاستعداد لما بعد بازل 2 وتوفيق أنظمتها المحاسبية والداخلية وفقا للمستويات العالمية .

وعلى القائمين على المؤسسات المصرفية لهذه الدول الإسراع في خطط التطوير الالكتروني والأنظمة الداخلية وتنويع الصيرفة وإعداد وتهيئة الكوادر البشرية بما يتكيف مع التعامل وفق متطلبات العولمة فضلا عن تحسين إدارة المخاطر بما يتناسب والمنافسة الشرسة خلال الفترة المقبلة مع تحرير الأسواق وتطبيق المعايير المصرفية العالمية الجديدة على نطاق واسع .

ويعتبر إدخال عنصر التصنيف الائتماني السيادي عند تحديد مدى كفاية رأس مال البنوك بمثابة تحديات جديدة أيضا ، وأصبح من الرهانات المطروحة في الوقت الراهن ضرورة أن تتجه البنوك في الدول النامية طوعيا إلى تطبيق المعيار الجديد ، لكي ترفع من تصنيفها الخارجي و تكون مقبولة على الصعيد العالمي ولقد أبدت حكومات الدول النامية اهتماما واضحا بمسألة تحقيق التوازن في موازناتها العامة ، وتسعى للحصول على أعلى تصنيف ائتماني ممكن لأن ذلك يعتبر عاملا هاما يساعد الحكومات في الحصول على التمويل الدولي بتكلفة معقولة .

بالإضافة إلى ذلك فإن عامل مواجهة المنافسة المصرفية أصبح يمثل أكبر تحدي يواجه الدول النامية العاملة على المستوى الدولي ، وإن المعيار الجديد لكفاية رأس المال سوف يدعو البنوك إن أرادت الاستمرار على الساحة المصرفية الدولية إلى تعزيز قدرتها التنافسية العالمية بما ينسجم والمعايير التي وضعتها لجنة بازل وتحسين أدائها وفقا للمقاييس والمواصفات الدولية، وتوسيع قاعدة الخدمة المصرفية لتشمل جوانب التأمين والاستثمار، ولكي تساير هذا الاتجاه لابد من مراعاة الأمور التالية [1] :

- ✓ إن موارد وإمكانات البنوك والمؤسسات المالية بوضعها الحالي غير كافية للعمل على المستوى الدولي والاتجاه نحو العولمة .
- ✓ توافر القناعة كون الانغلاق بالنسبة لهذه المؤسسات أصبح الآن محفوفا بكثير من المخاطر، وحل محله التكتلات والاتحادات والاندماجات بما يساعد في القدرة على السيطرة والمنافسة في ظل العولمة .

[1]- نظير ريان ، رياض محمد،الإدارة المالية والعولمة ، المكتبة العصرية ، الإسكندرية ،2002، ص ص 63-67

- ✓ إن تعميم واستخدام مواصفات الإيزو المصرفية الخاصة بالمعاملات البنكية والخدمات المالية أصبح من ضروريات العمل المصرفي والتي تكفل السرعة والجودة في ضوء المواصفات العالمية .

الخلاصة :

بعد دراسة تحرير تجارة الخدمات المالية ، بداية من تطور مفهوم تحرير التجارة الدولية مرورا بالتطور التاريخي لنشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة كأحد أهم مظاهر العولمة التي طالت جميع المجالات والتي من بينها المجال الاقتصادي ، تم التركيز في هذا الفصل على العولمة المالية

، ثم تحرير تجارة الخدمات كنوع من الخدمات التي حضيت باهتمام كبير خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أن من مظاهر هذا الاهتمام الزيادة الكبيرة في مساهمة تجارة الخدمات الدولية في التجارة الدولية الإجمالية ككل.

ثم انتقلنا بعد ذلك لتحرير الخدمات المالية والتي من بينها الخدمات المصرفية التي حاولنا تخصيص مبحث لها من أجل دراستها بشكل أعمق على أساس أنها حجر الزاوية وبهدف المرور إلى الفصلين المواليين وبالتالي دراسة القطاع المصرفي في الدول العربية ، ولكن قبل هذا لابد من دراسة الاقتصاد والقطاع المالي للدول العربية

من هنا فإن الأسئلة المطروحة والتي سنحاول الإجابة عليها لاحقا :

- ✓ بما يتسم الاقتصاد العربي و ما هي ملامحه ؟
- ✓ ما واقع القطاع المالي العربي ؟
- ✓ وكيف واجهت اقتصاديات القطاعات المالية للدول العربية الأزمة المالية العالمية التي ضربت غالبية دول العالم ؟

الفصل الثاني:

اقتصاديات الدول العربية وتحرير تجارة الخدمات المالية

تمهيد :

يعتبر القطاع المالي شريان الاقتصاد الوطني ، والدول العربية تدرك جيدا مدى أهمية وضرورة هذا القطاع ، ولذا تبنت العديد من الإصلاحات من أجل تطوير هذا القطاع و عصرنته ، بهدف مواكبة التغيرات العالمية ، ومن أجل إزالة أو على الأقل التخفيف من نقاط الضعف التي يعاني منها هذا القطاع ولقد شملت هذه الإصلاحات جميع الحلقات المكونة للقطاع المالي في هذه الدول ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى اختلاف درجات هذه الإصلاحات ونتائجها من دولة إلى أخرى(حسب قوة وتطور اقتصاد كل دولة)، وهذا ما انعكس على واقع القطاع المالي في هذه الدول .

ولهذا سوف نتناول في هذا الفصل واقع اقتصاديات الدول العربية كتمهيد لمعرفة واقع القطاع المالي العربي ، وما هي الجهود الفعلية لتحرير هذا القطاع بالإضافة إلى مدى تؤثره بالأزمة المالية العالمية التي هزت اقتصاديات معظم دول العالم

المبحث الأول : طبيعة اقتصاديات الدول العربية

إذا تحدثنا عن الدول العربية فإننا نقول الوطن العربي ، لكن هذه التسمية لا تنطبق بشكل كبير على الدول العربية فرغم وجود العديد من العوامل التي تربط بين الدول العربية ، كالدين واللغة والتاريخ إلا أن هناك أيضا العديد من الفوارق والاختلافات بين هذه الدول سواء في الموارد الاقتصادية أو مستويات الناتج المحلي الإجمالي أو الفردي، أو حتى النظام السياسي والاجتماعي .

المطلب الأول : إمكانيات الدول العربية

يتمتع الوطن العربي بإمكانيات كبيرة سواء من ناحية الموقع الجغرافي ،أو المساحة الكبيرة أو حتى الإمكانيات الباطنية وكذلك الإمكانيات البشرية.

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14 مليون كم مربع ، حيث يمتد من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن تركيا والبحر المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا ، وبالتالي فإن أهم سماته من الناحية الجغرافية تتمثل في[1] :

- الإشراف على البحار الهامة : المحيط الأطلسي ، البحر المتوسط ، البحر الأحمر ، بحر العرب، المحيط الهندي ، الخليج العربي .
- سيطرته على الممرات الهامة : مضايق هرمز ، باب المندب ، جبل طارق ، قناة السويس.
- تماسك رقعته الواسعة ، يتمتع الوطن العربي بحدود طبيعية واضحة المعالم لا فواصل بينها ، ومن هنا تبدو إسرائيل كجسم غريب وحاجز بين جناحي الوطن العربي في آسيا و إفريقيا

أما بالنسبة لثروات الطبيعية تتمثل في [2]:

- الزراعة : تشكل الأراضي الصحراوية في الوطن العربي حوالي 70%من مساحة الدول العربية وبالتالي المساحة المتبقية تتوزع بين الزراعة ،الرعي ، الغابات وهذا ما يبين أن المساحة الزراعية تعتبر ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للوطن العربي.
- الثورة الباطنية :

✓ يملك الوطن العربي حوالي 60%من احتياطي البترول العالمي ويساهم بحوالي ثلث الإنتاج العالمي منه ، أما الغاز فيمتلك حوالي 25%من احتياطي العالم .

[1]- عبد الجابر تيم وآخرون مستقبل التنمية في الوطن العربي ، ص 03

[2]- حسن بخيت ، خواطر اصلاحية للثورة المعدنية العربية ، متوفر على الموقع http://kenanaonline.com/hasan يوم 2010/12/15 على الساعة 19.01

- ✓ المعادن : بالنسبة للفوسفات فيحتل الوطن العربي المركز الثاني في العالم إنتاجا للفوسفات بعد الولايات المتحدة ،إذ يبلغ الإنتاج السنوي منه حوالي 29 مليون طن ، في حين يقدر الاحتياطي العربي حوالي 1 مليار طن ، أما الحديد فيقدر الإنتاج العربي من الحديد بحوالي 15مليون طن أي ما يعادل 3 %من الإنتاج العالمي، تساهم الجزائر بحوالي 1.9مليون طن سنويا ويستخرج الحديد من موريتانيا ، تونس ، الجزائر ، مصر ، المغرب ومعظم النتاج العربي يصدر إلى الخارج حيث يساهم الوطن العربي بنسبة 12%من التجارة الدولية في هذا المجال .بالنسبة للمنغنيز فيساهم الوطن العربي بحوالي 12%من الإنتاج العالمي، كما ينتج الوطن العربي حوالي 20 ألف طن من الرصاص أي حوالي 10%من الإنتاج العالمي [1].

هذا بالإضافة إلى معادن أخرى ولكن بكميات قليلة كالنحاس ، الذهب ، القصدير

- ✓ المياه : تتعدد مصادر المياه في الدول العربية كالبحيرات والأنهار بالإضافة إلى المياه الجوفية إذ يقدر مخزون المياه الجوفية في الدول العربية حوالي 1500مليار متر مكعب كما تتميز أيضا هذه المياه بنقاوتها وصفائها ، ولكن بالرغم من كل هذه المصادر المتنوعة في الدول العربية إلا أن المياه تشكل القضية الخطيرة التي تهدد مستقبل الدول العربية ، إذ تبلغ حصة الفرد الواحد من المياه المتوفرة 1100متر مكعب بمتوسط 8000 متر مكعب في العالم، ويتوقع أن تنخفض هذه الحصة إلى أقل من 550 متر مكعب في عام 2025، علما أنها حاليا أقل من 500 متر مكعب في عدة دول ، ويتوقع أيضا أن يتفاقم الوضع آنذاك بزيادة الجفاف بسبب التغيرات المناخية ، وانخفاض كمية المياه المتجددة بنسبة تصل إلى 20 % وتبلغ نسبة الموارد المائية في العالم العربي حوالي 75% وهي أعلى نسبة في العالم ، والجدير بالذكر أن 60% من مصادر المياه في الوطن العربي تقع خارجه[2].
- ✓ بلغ عدد سكان الوطن العربي سنة 2008 حوالي 334.5 مليون نسمة ، ويتوقع أن يصل إلى حوالي 366 مليون نسمة في سنة 2015 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2.1% ، وبالتالي فللوطن العربي ثروة بشرية لا يستهان بها إذا ما استغلت أحسن استغلال ، خاصة و أن سكان الوطن العربي أغلبيتهم شباب كما أن خصوبة المرأة العربية تبلغ حوالي 3% حسب تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان [3] .

والجدول الموالي يوضح مساحة وسكان كل دولة عربية على حدا

[1]- قواعد بيانات 2009المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، على الموقع : http://www.aidmo.orgيوم 2010/12/02 على الساعة 19.18

[2] -Ahmad shawky,Alexander kremer,water in the arab world, availableathttp://siteresources.worldbank.org,14/04/2010

[3]- أحمد فتحي ، السكان والتنمية،صندوق الأمم المتحدة للسكان، على الموقع http://wwww.faappd.orgt يوم 2010/03/14 على الساعة 18.36

الجدول رقم (03) : المساحة وعدد السكان والنمو السكاني للدول العربية لسنة 2008

الدولة	المساحة (كم مربع)	السكان (ألف)	معدل النمو السكاني (1960-2008)%
الجزائر	2.381.741	34.054	2.4
البحرين	7.7	765	3.5
جيبوتي	23.200	842	4.9
مصر	1.002.000	72.774	2.1
العراق	453.052	29.681	3.0
الأردن	89.324	5.723	4.0
الكويت	17.818	3.328	4.9
لبنان	10.452	3.942	1.7
ليبيا	1.775.500	7.065	3.3
موريتانيا	1.030.700	3.128	2.7
المغرب	710.850	32.070	2.1
عمان	309.500	2.743	3.3
قطر	11.427	882	6.5
المملكة العربية السعودية	2.000.000	24.265	3.7
السودان	2.505.805	37.225	2.6
سورية	175.170	19.104	3.1
تونس	155.566	10.238	1.9
الإمارات العربية المتحدة	83.600	4.543	8.1
اليمن	555.000	23.465	4.0
الإجمالي	13.283.430	315.828	2.3

المصدر : عبد اللطيف يوسف حمد ، تحدي التنمية في العالم العربي،المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، مصر،ص 16-17

وكما نلاحظ أن نسبة الزيادة في عدد السكان تعرف نموا متزايدا وسريعا وهذا ما يمكن أن يكون سلاحا ذو حدين فهو في صالح الدول العربية إذا تم استغلال هذه الثورة جيدا ، والعكس صحيح في حالة سوء التخطيط والتسيير

بعد استعراض إمكانيات الوطن العربي يمكن القول أن الوطن العربي يتوفر على إمكانيات معتبرة في كل المجالات غير أن الدول العربية تصنف من الدول النامية بكل مشاكلها وصعوباتها ، والتي تتميز ببعض السمات تتمحور حول ظاهرة التخلف والتبعية وبالتالي تتميز بـ[1] :

[1]- سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة ، ص ص 217-218

- التخلف في مستويات تطور القوى الإنتاجية من مادية وبشرية وانعكاس هذا التخلف على: طرق الإنتاج ، صافي الدخل الوطني ، معدلات نمو فروع الإنتاج فيما عدا القطاع الأجنبي من الاقتصاد المتمثل في الصناعة الاستخراجية وخاصة النفط.
- التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث ترتفع نسبة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في المقام الأول وتليها قطاع الخدمات كما هو مبين في الجدول الموالي .

الجدول رقم (04) :الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1995و2007/2000و 2008 (نسب مئوية).

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية		
	1995	2000	2007	2008	00-95	07-06	08-07
قطاعات الإنتاج السلعي منها	**50.5**	**56.5**	**61.4**	**64.0**	**9.5**	**14.1**	**31.4**
الزراعة	9.7	8.3	6.0	5.4	4.0	11.2	14.2
الصناعات الاستخراجية	21.6	31.0	39.5	43.4	15.2	13.6	38.6
الصناعات التحويلية	11.3	10.6	9.3	8.9	5.9	14.7	20.2
باقي قطاعات الإنتاج	8.0	6.5	6.5	6.2	3.3	21.0	20.1
إجمالي قطاعات الخدمات منها	**45.9**	**40.9**	**38.1**	**36.0**	**4.7**	**16.9**	**18.9**
الخدمات الحكومية	15.1	12.6	10.8	10.1	3.3	13.2	17.7
التجارة والمطاعم والفنادق	12.0	10.6	9.6	9.1	4.6	16.5	20.1
صافي الضرائب غير المباشرة	**3.6**	**2.6**	**0.5**	**0.0**	**0.5**	**29.6-**	**11.6-**
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**7.1**	**15.1**	**26.2**

المصدر : الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي 2009 .

وكما نلاحظ من الجدول فقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات في تكوين الناتج في الدول العربية حيث احتل قطاع الصناعات الاستخراجية في عام 2008 المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي لدى 13 دولة عربية ، وحاز قطاع الزراعة والصيد البحري والغابات المرتبة الأولى في السودان بنسبة 29.3%، وقطاع الخدمات الحكومية في المغرب والأردن بحصص بلغت 17.5% و15.2% على التوالي ، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في لبنان وسوريا بحصص بلغت أيضا 28.8% و 28.2% على التوالي ، أما قطاع النقل والتخزين في جيبوتي فقد احتل المرتبة الأولى بحصة قدرها 24.6% وتحقق أعلي معدلات النمو بالأسعار الجارية في عام 2008 في قطاعات الإنتاج السلعي وخاصة في قطاع الصناعات الاستخراجية في 9 دول عربية ،وسجلت أعلى معدلات النمو في قطاع التمويل، التأمين ، والمصارف في كل من البحرين ، الجزائر والمغرب ، قطاع الإسكان والمرافق في جيبوتي ، الخدمات

الحكومية في قطر ، الخدمات الاجتماعية الأخرى في السودان واليمن، النقل والمواصلات والتخزين في العراق ، التشييد في ليبيا [1] .

أما بالنسبة لمعدلات النمو بالنسبة للناتج المحلي ، فالجدول الموالي يبين لنا معدل النمو لكل دولة عربية

الجدول رقم (05) : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2007و2008(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008
الأردن	6.5	5.6	16.2	24.9	16.2	24.9
الإمارات	5.2	7.4	16.8	27.4	16.8	27.4
البحرين	8.1	6.1	16.4	31.9	16.4	31.9
تونس	6.3	4.6	10.2	10.3	14.5	14.7
الجزائر	3.0	3.0	9.2	18.1	14.4	27.0
جيبوتي	5.1	5.8	10.2	15.8	10.2	15.8
السعودية	3.3	4.4	7.8	22.1	7.8	22.1
السودان	9.7	7.8	15.5	12.0	24.4	8.0
سورية	6.3	5.2	18.9	21.0	22.1	28.9
العراق	5.9	10.9	13.3	46.0	32.2	52.2
عمان	7.7	6.2	13.1	44.0	13.1	44.0
قطر	15.3	16.4	25.1	44.0	25.1	44.0
الكويت	4.4	6.3	10.6	22.1	12.8	29.3
لبنان	4.0	6.3	11.6	18.3	11.6	18.3
ليبيا	6.0	6.2	11.2	18.3	15.6	20.2
مصر	7.1	7.2	20.6	20.4	21.4	24.8
المغرب	2.7	5.4	6.6	7.8	14.4	14.1
موريتانيا	1.0	5.1	0.6	25.3	4.4	28.2
اليمن	3.3	3.9	14.6	21.5	13.5	21.0

المصدر : صندوق النقد العربي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، ص 18

وكما نلاحظ من الجدول السابق فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والعملات الوطنية قد تباينت في عام 2008 مع تسجيل الدول العربية المصدرة للنفط بصفة عامة معدلات نمو أعلى من الدول

[1]- صندوق النقد العربي ،التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، ص 21-22

العربية الأخرى ، مستفيدة من بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال معظم شهور السنة ما عدا أواخر سنة 2008 ، وعموما يمكن القول أن الدول العربية إجمالا حققت نموا ملحوظا رغم اختلافه من دولة لأخرى

المطلب الثاني : التطورات القطاعية

الجدير بالذكر قبل الحديث عن التطورات القطاعية، أنه بالرغم من تحقيق غالبية الدول العربية نموا في الناتج المحلي الإجمالي في 2008 والذي كان سببه ارتفاع أسعار النفط التي شهدتها هذه السنة ، إلا أن الأزمة المالية بدأت آثارها السلبية تنتشر خلا ل النصف الثاني من نفس العام ، وبالتالي زادت كذلك معدلات التضخم في غالبية الدول العربية بسبب ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية الغذائية والمدخلات الوسيطة ، بالإضافة إلى استمرار تراجع سعر صرف العملات العربية المثبتة أمام الدولار والناجمة عن تراجع سعر صرف الدولار أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى .

حيث تشير بيانات معدلات التضخم المقدرة من خلال التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ارتفاع متوسط معدل نمو الأسعار في الدول العربية خلال عام2008 بالمقارنة مع 2007 من 7.3% إلى 10.2% والجدول الموالي يوضح هذا بالنسبة لكل دولة على حدى

الجدول رقم (06) :معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك2000-2008 (نسب مئوية)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأردن	0.7	1.8	1.8	1.6	3.4	3.5	6.3	4.7	13.9
الإمارات	3.1	2.8	2.9	3.1	5.0	6.2	9.3	11.1	11.5
البحرين	0.7-	1.2-	0.5-	1.7	2.3	2.6	2.0	3.3	3.5
تونس	2.9	1.9	2.8	2.7	1.2	3.9	4.5	3.2	5.0
الجزائر	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.4
جيبوتي	2.9-	2.4	1.5	2.1	3.1	3.1	3.5	5.0	5.0
السعودية	1.1-	1.1-	0.2	0.6	0.3	0.7	2.2	4.1	9.9
السودان	8.0	4.9	8.3	7.7	8.4	8.5	7.2	7.5	16.1
سورية	0.6-	3.0	1.0	4.8	4.7	7.8	10.0	4.5	15.1
العراق	5.0	16.4	19.3	33.6	27.4	37.0	53.2	30.8	2.7
عمان	1.2-	0.8-	0.3-	0.2	0.7	1.9	3.2	5.9	12.4
فلسطين	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	3.5	3.8	1.9	9.9
قطر	1.7	1.5	0.2	2.3	6.8	8.8	11.8	13.8	15.0
الكويت	1.8	1.3	0.9	1.0	1.3	4.1	3.1	5.5	10.6

لبنان	0.0	0.0	1.8	1.3	3.0	0.0	5.6	4.1	10.8
ليبيا	2.9-	9.2-	9.8-	2.0-	2.3-	2.0	3.3	6.7	10.4
مصر	2.8	2.1	2.4	5.8	16.2	4.0	7.8	9.5	18.3
المغرب	1.9	1.9	2.8	1.2	1.5	1.0	3.3	2.0	3.9
موريتانيا	6.8	7.7	5.3	5.3	10.4	12.1	6.2	7.3	7.3
اليمن	4.6	11.9	12.2	10.8	12.5	11.4	18.4	12.6	19.0

المصدر : صندوق النقد العربي ،مرجع سبق ذكره، ص 20

بالنسبة للتطورات القطاعية نفصلها في :

- الزراعة : بلغ الناتج الزراعي للدول العربية كمجموعة حوالي 103 مليار دولار في عام 2008 أي بزيادة نسبتها 14% وقد ساهمت العديد من العوامل في هذه الزيادة لعل من أهمها التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وشملت الزيادة غالبية المحاصيل الزراعية والإنتاج السمكي وبدرجة أقل الإنتاج الحيواني في الدول العربية[1] .

أما في جانب تجارة السلع الزراعية تشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات الزراعية إلى 13.6 مليار دولار في 2007 مقارنة بنحو 11.8 مليار دولار في عام 2006، في حين ارتفعت الواردات الزراعية إلى 50.6 مليار دولار مقارنة مع 42 مليار دولار خلال الفترة نفسها ، وارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية حيث بلغ 37مليار دولار في عام 2007 مقارنة مع 30 مليار دولار في عام 2006[2].

لكن بالنسبة للتجارة في السلع الغذائية الرئيسية فقد ارتفع العجز الغذائي العربي إلى حوالي 23.8 مليار دولار في سنة 2007 ،وسجلت قيمة الفجوة الغذائية عام 2007 زيادة بنسبة 29.3%بالمقارنة بـ2006 وتمثل الفجوة في الحبوب حوالي 55%من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية، وقد أدى التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي ونمو الطلب على السلع الزراعية إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب ، إذ انخفضت من 54.9% إلى حوالي 48%والقمح من 57.3% إلى 46.8% سنتي 2006-2007 [3].

- الصناعة: ارتفعت قيمة الناتج الصناعي من 735مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 993مليار دولار في عام 2008 مسجلا بذلك نموا بنسبة 35.1 %، وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2008 إلى حوالي 52.3% ،ولقد سجل ناتج الصناعات

[1]- محمد السيد عبد السلام، انجازات ومخاطر التكنولوجيا على التنمية الزراعية في الوطن العربي ، الموسوعة الجغرافية على الموقع http://www.4geography.com/vb/t3693.html يوم 2010/02/13 على الساعة 17.50

[2]- صندوق النقد العربي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، 2010، ص 22

[3]- عبد الله البشير، أزمة الغذاء العالمية والأمن الغذائي العربي ،صحيفة الوسط البحرينية ،2009/11/03،على الموقع http://www.nodhoob.com/ يوم 2010/05/07

الإستخراجية نموا بلغ 38.6% وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 43.3 %عام 2008 أما الصناعات التحويلية فبالرغم من أن ناتجها حقق نموا بنسبة 20.2% عام 2008، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي واصلت انخفاضها منذ عام 2003 لتبلغ 8.9% عام 2008[1].

وشهد القطاع الصناعي تطورات مهمة في الدول العربية خلال عام 2008، ففي مجال الصناعة الإستخراجية غير النفطية أدى ارتفاع أسعار خام صخر الفوسفات في السوق العالمية خلال نفس السنة بنحو أربعة أضعاف إلى زيادة قيمة صادرات الفوسفات ومشتقاته في المغرب بنسبة بلغت 167% أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد تأثرت صناعة مواد البناء بالأزمة الاقتصادية العالمية ، وتمثل هذا في انخفاض الطلب على منتجاتها خلال الربع الأخير من عام 2008 ، كما تأثرت صناعة الألمنيوم و البتروكيمياويات والحديد والصلب بالأزمة ، في ضوء انخفاض الأسعار العالمية إثر تراجع الطلب العالمي عليها[2] .

- النفط والطاقة : شهدت السوق النفطية العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2008 تطورات ايجابية تمثلت في تصاعد أسعار النفط المختلفة التي وصلت إلى مستويات قياسية، فقد وصل السعر الفردي لسلة أوبك إلى 131.2 دولار للبرميل في جويلية 2008 ، ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب منها التوترات الجيوسياسية في مناطق الإنتاج الرئيسية [3].

وكان للأزمة الأثر الواضح على الأسواق النفطية خلال الربع الأخير من عام 2008 ، حيث أخذ الطلب العالمي على النفط في الانخفاض ليستقر معدل الإنتاج العالمي عند 85.5 مليون برميل يوميا وقد وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بلغ 38.6 دولار للبرميل في ديسمبر 2008، غير أن متوسطها السنوي بلغ 94.1 دولار للبرميل ، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 36%عن متوسط الأسعار لسنة 2007، وفيما يتعلق بحجم الإمدادات النفطية قامت الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك بخفض إنتاجها تماشيا مع الخفض في الحصص الإنتاجية المقرر من قبل دول المنظمة في عام 2008، والذي بلغ 4.2 مليون برميل يوميا وهو أكبر تخفيض منذ أن بدأ العمل بنظام الحصص ، كما انعكست الأزمة العالمية الأخيرة على العائدات النفطية للدول العربية التي انخفضت بنسبة 56%خلال الربع الأخير من عام 2008 مقارنة بالربع السابق، إلا أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية لسنة 2008 ارتفعت بنسبة 43% عن 2007 لتصل إلى حوالي 624 مليار دولار[4] .

---

[1]- سامي احمد ، الصناعة في الوطن العربي ، متوفر على الموقع : http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-37760.html يوم 2010/03/25 على الساعة 11.43

[2]- على الموقع :http://fr.wikipedia.org/wiki/Wikip%C3%A9dia:Accueil_principal يوم 2010/02/12 على الساعة 12.03

[3]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في البلدان العربية 2009، ص 14

[4]- نفس المرجع

ولقد عرف إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال 2008 ارتفاعا في مستواه بنسبة 204%ليصل إلى حوالي 255 مليون برميل مكافئ نفط يوميا ، وقد شكل الطلب على النفط حوالي 34.8%من الإجمالي العالمي لمصادر الطاقة المختلفة ، وبلغت حصة الفحم 29.2% والغاز الطبيعي 24.1% وبقية المصادر حوالي 11.9%.

وعرفت الدول العربية نشاطا استكشافيا واسعا خلال عام 2008، أدى إلى تحقيق 101اكتشاف نفطي وغازي ، مما ساهم في ارتفاع تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط في الدول العربية بنسبة 0.4%ليصل إلى 672.1 مليار برميل ، أي ما يشكل 57.7%من الاحتياطي العالمي كما تقدر الزيادة في الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي نسبة 0.2% لتصل إلى 53.7 تريليون متر مكعب في نهاية 2008، أي ما يمثل نحو 30.3% من الإجمالي العالمي[1] .

كما بلغ إنتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 23.7 مليون برميل يوميا سنة 2008، أي بزيادة قدرها 1.4 مليون برميل في اليوم ونسبة 6.2% ، لتساهم بحوالي 27.5%من الإجمالي العالمي وشكلت كميات الغاز الطبيعي المسوق من الدول العربية نسبة 13.4 %من إجمالي الكميات المسوقة عالميا حيث وصلت إلى حوالي 392.6 مليار متر مكعب عام 2007 ومن ناحية أخرى ازداد استهلاك الطاقة في الدول العربية بمعدل 4.3% خلال عام 2008 ليصل إلى حوالي 10 مليون برميل يوميا ، ويمثل النفط المصدر الأساسي لتلبية متطلبات الطاقة عربيا ، حيث شكل 53.9% من الإجمالي يليه الغاز بنسبة 44.5% وتلعب المصادر الأخرى دورا ثانويا حيث لا تتجاوز حصتها 1.6% في استهلاك الطاقة في الدول العربية[2] .

المطلب الثالث : التجارة العربية الخارجية والبينية

تتسم التجارة العربية بالضعف إذا ما قورنت بالتجارة العالمية ، فلا تكاد تصل قيمتها إلى 1%من قيمة التجارة العالمية إذا استثنينا البترول وتتسم التجارة العربية بـ[3]:

- ✓ العجز في الميزان التجاري .
- ✓ ارتباط معظم التجارة العربية مع الدول الغربية واليابان .
- ✓ عظم و أهمية تجارة النفط العربي إلى الدول الغربية واليابان إذ تشكل حوالي 60%من تجارة العالم .

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التجارة العربية البينية في عام 2008 الواقع والطموح، نشرة شهرية صادرة عن أوبك ، العدد 11 ، السنة 35، نوفمبر 2009، ص ص 3-17

[2]- نفس المرجع

[3]- عبد الجابر تيم وآخرون ، مستقبل التنمية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

- ✓ لا تكاد الأقطار العربية تساهم في تجارة العالم بشيء من المصنوعات ، لعجز صناعتها عن منافسة الصناعات الغربية في الأسواق العالمية وحتى العربية ، وقد أدى ذلك إلى استمرار تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد الأجنبي .
- ✓ تخصص الصادرات العربية بالمواد الخام كالبترول والفوسفات والحديد والمواد الزراعية

بالإضافة إلى العديد من نقاط الضعف التي تتميز بها التجارة الدولية العربية، كعجز الوطن العربي في الغذاء ، كما أن أغلب الدول العربية هي سوق استهلاكية لسلع الدول الصناعية ، وعدم تفضيل المستهلك العربي لسلع الدول العربية الأخرى أو حتى السلع المحلية وهذا لعدم توفر عنصر الجودة في غالب الأحيان ، وإن توفر هذا العنصر يصاحبه الثمن الباهظ ، كما تتميز التجارة العربية البينية أيضا بـ[1] :

- ضعف العلاقات التجارية بين البلاد العربية ، إذ تنخفض نسبة قيمة التجارة الخارجية لأي دولة عربية بالنسبة إلى قيمة التجارة الخارجية الإجمالية .
- تذبذب العلاقات التجارية العربية تبعا للعلاقات السياسية ، وانعكاس التمزق السياسي العربي على الاقتصاد العربي .
- التنافس بين الدول العربية وتشابه إنتاجها وهذا لعدم التنسيق فيما بينها ،وارتفاع التعريفات الجمركية بين الدول العربية ، وتطبيق نظام الحماية في بعض الأقطار العربية وهذا كله يؤدي إلى تقليل التبادل التجاري فيما بين الدول العربية .

لكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الإصلاحات التي تبذلها الدول العربية من أجل تنويع صادراتها للعالم الخارجي وكذلك السعي إلى زيادة و تفعيل التجارة العربية البينية وحسب آخر الإحصائيات[2] فإن قيمة التجارة الإجمالية العربية في 2008 حققت زيادة من جانب الصادرات بلغت نحو 32.5% لتصل قيمتها نحو 1.050مليار دولار ، و يعود هذا بشكل مباشر إلى الزيادة في أسعار النفط خلال النصف الأول من 2008 ، كما سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة 32.2%لتصل قيمتها إلى حوالي 702 مليار دولار ، ولقد أتت زيادة الواردات العربية كمحصلة لزيادة الطلب المحلي في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية وارتفاع واردات السلع الغذائية مع استمرار تصاعد أسعارها العالمية ، وارتفاع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى 6.7% كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى 4.3% .

ولقد جاء الأداء الجيد للتجارة الخارجية العربية على الرغم من أثر الأزمة المالية على التجارة العالمية ككل، إذ أدى نقص السيولة إلى تضاؤل الموارد المالية المتاحة لتمويل التجارة العالمية ، كما تأثر أيضا

[1]- نفس المرجع ، ص 19

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، التقرير السنوي 2008، ص 11

تمويل التجارة العربية في ضوء امتناع المصارف العاملة في الدول العربية عن المخاطرة والتفريط في الموارد المالية المتاحة لديها ، ولقد قامت العديد من الدول العربية بضخ السيولة في الجهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الإقراض ، بما في ذلك تمويل التجارة الخارجية .

بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت عدد من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية المتخصصة بتوفير التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة وتخفيف المشاكل الناجمة عن الأزمة.

بالنسبة لتطور اتجاهات التجارة العربية ، سجلت قيمة الصادرات العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين زيادات بدرجات متفاوتة ، ففي حين ارتفعت حصة الدول الآسيوية (اليابان ، الصين ، الهند) تراجعت حصة الاتحاد الأوربي في الصادرات العربية ، وفيما يخص اتجاهات الواردات فقد ارتفعت قيمتها من جميع المصادر الرئيسية وبنسب متفاوتة ، غير أن مساهمة كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة والدول الآسيوية في الواردات العربية الإجمالية تراجعت في حين ارتفعت حصة الواردات العربية من جميع أنحاء العالم [1] ، والجدول الموالي يبن التجارة العربية اتجاه العالم ووزن البينية منها

الجدول رقم (07): التجارة الخارجية الإجمالية العربية

	القيمة (مليار دولار)					
	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات العربية	403.3	559.6	681.0	792.3	1.049.8	726.1
الواردات العربية	288.5	348	400.6	530.7	701.6	603.3
الصادرات العالمية	9.133.2	10.370.5	12.005.2	13.808.9	15.735.4	12.348.2
الواردات العالمية	9.477.0	10.747.9	12.448.9	14.092.5	16.169.1	12471.0
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %	4.4	5.4	5.7	5.7	6.7	5.9
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %	3.0	3.2	3.2	3.8	4.3	4.8
نسبة التجارة البينية في التجارة الإجمالية العربية %	19.9	21.1	21.9	20.8	20.6	21.5

المصدر: صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 137

نلاحظ من الجدول أعلاه أن التجارة العربية البينية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى سواء من ناحية الصادرات أو حتى الواردات، وهذا نظرا لتزايد الوعي بين الدول العربية سواء المسئولين أو الشعب بضرورة تدعيم التكامل بين الدول العربية ومحاولة تحقيق حلم الوطن العربي ولو من الجانب الاقتصادي بما أنه لم يتحقق من الناحية السياسية

وفيما يلي الشكل الآتي يوضح أهم الشركاء التجاريين الرئيسين بنسب مئوية

الشكل رقم (02) : أهم الشركاء التجاريين للدول العربية في عام 2008

الصادرات العربية الواردات العربية

[1]- صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية للدول العربية ، ص 135

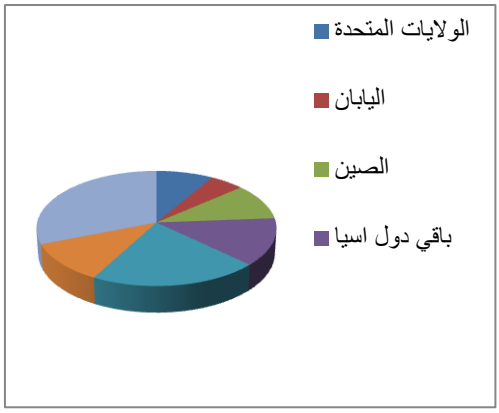

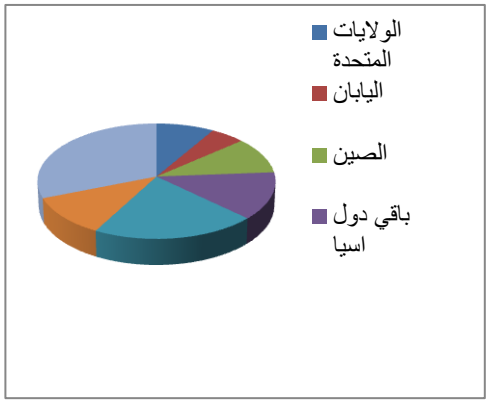

المصدر : صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية، مرجع سبق ذكره ، ص 139

وتفصيلا في التجارة العربية البينية فقد بلغ متوسط قيمتها حوالي 82.5 مليار دولار ، مسجلة زيادة بنسبة 22.5% سنة 2008. وتعتبر نسبة الزيادة أقل من نسبة زيادة التجارة الإجمالية العربية سواء من جانب الصادرات أو الواردات ، مما أدى إلى تراجع مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية ، لتشكل حصة 8.3 % من جانب الصادرات و 11.1%من جانب الواردات في العام نفسه وتعتبر أيضا هذه الزيادة أقل من متوسط الزيادة السنوية التي تحققت خلال الفترة 2004-2007 والتي تقدر بنسبة 25.8% ، والجدول الموالي يبين لنا أداء التجارة العربية البينية

الجدول رقم (08) : أداء التجارة العربية البينية 2004-2009

	القيمة (مليار دولار)					
	2004	2005	2006	2007	2008	2009
متوسط التجارة العربية البينة	33.8	46.1	56.0	67.3	82.5	71.1
الصادرات العربية البينة	36.1	48.1	58.5	70.7	86.8	74.7
الواردات العربية البينية	31.5	44.0	53.5	64.0	78.2	67.5

المصدر: صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 141

من الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب قيمة التجارة العربية البينية من سنة إلى أخرى ، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك ،الأوضاع السياسية والأمنية التي تؤثر على العلاقات العربية ككل

وبالنسبة للتراجع الذي عرفته التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الإجمالية فيرجع هذا لزيادة كل من الصادرات والواردات الإجمالية أكثر من الزيادة المحققة في التجارة العربية البينة بالنسبة للصادرات والواردات أيضا ، والجدول الموالي يوضح هذا على شكل نسب مئوية .

الجدول رقم (09) : مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية العربية 2004-2009 (نسب مئوية)

	04	05	06	07	08	09

نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية	9.0	8.6	8.6	8.9	8.3	10.3
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	10.9	12.6	13.3	12.1	11.1	2 .11

المصدر : صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 142.

أما فيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الإجمالية العربية عام 2008 ، ففي جانب الصادرات تزايدت أهمية كل من الوقود المعدني الذي أصبح يشكل نحو 78% من الصادرات الإجمالية العربية وكذلك المنتجات الكيماوية ، بينما تراجعت الأهمية النسبية للمصنوعات في هيكل الصادرات العربية ، وفي جانب هيكل الواردات ارتفعت حصة الأغذية والمشروبات في حين لم تتغير كثيرا حصة المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل التي تشكل حوالي 3/1 الواردات الإجمالية العربية [1] وفيما يلي جدول يبن لنا بنسب مئوية توزيع التجارة العربية الخارجية

الجدول رقم (10) :الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية 2004-2008 (نسب مئوية)

	الصادرات العربية					الواردات العربية				
	04	05	06	07	08	04	05	06	07	08
الأغذية والمشروبات	3.1	2.8	2.4	2.8	2.4	12.8	12.2	11.7	12.6	14.1
المواد الخام	2.6	2.2	2.1	1.1	1.5	5.1	5.0	5.0	3.3	4.8
الوقود المعدني	71.0	74.7	75.1	76.9	77.9	5.5	7.9	7.0	10.3	9.4
المنتجات الكيماوية	4.1	3.2	4.0	6.1	7.0	8.4	8.2	7.8	9.6	9.3
الآلات ومعدات النقل36.3	4.3	3.6	4.1	4.9	5.0	36.9	36.4	38.3	36.0	36.3
المصنوعات	14.2	12.8	11.6	7.3	6.0	28.6	27.5	27.5	25.4	24.9
السلع الأخرى	0.7	0.7	0.7	1.0	0.2	2.7	2.8	2.7	2.8	1.2
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر :صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 140

بالرغم من أن غالبية الدول العربية تعد من الدول النفطية وبالرغم و الإمكانيات التي تتوفر عليها وبالرغم أيضا من تحسن أداء التجارة الخارجية العربية ، لكن تعد نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بدولار أمريكي واحد للفرد في اليوم في المنطقة العربية من أكبر نسب الفقر بين مختلف أنحاء العالم .[2]

لكن لابد أن ننوه أن معدلات الفقر سجلت بين عامي 1990 و 2004 انخفاضا نسبيا حيث تراجعت من 2.3% في سنة 1990 إلى 1.5%في عام 2004 ، وهذا يعتبر مؤشرا لتقدم المنطقة ككل نحو تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية لكل الدول العربية ، والجدير بالذكر أيضا أن تحليل وضع الفقر في الدول العربية باستخدام خط الفقر الدولي ، رغم أهميته من منطلق المقارنة بين دول ومناطق العالم لا يعكس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة على حدا .

[1]- صندوق النقد العربي ، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

[2]- صندوق النقد العربي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، ص 29

وتبين مؤشرات الفقر في الدول العربية ، المستندة إلى خطوط الفقر الوطنية إلى وجود ثلاث مجموعات من الدول تضم الأولى الدول التي يزيد فيها معدل الفقر عن 30% والمتكونة من الدول الأقل دخلا مثل جزر القمر ، السودان ، موريتانيا ، الصومال ، جيبوتي ، اليمن وفلسطين أما المجموعة الثانية فتضم كلا من مصر ، الأردن، سورية ، البحرين ، المغرب ، لبنان، الجزائر وتونس التي يتراوح معدل الفقر فيها بين 19.6% في مصر كأعلى نسبة ، و 3.8% في تونس كأدنى نسبة ، أما المجموعة الثالثة ورغم عدم توفر بيانات رسمية حول وضع الفقر فيها فتضم بقية الدول العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي حيث نسب الفقر فيها تعتبر ضئيلة[1].

المطلب الرابع : التوازنات الخارجية

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية والاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات ، وما زاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية ، كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد ويمنح ثقة كبيرة للمستثمرين ورجال الأعمال، وبالتالي ومن خلال دوره فهو يعتبر وسيلة هامة لمعرفة الحالة التي عليها اقتصاديات الدول العربية وميزان المدفوعات يعرف على أنه : بيان أو سجل يسجل فيه جميع العمليات التي تمت بين دولة ودول أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[2].

ويعرف أيضا: بأنه سجل محاسبي يبن جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة أي ينشأ على هذه الدولة حقوق على العالم الخارجي أو ديون و التزامات عليها من قبل العالم الخارجي ، ويقصد بالمقيمين الأفراد والهيئات الحكومية التي تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ، وذلك بصرف النظر عن جنسيتهم[3].

شهدت موازين مدفوعات الدول العربية خلال 2008 ارتفاع الفوائض المسجلة في الميزان التجاري العربية كمجموعة بنسبة 34.4لتبلغ 424.2 مليار دولار ، و ذلك في ضوء استمرار ارتفاع قيمة الصادرات النفطية كما ارتفعت الفوائض في الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 24.5% في سنة 2008 مقارنة مع تراجع الفائض بنسبة 3% تقريبا في سنة 2007وقد أدى الارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي (بالأسعار الجارية) للدول العربية إلى بقاء نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الذي كانت فيه في 2007 ، حيث بلغت 16%في عام 2008 مقابل 16.3في 2007

[1]- نفس المرجع

[2] - elain samuelson , économie international contemporaine (o p u) Alger 1993 , p 27.

[3] - guendouzi brahime relation économique internationale édition elmaarrifa Alger 1998, p05

، كما استمر وضع حساب الرأسمالي والمالي في تحقيق فائض كلي في ميزان المدفوعات،وأدى ذلك إلى زيادة الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لتبلغ حوالي 504 مليار دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 6.1%مقارنة بعام 2007 ، وفيما يلي الجدول التالي الذي يحتوي بالأرقام على نسبة أرصدة الموازين التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (11) :نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2003-2009) نسب مئوية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مجموع الدول العربية	14.5	16.2	22.3	24.5	21.0	22.3	10.9
الأردن	19.6-	29.6-	39.8-	34.5-	37.9-	33.8-	26.8-
الإمارات	24.1	26.5	30.9	34.2	23.7	23.2	18.7
البحرين	14.6	6.6	11.0	15.1	15.9	13.3	11.8
تونس	9.1-	8.2-	6.8-	8.1-	8.1-	9.8-	8.2-
الجزائر	16.4	16.7	25.7	29.0	25.5	24.2	5.4
جيبوتي	32.2-	33.5-	33.7-	42.4-	50.1-	62.8-	59.3
السعودية	27.7	33.8	40.0	41.3	39.2	45.2	29.1
السودان	0.0	0.7	3.2-	3.2-	2.0	5.8	1.1-
سورية	6.1	1.1	0.5-	2.7	1.3-	3.3-	4.8-
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
العراق	11.9	1.2-	11.1	21.6	31.6	20.6	7.2
عمان	25.9	22.3	34.5	31.8	24.9	28.4	19.9
قطر	38.3	41.8	39.3	33.9	31.2	27.8	22.0
الكويت	24.9	27.9	37.4	39.6	37.9	43.2	30.4
لبنان	26.0-	31.1-	30.1-	27.4-	31.4-	37.8-	33.4-
ليبيا	21.4	25.8	38.9	49.6	45.6	48.5	22.8
مصر	5.3-	7.6-	8.8-	8.0-	11.6-	12.1-	9.0-
المغرب	8.7-	11.4-	13.8-	14.8-	18.7-	22.4-	18.3-
موريتانيا	17.4-	32.4-	43.1-	7.4	0.8	0.7	3.8-
اليمن	3.0	5.7	9.5	6.7	1.9-	0.5	6.7-

المصدر : الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي

وكما نلاحظ من الجدول أن نسبة أرصدة الموازين التجارية في الدول العربية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت تعرف تزايدا مستمرا من 2003إلى غاية 2006 لكن في سنة 2007 تراجعت هذه النسبة لتبلغ 21 % لكي تعود مرة أخرى ترتفع في 2008 لتصل إلى 22.3.

- **الدين العام الخارجي** : يعتبر من المؤشرات الهامة لأداء الاقتصاد، والذي يعتمد عليه أيضا كمؤشر هام في معرفة حالة الاقتصاد العربي حيث من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك اتجاه لإحلال

الاستثمارات الأجنبية محل الدين العام الخارجي في معظم الدول النامية منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين[1] ، والدول العربية من بين هذه الدول التي سعت لتطبيق هذه الإستراتجية ، وتعبر اتجاهات الدين العام الخارجي عن إمكانية زيادة الاستثمارات العربية من عدمه ، وهذا ما يمكن أن نستشفه من الجدول الموالي .

الجدول رقم(12) :إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة (2003-2009) مليون دولار .

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدول العربية المقترضة	151.320.3	155.496.6	148.459.2	139.716.2	152.988.4	156.463.5	162.620.0
الاردن	7.594.0	7.534.0	7.122.0	7.147.0	7.311.0	5.099.0	5.449.2
تونس	17.789.1	19.526.4	18.077.8	18.532.2	20.145.2	20.588.2	20.949.0
الجزائر	23.353.0	21.821.0	17.191.0	5.612.0	5.606.0	5.586.0	5.413.0
جيبوتي	396.0	403.2	424.0	427.0	441.0	579.0	655.0
السودان	25.710.0	26.283.0	27.006.0	27.601.0	31.180.0	33.633.0	35.785.0
سورية	4.137.2	4.318.2	5.045.0	4.855.0	5.137.0	5.294.0	4.677.0
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
عمان	3.979.0	3.887.0	4.028.0	4.819.0	5.962.0	6.879.0	6.700.3
لبنان	15.344.0	18.121.0	18.860.00	20.044.0	20.940.0	20.858.0	20.952.0
مصر	30.548.0	31.099.0	29.692.0	28.958.0	32.840.0	32.123.0	33.287.0
المغرب	14.300.0	13.990.0	12.527.0	13.709.0	14.897.0	17.315.0	19.368.0
موريتانيا	2.869.0	3.151.0	3.318.0	2.541.0	2.709.0	2.623.0	2.989.7
اليمن	5.301.0	5.335.8	5.168.4	5.471.0	5.820.2	5.886.3	6.034.6

المصدر : الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي

وكما نلاحظ من الجدول أن الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية قد اختلف من دولة إلى أخرى فمنها من انخفض بشكل مستمر مثل الجزائر التي انخفض دينها من 23.353.0 مليون دولار إلى حوالي 5.586.0 مليون دولار في 2008 وبين تلك التي زاد دينها الخارجي مثل المغرب التي كان لديها في 2003 حوالي14.300.0 مليون دولار لكن في سنة 2008 ارتفع إلى حوالي 17.315.0، وعموما فإن الدول العربية كمجموعة قد تزايد الدين العام الخارجي لها إذ عرف ارتفاعا بين 2008 و2009 قدر بحوالي 6156.5 وقد عاد هذا حسب دراسات صندوق النقد العربي[2] إلى الزيادات التصاعدية في الأسعار العالمية للنفط و ازدياد أسعار السلع الغذائية والتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره، ص 56

[2]- صندوق النقد العربي ، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص 12

أما خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة ، فقد ارتفعت من حوالي 15.6مليار دولار في سنة 2007 إلى نحو 17.9 مليار دولار في 2008 أي بزيادة نسبتها 14.7% وذلك بسبب إقدام الأردن على السداد المبكر لجزء من مديونيته الخارجية القائمة اتجاه أعضاء نادي باريس ، ولكن لا بد من الإشادة أيضا أن مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة قد تحسنت في كل من مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ انخفض من 26%في عام 2007إلى 22%في عام 2008 ، ومؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2008إلى 5.8% بعدما كانت هذه النسبة حوالي 6.3% [1].

هناك أيضا مؤشر آخر وهو أسعار الصرف[2]، فبالنسبة لتطورات أسعار الصرف العربية في 2008 فقد سجلت عملات الدول العربية التي تتبع نظم صرف مرنة ارتفاعا في قيمتها مقابل الدولار ، في حين شهدت العملات العربية المثبتة إلى الدولار تراجعا في قيمتها مقابل اليورو ، ويلاحظ أن اليورو سجل ارتفاعا بنسبة 6.6 (متوسط الفترة) خلال عام 2008 ، كذلك انخفضت قيمة العملات العربية مقابل اليورو في الدول التي تتبع نظم الصرف المرنة ولكن بنسب أقل من نسبة الانخفاض لمتوسط الفترة ، وارتفع مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لغالبية الدول العربية ليعكس ارتفاع معدلات التضخم المحلي مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الشريكة التجارية الرئيسية لها ، ويشير ارتفاع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى ارتفاع الصادرات في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين ، مما قد يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للصادرات العربية في تلك الأسواق .و فيما يلي الجدول الصادر عن صندوق النقد العربي الذي يبين التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف

الجدول رقم (13) : التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقة(2004-2008)نسب مئوية

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة 00-04	متوسط الفترة05-09
الأردن	-3.9	-0.3	2.6	-2.5	5.5	2.3	-0.9	1.6
الإمارات	-2.7	2.5	5.4	2.4	6.1	4.9	-0.4	3.9
البحرين	-6.8	-2.9	-3.0	-7.0	-6.7	5.9	-2.3	1.0-
تونس	-3.5	-4.6	-0.8	-2.6	-0.2	0.5-	-2.7	1.8-
الجزائر	0.6	-4.0	0.0	-1.0	2.8	1.1-	-3.6	0.1-
جيبوتي	-3.6	-1.1	-1.1	-4.1	-6.2	6.2	-0.9	0.1
السعودية	-0.1	-2.7	-1.6	-2.8	2.3	8.2	-3.1	0.7
السودان	1.6	10.1	16.7	5.3	2.1	2.8	4.3	7.6
سورية	-0.2	1.7	10.6	4.9	9.0	8.7	-0.9	5.3
عمان	-6.1	-0.9	-1.5	-0.4	1.1	5.2	-3.3	1.3

[1]- نفس المرجع

[2]- نفس المرجع ، ص 13

قطر	-0.1	7.1	8.3	-3.2	-1.2	14.0	-0.1	7.1
الكويت	-5.1	2.0	0.9	0.4	7.2	0.5-	-0.9	2.2
لبنان	-6.8	-4.1	2.2	0.4	9.0	5.0	-2.5	0.1
ليبيا	-8.5	9.1	-3.1	0.4	5.8	3.9	-23.5	1.9
مصر	-4.1	8.4	5.0	2.6	11.4	12.9	-10.1	8.6
المغرب	-1.2	-1.8	1.2	-0.3	1.3	1.0	-0.9	1.2-
موريتانيا	0.4	8.4	1.4	-1.6	6.1	2.2-	-5.0	3.2
اليمن	4.2	3.9	10.5	3.5	26.1	5.2	5.3	3.9

المصدر : الملاحق الإحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي2010

ملاحظة:

ترمز علامة (-) إلى انخفاض في القيمة الفعلية الحقيقة للعملة الوطنية

* التغير السنوي محتسب من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2005=100

نلاحظ من الجدول هناك اختلاف فيما بين الدول العربية للتغيرات السنوية في مؤشرات لأسعار الصرف الفعلية ، غير أن الوضع الغالب على أغلبية الدول العربية هو انخفاض القيمة الفعلية للعملات الوطنية وهذا قد يعود لعدة أسباب لعل من أهمها الإصلاحات الهيكلية واعتماد برامج صندوق النقد الدولي خاصة منذ بداية العشرية الأخيرة من القرن العشرين .

المبحث الثاني :واقع القطاع المالي في الدول العربية

بما أن القطاع المالي هو المحرك الرئيسي للاقتصاديات الوطنية ، فالدول العربية تسعى وعلى غرار بقية الدول النامية إلى اعتماد وتبني العديد من الإصلاحات من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس حتى يؤدي الدور المناط به ، وهذا ما تم بالفعل في السنوات الأخيرة من طرف غالبية الدول العربية والتي أدت إلى تغير واقع القطاع المالي العربي و هو ما سنقف عليه في هذا المبحث، من خلال دراسة واقع أهم مكونات القطاع المالي في الدول العربية

المطلب الأول :التأمين في الدول العربية وآفاقه المستقبلية

إن التأمين ليس حديث العهد بل نشأ قديما مع فكرة التعاون ، وتطور مع تقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن ، فالتأمين زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر ،فهو يؤثر ايجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية ، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة التقدم .

✓ **مفهوم التأمين :** التأمين حسب BESSON" التأمين عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن اتجاه طرف آخر يسمى المؤمن له ، مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بأن يعوضه عن الخسارة التي لحقت به في حالة تحقق الخطر "[1].

وبالتالي يمكن لنا أن نعرف التأمين على أنه عقد يربط بين طرفين، حيث يلتزم الأول بدفع أقساط التأمين أما الثاني فيلتزم بالتعويض في حالة حدوث الخطر المؤمن منه إذ أن هذا الأخير غير مؤكد الوقوع كما أنه أيضا غير مستبعد .

أما بالنسبة لشركات التأمين فتعد هذه الأخيرة من الوسطاء الماليين التي تقوم بدفع مدفوعات لحامل بوليصة التأمين ضد حوادث قد تحدث في الفترة التي يكون فيها الشخص المعني مؤمن ، مقابل العوائد التي تحصل عليها الشركات بوصفها أقساط التامين.

وهناك نوعان أساسيان من أعمال التأمين تندرج ضمنهما العديد من أنواع التأمين وهما[2] : التأمين على الحياة ويشار إليه أنه تأمين طويل الأمد، و التأمين العام

✓ **تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد** :

1- الدور الاقتصادي للتأمين : التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها ، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي والمتمثل في الحماية، وحتى لا يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة رقابة خاصة على شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزاماتهم إزاء المؤمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة

و يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة ، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى وبالتالي على المرد ودية الاقتصادية من خلال [3]:

- تكوين رؤوس الأموال وتمويل المشاريع
- يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية من حيث دورة الإنتاج في التأمين لأنها تقوم بتحصيل الأقساط قبل وقوع الخطر[4] ومنه فشركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل تقوم بإعادة توظيفها ،ومن هنا تكون المساهمة في إنشاء مشاريع جديدة مما يترتب عليه رفع معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي .

[1]-ابراهيم أبو النجا ، الأحكام العامة طبقا لقانون التامين الجديد، ص 45
[2]- محمد صالح القريشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، ص ص 114-115
[3]- أقاسم نوال ، دور نشاط التامين في التنمية الاقتصادية ، دراسة لحالة قطاع التامين في الجزائر ،ص 57
[4] -louberge Henri , économie et finance de l'assurance et de la réassurance ,édition Dalloz, paris,1981,p 205

- التأمين مصدر للعملة الصعبة .
- التأمين وسيلة ائتمان

2- التأمين وميزان المدفوعات : يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال، حيث تسجل فيه أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج وكذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين ، وكذا العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج ، وأثر التامين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة ، وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال للخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية .

3- التأمين والتضخم : يلعب التأمين دورا مهما في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة وهذا من خلال :

- الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتما إلى حجز الأموال التي كانت ستنفق
- يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة مما يزيد حجم السلع والخدمات المعروضة وفي النهاية التوازن بين العرض والطلب .

✓ التأمين والدخل الوطني : لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلا بد من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد وعلاقته مع الناتج الوطني الخام ، وكلما كانت العلاقة مهمة سيكون هذا دليل على تطور البلد المعني ، ويساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة وتقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم الأعمال لقطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير .

✓ **واقع قطاع التامين في الدول العربية** : بلغ عدد شركات التأمين في الوطن العربي 570 وذلك طبقا لبيانات 2006[1]، منها 456 شركة وطنية و114 شركة أجنبية ، كما بلغ إجمالي أقساط هذه الشركات 12760.3مليون دولار عام 2006 ، بمتوسط أقساط الشركة الواحدة22.39مليون دولار .

والجدول الموالي يبين نتائج أعمال التأمين لعام 2006 في 20 دولة عربية وأجنبية .

الجدول رقم (14): نتائج أعمال التأمين في 20 دولة لعام 2006

الدولة	السكان (مليون دولار)	الناتج المحلي (مليار دولار)	مساهمة التامين في الناتج المحلي	حصة الفرد من أقساط التامين	أقساط التامين (مليون دولار)		
					الحياة	غير الحياة	المجموع
السعودية	25.2	349	0.5	63.1	19	1.571	1.590

[1]- تقرير المجموعة العربية للتامين ، أريج ، البحرين ، 2007

الجزائر	33.4	119	0.5	18.7	39	586	625
مصر	75.4	107	0.8	11.2	356	487	843
المغرب	31.9	58	2.9	52.4	469	1.206	1.675
عمان	2.6	37	1.0	133.7	37	312	349
قطر	0.8	53	1.1	683.5	26	548	573
تونس	10.2	31	2.0	59.2	54	550	604
كندا	32.6	1.269	7.0	2.708.3	39.212	48.988	88.200
بريطانيا	60.6	2.377	16.5	6.466.7	311.691	106.676	418.366
فرنسا	60.5	2.235	11.0	4.075.4	177.902	73.262	251.164
ألمانيا	82.7	2.997	6.7	2.436.8	94.911	109.633	204.544
ايطاليا	58.3	1.855	7.2	2.302.2	89.576	49.103	138.679
اسبانيا	43.5	1.226	5.4	1.514.6	28.285	37.528	65.313
بلجيكا	10.5	392	9.2	3.442.5	25.081	12.708	37.889

المصدر : سليمان شكيب الجيبوتي ،محمود جاسم الصميدعي ،تسويق الخدمات المالية ،ص 93

نلاحظ من الجدول أعلاه الاختلاف الواضح بين التأمين ومساهمته في الدول العربية والدول الأجنبية الأخرى فعلى سبيل المثال نسبة التأمين من الناتج المحلي الإجمالي في تونس 2%بينما بلجيكا 9.2%، كما أنه وبالنسبة لحصة الفرد من أقساط التأمين في هذين البلدين رغم تقارب عدد السكان في كل من تونس وبلجيكا على التوالي (10.2، 10.5 مليون نسمة) يقدر ب (3.442.5/59.2)على التوالي وهذا راجع لعدة أسباب لعل من أهمها عدم انتشار ثقافة التأمين بين أوساط المجتمعات العربية .

وعموما يمكن القول أن سوق التأمين في الدول العربية يتميز بعدة مميزات يمكن ذكرها على شكل النقاط التالية[1] :

- ضعف وهشاشة الكيانات التأمينية في غالبية الدول العربية .
- ترتب عن ضعف رؤوس الأموال انخفاض معدلات الاحتفاظ بالأقساط بالكثير من الأسواق العربية وبالتالي ارتفاع أقساط إعادة التأمين الصادرة .
- لم يلعب التأمين دوره كأحد أهم مصادر إعادة تعبئة تمويل الاستثمارات في الوطن العربي كما هو الحال في الدول المتقدمة .
- لم تهتم شركات التأمين بتطوير أي منتجات تأمينية جديدة ومن الملاحظ أن غالبية التغطيات تقليدية تماما وبسيطة .
- عدم الاهتمام بمفاهيم قياسات اتجاهات المستهلكين ومفاهيم إرضاء العميل وتكامل العملية الخدمية إلى غير ذلك من المفاهيم التسويقية الحديثة .

[1]- عزة عبد السلام إبراهيم ، تسويق التامين في ظل المتغيرات الاقتصادية ، ص 94

- عدم الاهتمام أيضا بتنمية تأمينات الحياة أو التأمينات الشخصية والتي تمثل نحو60% من حجم أقساط التامين في العالم ، وكذلك لم تهتم بنشر الوعي التأميني لدى الجمهور سواء بحاجاتهم أو التغطيات التأمينية المتاحة، وتوعية الأفراد بحقوقهم التأمينية، بل وعلى العكس كان تعامل شركات التأمين سببا في وجود انطباعات وردود أفعال سيئة لدى الجمهور اتجاه صناعة التأمين
- انخفاض نصيب الفرد من أقساط التأمين على مستوى كافة الدول العربية مقارنة بالكثير من دول العالم النامي
- ضعف وعدم ملائمة التشريعات والنظم الرقابية المتبعة في الكثير من الدول العربية من حيث التشريعات والإشراف والرقابة المنظمة لصناعة التأمين على مستويات رؤوس الأموال والرقابة عل السير المالي وتوحيد المفاهيم المحاسبية وتقييم أداء الخدمة التأمينية .

✓ **آفاق سوق التأمين في الدول العربية :** من أجل تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن تحرير أسواق التأمين العربية وإلغاء التعريفة الملزمة لأسعار التأمين ، فإن الدول العربية لابد عليها من الأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل نذكر منها[1] :

أ - القدرة الاستيعابية : ويقصد بها رغبة وقدرة المؤمنين لتغطية الأخطار ، حيث هناك العديد من العوامل التي تؤثر فيها تتلخص في : مستوى وفائض العمليات التأمينية ، الاتجاهات الشخصية للمكتتبين اتجاه الخطر ، المعرفة والمهارة الإكتتابية ، درجة تجانس الأخطار ، تكلفة الفرصة البديلة ، الأرصدة المتاحة ، معدل نمو شركة التأمين ، تسهيلات إعادة التأمين ، قوانين الإشراف والرقابة

ب - تغطيات إعادة التامين التقليدية : إن أسلوب أداء الشركات العربية عند إبرام أو تجديد عقود إعادة التأمين يحتاج إلى تطوير وتحسين :

- كفاية وكفاءة المعلومات الواجب تقديمها للجهات التي تقوم بإعادة التأمين
- يجب أن تكون عمولات إعادة التأمين واقعية وعادلة
- إن ظهور الكيانات التأمينية الكبيرة يستدعي إعادة تأمين القوائم المالية ضد تقلبات النتائج من سنة لأخرى ،أو حماية الجانب الأكثر تأثيرا على النتائج النهائية من تغطيات إعادة التأمين المستحدثة عالميا والتي يمكن إعدادها بالأشكال التقليدية كزيادة أو وقف الخسائر .

ج- في مجال تطوير المنتج التأميني ووسائل تسويقه: لا بد من إعطاء دراسات السوق حقها الكافي وذلك من أجل معرفة حجم الطلب والعرض والمنتجات الواجب توفيرها وأساليب التسويق المناسبة

د- تطوير الكفاءة البشرية : تعتبر الكفاءات البشرية حجر الزاوية ، ولابد منها من أجل تطوير المنتج التأميني والقدرة على تقديم الأفضل وبالتالي المنافسة .

[1]- صفية احمد أبو بكر ،اثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التامين العربي ، ص 114

ه- في مجال تسعير التأمين: في السوق الحديث السعر يتحدد حسب معايير العرض والطلب وبالتالي فالشركات العربية التي تعمل بنظام التعريفة المحددة ، سوف تواجه مشكلات بهذا الشأن ، ومن هنا لابد عليها من دخول جو المنافسة وتحديد السعر على هذا الأساس .

و- الإشراف والرقابة : ونقصد بها تلك القوانين واللوائح والأنظمة التي تضعها الدولة بهدف تنظيم سوق التأمين والمحافظة على حقوق حملة الوثائق التأمينية و المستفيدين منها بما يضمن أن يقوم التأمين بدوره في خدمة الفرد والمجتمع على أكمل وجه .

وبالتالي يمكن القول أن التأمين في الدول العربية يعاني من العديد من نقاط الضعف التي لا بد من محاولة تجاوزها ، ولعل من بين أهم هذه الخطوات الواجب اتخاذها التفكير في إقامة السوق العربي المشترك في الخدمات التي تعظم حجم السوق العربي في التأمين وتقف منافسا قويا للسوق الأجنبي ، كالصندوق العربي لتأمين أخطار الحروب حيث تمثل فيه تقريبا كافة شركات التأمين العربية أي حوالي 172 عضو[1] ويؤدي دوره بنجاح ، بالإضافة إلى السعي نحو الاندماج بين شركات التأمين العربية الصغيرة ، وزيادة نشر الوعي التأميني بين أوساط المجتمع .

المطلب الثاني : أسواق رأس المال وسبل تطويرها

إن توفر نظام مالي كفء يعتبر أمرا في غاية الأهمية لأي نظام اقتصادي متقدم ومتطور، ومن بين مكونات النظام المالي نجد سوق رأس المال، التي تكتسب أهمية بالغة وكبيرة فهي تعتبر حلقة الوصل بين أصحاب الفوائض من أجل زيادة مدخراتهم وعدم اكتنازها ، وأصحاب العجز الذين هم في حاجة للسيولة من أجل التطوير أو الاستثمار بهدف زيادة الربح .

وقبل إبراز أهمية أسواق المال في الاقتصاد الوطني يمكن أن نعرفها بـ:

- **تعريف** 1: "السوق المالي يمكن تحديده كسوق رأس المال في الأجل الطويل ، ويضم سوق أولي يسمى سوق الإصدار وسوق ثانوي لإعادة البيع يسمى عادة البورصة "[2]
- **تعريف** 2:" هو سوق الأوراق المالية الذي حقق في القرون الأخيرة عصرنه قوية لمختلف التعاملات الاقتصادية ، وهذه العصرنة والحداثة تمثلت في الأوراق القابلة للتداول، والتي تمثل حقوق شراكة أو حقوق قرض ، و تخول لحاملها مدا خيل دورية "[3] .

وبالتالي يمكن لنا القول أن سوق رأس المال هو :مكان الإصدار والتفاوض للقيم المتداولة ويسمح بالتمويل المباشر وطويل الأجل للاقتصاد .

---

[1]- الصندوق العربي لتأمين أخطار الحروب ، على الموقع .http://www.awris.com/armc.html يوم 13/ 2009/11 على الساعة 13.30

[2]- معتز يوسف الخالدي ، مدخل إلى الاسواق المالية، متوفر على الموقع http://www.4shared.com/document/51aeqFgZ/___.html يوم 2010/03/24 على الساعة 11.51

[3] -choinel Ain et rayer gouyer ,le marche financière ,banque edition,paris ,1999, p 02

ولسوق رأس المال أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لعل من أهمها [1] :

- ✓ تعتبر أداة هامة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار .
- ✓ توزيع المخاطر التي قد تنجم عن العملية الإنتاجية للجهات القادرة على التحمل .
- ✓ تلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين ، وكذلك تخفيض تكلفة الوساطة

فأسواق رأس المال إذا ما توفر لها تحقيق الكفاءة تلعب دورا هاما في توجيه المدخرات والوساطة بين الإطراف الفاعلة في السوق، وبالتالي زيادة الاستثمار ومنه ازدهار الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما تعتبر أيضا مرآة للاقتصاد الوطني وبالتالي تساعد على الرقابة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

هذا بشكل عام عن أسواق رأس المال ، أما بالنسبة لأسواق رأس المال في الدول العربية فهي تعتبر الأقل نموا مقارنة بنظيراتها في الأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية ، فهي تعاني من ضعف مؤسساتها كما أن التحرير لم يأت إلا في العشرية الأخيرة من القرن الماضي ، كما تشترك أيضا في اعتماد أغلبها على القطاع المصرفي في تمويل اقتصادها بدرجة كبيرة .

ومع موجة التغيرات التي شهدها العالم ككل في التسعينات من القرن الماضي حاولت الدول العربية الإصلاح وإعادة هيكلة قطاعاتها المالية وبالتالي إنشاء بورصات ودعم الموجودة منها ، ولكن تباينت هذه الإصلاحات من دولة لأخرى ، بين بورصات ظهرت بشكل محتشم كبورصة الجزائر ، وبورصات أخرى تعرف نوما كبيرا كبورصات دول الخليج .

عموما يمكن أن نقول أن أسواق المال في الدول العربية تشترك ببعض الخصائص منها :

- ✓ **قصور الأطر التشريعية والتنظيمية**: مع المحاولات العديدة والكبيرة في هذا المجال للدول العربية تبقى هناك نقاط ضعف تعاني منها الدول العربية لعل من بينها غياب الاستقلال الإداري لبعض البورصات العربية ، وقلة الصلاحيات المخولة لها، بالإضافة إلى قلة وسائل الرقابة التي تساعدها على إدارة الأوراق المالية، كذلك غياب المساندة ذات الأثر المباشر على سوق الأسهم والمكملة لدوره ومن أهمها :الشركات الصانعة للقرار، مؤسسات الحفظ والإيداع المركزي ،شركات التسوية والمقاصة

كما أن معظم أسواق الأوراق المالية تنقصها وكالات محلية لتصنيف وتقييم الملاءة الائتمانية بالإضافة إلى شركات الترويج والاكتتاب[2] .

- ✓ **صغر حجم السوق**: تتميز أغلبية الأسواق العربية بصغر حجمها ، ونقصد هنا بالصغر الحجم ، حجم الصفقات فيها ونشاط التداول رغم وجود بعض الأسواق التي يعتبر فيها التداول نشط كأسواق الخليج ولكن حتى هذه الأسواق تعتبر صغيرة مقارنة بالأسواق العالمية ، كما أن الأدوات التي تتداول فيها أغلبها

[1]-

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008 ، الفصل الحادي عشر، مرجع سبق ذكره ، ص 172

أسهم، بينما السندات ففي كل الأسواق العربية مازالت في مراحلها الأولى وهذا راجع لأن أغلبية الشركات العربية تعتمد في تمويل مشاريعها الاستثمارية على المصادر التقليدية كالبنوك والمساهمات الشخصية من أجل الهروب من مراقبة السلطات وعدم الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح ولا يقتصر صغر حجم أسواق رأس المال العربية من ناحية العرض فقط ، بل كذلك من ناحية الطلب حيث أن الأسواق العربية يقتصر الطلب فيها على الأوراق المالية والمقاس بعدد وحجم و أوامر الشراء المتدني ، ويرجع هذا لعدة أسباب منها : انخفاض معدل الدخل النقدي والادخار الفردي في غالبية الدول العربية باستثناء الدول الخليجية، تدني الوعي الاستثماري لدى المجتمع العربي بشكل عام خاصة بالنسبة للأدوات الجديدة (كوحدات صناديق الاستثمار ، التعامل الآجل وحقوق الإصدار) وتفضيلهم إما اكتناز تلك المدخرات أو توظيفها في الموجودات الثابتة كالعقارات والمجوهرات .

بالإضافة إلى منافسة القطاع العام للمدخرين الآخرين للحصول على الأوراق المالية بالرغم من محدوديتها ، أيضا منافسة الأوراق الحكومية في الحد من الطلب على الأوراق المالية للشركات ، إذ تشترط بعض الدول على المؤسسات المالية والمصرفية و شركات التأمين إمتلاك نسبة معينة من هذه الأوراق[1] .

- ✓ **ارتفاع درجة تركيز التداول**: يقصد بدرجة تركيز التداول عدد الشركات التي يتم التداول في أسهمها في غالبية الأحيان مقارنة بالعدد الكلي للشركات المدرجة في السوق ، إذ أن غالبية البورصات العربية تعاني من قلة الشركات الواعدة ذات العروض المجزية، وهذا ما يجعل العرض والطلب مقتصر على عدد محدود من الشركات ، والسبب في هذا ضيق الاقتصاديات العربية في حد ذاتها واقتصارها على قطاعات معينة كذلك [2].

وفيما يلي جدول فيه بعض الإحصائيات للتداول لأعلى ست شركات

الجدول رقم (15) : نسبة التداول لأعلى 6 شركات أوت 2008

الدولـــــــــة	نسبـــــة التركيز أوت 2008
السعودية	64
الأردن	70
مصر	30
المغرب	75
سلطنة	50
الكويت	52
سوق دبي المالي	76
سوق أبو ظبي	78
سوق الخرطوم للأوراق المالية	95

المصدر :إبراهيم أنور ، مرجع سبق ذكره ، ص 06

[1]- شذا جمال الخطيب ، العولمة المالية ومستقبل أسواق رأس المال العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 92-93

[2]- إبراهيم أنور ، خصائص أسواق الأسهم العربية ، مجلة جسر التنمية العدد الثمانون ، المعهد العربي للتخطيط ، ص 5-6

وكما نلاحظ من الجدول أن نسبة التركيز مرتفعة جدا في الدول العربية وهذا ما يعتبر من سلبيات الأسواق العربية، بحيث عدم التنوع يزيد من نسبة الخطر وبالتالي من الممكن أيضا أن يؤثر هذا على قرارات المستثمرين

✓ **أنشطة الوساطة**: مع أن للوساطة دور كبير وحيوي في أداء وكفاءة الأسواق المالية نظرا للخدمات التي تقدمها للمتعاملين في الأسواق المالية ، لكن هذا النشاط اقتصر في الدول العربية على أعمال الوساطة بالعمولة في بعض الدول ، وعلى تنظيم عمليات الاكتتاب في البعض الآخر منها، وهذا لأن شركات الوساطة لم تقم بدور نشط لعمليات السوق الأولي المتمثلة في تسويق وتوزيع وتغطية وإدارة الوساطة المالية ، كذلك عدم القيام بتقديم الاستشارات للمستثمرين ، ومن جهة أخرى لم تعمل هذه الشركات أيضا بدورها المتمثل في تحقيق آلية السوق وخلق حالة توازن مستمر بين عرض الأوراق المالية والطلب عليها[1] .

✓ **التقلبات الشديدة في الأسعار** : توجد العديد من العوامل التي تتحكم في تقلبات الأسعار في أسواق رأس المال العربية ، حيث تؤكد العديد من الدراسات[2] وجود تكامل مشترك بين أسواق أسهم دول مجلس التعاون الخليجي ودول شمال إفريقيا تونس ، المغرب ، مصر وهذا ما يؤكد أهمية تأثير الأحداث الإقليمية على أداء هذه الأسواق ، والجدير بالذكر أن هذا العامل يشكل مصدر قلق بالنسبة لكل الأسواق العربية ، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المرتبة الأولى في حدة تقلبات الأسعار إذ تأتي السعودية في المرتبة الأولى تليها كل من دبي والكويت على الترتيب[3].

وعموما فإن أهم أسباب التقلبات الحادة في أسعار أسواق الأسهم العربية تعود للأسباب التالية :

أ - تركيز التداول في أسهم محدودة ، مع عدم ارتباط الأسعار بالأداء الفعلي للشركات.

ب -اعتماد الشركات في معظم الدول العربية على التمويل الخارجي المتمثل في القروض ، وإصدار مزيد من الأسهم بدلا من الاعتماد على مصادر داخلية كالأرباح المحتجزة .

ت -ضعف الإطار الرقابي والتنظيمي لبعض الدول العربية .

ولكن على الرغم من نقاط الضعف الكثيرة التي تعاني منها أسواق رأس المال في الدول العربية إلا أن هذه الأخيرة تعرف تطورا وتحسنا ملحوظا في الآونة الأخيرة سواء بالنسبة لحجم التداول أو القيمة السوقية ...وبلغة الأرقام فقد أصدر صندوق النقد العربي تقريره حول أداء الأسواق العربية خلال الربع الأخير من 2009[4] ،حيث أكد التقرير ارتفاع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي والذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية العربية مجتمعة بنسبة 18.1%خلال عام 2009 ليصل إلى 196.3 نقطة نهاية 2009 ، مقارنة مع 166.2في نهاية 2008، وفيما يتعلق بأداء هذا المؤشر خلال الربع الرابع 2009، فقد انخفض هذا المؤشر

[1]- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل الحادي عشر ، مرجع سبق ذكره ، ص 176

[2]- مثل الدراسات التي تقوم بها اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا) ، وصندوق النقد العربي

[3]- إبراهيم أنور ، مرجع سبق ذكره ، ص 07

[4]- الإحصائيات متعلقة فقط بالدول المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي

بنحو 5.1% خلال هذا الربع ، وبالتالي فإن التحسن خلال هذا العام يبين التعافي النسبي لأسواق المال العربية من آثار الأزمة العالمية، وقد كان من الممكن أن يكون هذا التحسن أكثر لولا أزمة ديون دبي الأخيرة التي أثرت على أداء البورصات العربية ككل وخاصة البورصات في دول مجلس التعاون الخليجي . كما أكد التقرير أيضا أن أداء أسواق المال العربية كان قريبا من أداء الأسواق الناشئة .

بالنسبة لأحجام أسواق الأوراق المالية العربية،ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأسواق في نهاية 2009 بنسبة 17.4 % لتبلغ حوالي 903.427مليار دولار ، مقارنة بنحو 769.589 مليار دولار بنهاية عام2008[1].

أما فيما يتعلق بعدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2009 نحو 653.5مليار دولار مسجلة نسبة انخفاض بلغت 34.5%مقارنة مع قيمة التداولات خلال عام 2008وعلى صعيد عدد الأسهم المتداولة في الأسواق العربية فقد ارتفع بنسبة 19.6%خلال عام 2009 وذلك من 304.6مليار سهم عام 2008 إلى 364.4مليار سهم عام 2009 ، وفي ضوء ذلك سجل المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة في أسواق المال العربية ارتفاعا بلغ نحو 18.4%خلال عام 2009 مقارنة بمستواه المسجل خلال عام 2008، ليصل إلى نحو 1.46 مليار سهم يوميا [2].

وبالتالي يمكن القول من أجل تحسين وتطوير أداء الأسواق المالية العربية بشكل إيجابي لابد من :

- ✓ ترقية الإفصاح والشفافية بتطوير المعايير المحاسبية ومعاقبة الشركات التي تقصر في هذا المجال
- ✓ فتح البورصات العربية للتوظيفات البينية ، من خلال تسهيل تداول القيم بين البلدان العربية لاستيعاب الأموال الضخمة التي تتوفر عليها هذه الدول .
- ✓ زيادة نشر الوعي عند المواطن العربي حول ضرورة استثمار الأموال بدلا من اكتنازها .
- ✓ اعتماد أحدث التقنيات المستخدمة لتسهيل عملية التبادل و التقاص بين البلدان العربية
- ✓ تشجيع شركات الوساطة على القيام بدور نشط في سوق الأوراق المالية والسماح أيضا بفتح فروع في الدول العربية أو كذلك تعيين وكلاء .
- ✓ الارتقاء بكفاءة العاملين في مجال أسواق الأوراق المالية والتشديد على قواعد السلوك المهني من خلال عقد ندوات ودورات تدريبية متخصصة [3].

المطلب الثالث : صناديق الاستثمار

[1]- صندوق النقد العربي ، أداء أسواق المال العربية ، الربع الرابع 2009 ، ص 07

[2]- المرجع السابق ، ص 09

[3]- أحمد شعبان محمد علي ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية ، ص 393-394

من بين الأدوات المالية الحديثة التي تعرف طلبا كبيرا عليها نجد صناديق الاستثمار ، هذه الأخيرة التي من الممكن أن تحقق للمستثمر مزايا عديدة والتي تعتبر أيضا من الأدوات الحديثة التي لازالت لم تأخذ مكانها بين أوساط المجتمعات العربية مقارنة بالأدوات التقليدية .

- **مفهوم صناديق الاستثمار** : صناديق الاستثمار هي محفظة تتكون من مجموعة من الأوراق المالية المتنوعة ، وتعتبر وعاء استثماري لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها، من خلال جهة ذات خبرة في هذا المجال والتي من الممكن أن لا يستطيع الأفراد تحقيق ذلك بمفردهم ، وكل هذا وفق رغبات الأفراد ودرجة تقبلهم للمخاطر ، وفي نفس الوقت تحقيق الفائدة للمصرف أو المؤسسة التي تؤسس صناديق الاستثمار وكذلك الفائدة للمدخرين والاقتصاد ككل ، وهي وسيلة لتأمين عمليات تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق ربط المدخرات الوطنية بأسواق المال بما يحقق حماية المستثمرين ، ويمكن أن نقول أن هذه الصناديق قد وجدت خصيصا لخدمة صغار المدخرين بإيجاد وسيلة لتنويع استثماراتهم بصورة لا تتاح إلا بوجود محفظة مالية كبيرة [1] .

وهناك العديد من العوامل التي ساعدت على نمو وانتشار صناديق الاستثمار نجد من بينها[2] :

- ✓ تراجع دور المصارف في سوق الإقراض .
- ✓ انخفاض سعر الفائدة مما أدى إلى تراجع الإقبال على الودائع كوسيلة للاستثمار المدخرات المالية
- ✓ اهتمام المصارف بهذه الصناديق أو هذا النوع الجديد من الأدوات المالية نظرا لعوائد الخدمات المقدمة لهذه الصناديق .
- ✓ زيادة الطلب على هذه الصناديق من طرف الأفراد نظرا لقلة مخاطرها نسبيا مقارنة بالأدوات الأخرى.

ونظرا للأهمية الكبيرة لصناديق الاستثمار خاصة في الدول النامية ، فإن دور هذه الصناديق تطور وأصبح لا يقتصر فقط على تكوين محافظ للأوراق المالية و إدارتها فقط ، بل تعداها ليشمل الدخول في عمليات استثمارية مباشرة في مجالات مختلفة من قطاعات النشاط الاقتصادي ، سواء كانت في المجال التجاري أو في المشروعات استثمارية عقارية، أو أنشطة اقتصادية أخرى.

وبالتالي فمن الضروري وقبل التفصيل في دور هاته الصناديق ومزاياها و أنواعها ، أن نميز بين صناديق الاستثمار وبعض المؤسسات المالية الأخرى والتي تتشابه معها كثيرا، مثل شركات الاستثمار ومصارف الاستثمار .

فشركات الاستثمار تتفق مع صناديق الاستثمار في كون كل منهما يعمل على تجميع أموال المستثمرين ثم استثمارها في محفظة للأوراق المالية ، كما أن كل منهما يقوم بعملية الانتقاء الفني للمحفظة وإدارتها أما

[1]- إياس غانم ، صناديق الاستثمار التقليدية والإسلامية ودورها في التنمية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي ،جامعة دمشق،كلية الاقتصاد،2009 ، ص 07

[2]- حنفي عبد الغفار ، استراتجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية، مصر،2007، ص 45

الفرق الرئيسي فيكمن في كون شركات الاستثمار تتخذ شكل شركات المساهمة تحكمها وتنظمها نفس قوانين شركات المساهمة ، لكن صناديق الاستثمار تقوم على فكرة التعاقدية التي تتم بين الأطراف المعنية والتي قد تكون في شكل عقد استثمار أو عقد وكالة .

أما بالنسبة لمصارف الاستثمار واختلافها عن صناديق الاستثمار فيكمن في أن الهدف الرئيسي لمصارف الاستثمار هو القيام بعملية الوساطة بين الشركات المصدرة للأوراق المالية والمستثمرين ،وبيعها وتوزيعها إما بالجملة أو التجزئة ، بالإضافة إلى تقديم المشورة لكل من الطرفين[1] .

كما أن هناك العديد من صناديق الاستثمار والتي يختلف تصنيفها حسب العديد من الأسس[2] : هيكل رأس المال، الأهداف ، مكونات تشكيلة المحفظة ، تكلفة البيع ، الضمان .

ولقد اكتسبت صناديق الاستثمار أهميتها الكبيرة من خلال مزاياها والمتمثلة في : الاستفادة من خبرات الإدارة المحترفة ، تقليل المخاطرة ، توفير المرونة ، تزويد المستثمرين بخدمات متنوعة ، السيولة (توفر صناديق الاستثمار للمستثمرين سيولة عالية وبتكاليف متدنية)...[3] .

- **دور صناديق الاستثمار في الاقتصاد :** تؤدي صناديق الاستثمار دورا هاما سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل أو للجهاز المصرفي أو حتى الأفراد ويمكن لنا إبراز هذا الدور على شكل النقاط التالية :

- تساعد صناديق الاستثمار على توجيه الأموال نحو السوق المالية ، سواء من المقيمين أو غير المقيمين والذين يعانون من ضعف الإمكانيات وعدم القدرة على الحضور ومتابعة السوق المالية واتخاذ القرار .
- تؤدي دورا كبيرا في توجيه المدخرات إلى قنوات أو فرص الاستثمار الصحيحة بما يساعد على خلق مناخ استثماري سليم ومستقر، و بالتالي زيادة الوعي الاستثماري ورفع المستوى العام لأداء السوق المالية .
- توفير الحماية لصغار المستثمرين وخلق مناخ استثماري ملائم لهم وذلك بإتاحة وسائل استثمار مرتفعة العائد مما يوفر حماية للمدخرات الوطنية
- تدوير محفظة الأوراق المالية للبنوك بهدف تحقيق ربحية عالية للبنك الذي يؤسسها وزيادة فعالية محفظة الأوراق المالية .
- تنشيط بورصة الأوراق المالية مما يساعد في تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي ، ويساهم في التحول نحو العالمية من خلال تدويل البورصة مستقبلا .

---

[1]- أحمد بيت المال ، خالد الكجيجي ، صناديق الاستثمار ودرها في التنمية الاقتصادية ، عبر الموقع www.accarab.com، يوم 2010/06/28 على الساعة 18.30

[2]- إياس غانم ، مرجع سبق ذكره ، ص 13

[3]- عبد الحميد العمري ، صناديق الاستثمار ، على الموقع http://www.alaswaq.net/views/2007/05/20/8094.htmt يوم 2008/05/20 على الساعة 21.23

- تحقيق مرونة الانتقال بين الأدوات الاستثمارية المختلفة من صندوق لآخر وفقا لما يتوافق مع أوضاع المستثمر[1] .

ومما سبق ، ونظرا لفوائد ومزايا هذه الصناديق ، فلقد انتشرت في الدول العربية وزادت أهميتها بشكل كبير خاصة بعد ارتفاع عوائد البترول، وبرامج الإصلاح التي تتبناها غالبية الدول العربية

خلاصة ما سبق صناديق الاستثمار تحقق العديد من المزايا التي من الممكن عدم توفرها في الأدوات المالية الأخرى، ولهذا لابد من الاهتمام بها بشكل أكبر وهذا يكون عن طرق أخذ النقاط الآتية مأخذ جد[2] :

✓ تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المتنوعة ، سواء عن طريق المصارف التجارية ، أو عن طريق تشجيع الأفراد ، على أن يتم كل هذا تحت إشراف الدولة .

✓ البدء باعتماد هذه الصناديق في الدول العربية بشكل فعلي وجاد، و التي مازالت بعيدة نوعا ما عن هذه الفكرة والبداية تكون عن طريق المصارف التجارية ، من أجل أن تترسخ هذه الفكرة وتصبح مقبولة لدى المجتمع.

✓ المساعدة وتشجيع المصارف التجارية في البدء في هذا المجال ، وذلك عن طريق المشاركة مع المصارف العربية التي لها خبرة في هذا المجال مثل المصارف الخليجية بإنشاء صناديق استثمار مشتركة توفر للمستثمرين فرصة الدخول في الأسواق سواء نقدية ، مالية أو تجارية وعندها سيكون بإمكان هذه الصناديق المشتركة أن تتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية العالمية لتوفير صناديق الاستثمار للمستثمرين المحليين ، بحيث يشرف المصرف المحلي على تسويق نشاطات صناديق الاستثمار، في حين يتولى الشريك الأجنبي إدارة هذه الصناديق في الأسواق العالمية.

- واقع صناديق الاستثمار في الدول العربية :

بدأت ممارسة نشاط صناديق الاستثمار في البلاد العربية عام 1979في السعودية[3] بإنشاء صندوق البنك الأهلي التجاري السعودي بشكل متسارع ليبلغ زيادة عدد صناديق الاستثمار في كل سنة تسعة صناديق، حيث يبلغ عددها في 2010 حوالي 243[4] صندوق والجدول الموالي يوضح لنا تطور عدد صناديق الاستثمار في المملكة

الجدول رقم (16) : تطور عدد صناديق الاستثمار في السعودية من2005-2010

[1]- حنفي عبد الغفار ، مرجع سبق ذكره ، ص 48
[2]- أحمد بيت المال ، خالد الكجيجي ، مرجع سبق ذكره
[3]- سحنون محمد ، محسن سميرة ،صناديق الاستثمار الإسلامية كشكل من أشكال المضاربة بديل لصناديق الاستثمار التقليدية ، ص 14
[4]- بيانات الربع الرابع 2010 لمؤسسة النقد السعودي ، منشورة على موقع الجزيرة على :http://www.al-jazirah.com/20110209/ec37d.htm 2011/03/30على الساعة 19.35

الفترة	عدد الصناديق العاملة	التغير
2005	196	-
2006	214	18+
2007	252	38+
2008	242	10 -
2009	244	2 +
2010	243	1-

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على تقرير مؤسسة النقد السعودي للربع الأخير من 2010

من الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة التي كانت تعرفها صناديق الاستثمار في السعودية منذ بداية إنشاءها إلى غاية 2008 أين عرفت ترجعا واضحا وهذا بسبب تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة، لتعرف زيادة لو طفيفة في 2009 كنتيجة للإجراءات المتبعة من طرف السعودية لمحاولة احتواء آثار الأزمة

وبالتالي فإن السعودية كانت أول الدول العربية في هذا المجال، بينما في الكويت فقد تم إنشاء أول صندوقين استثماريين عام 1985، وهذا بعد أن سبقهما سن التشريعات الخاصة بهذا، وهنا تكون الكويت قد حققت السبق بين الدول العربية في إصدار التشريعات الخاصة بإنشاء صناديق الاستثمار وتنظيم عملها وتلتها في هذا مصر حيث صدرت التشريعات الخاصة بصناديق الاستثمار في مصر سنة 1992، وأول صندوق أنشأ في مصر كان في عام 1994 ليصل عددها في 2010 حوالي : 71 صندوقا استثماريا[1]، وعلى الرغم من كل المزايا التي تحققها صناديق الاستثمار إلا أن تجربة صناديق الاستثمار في الدول العربية تعتبر حديثة بالمقارنة بالدول المتقدمة، و يجب على الدول العربية بذل المزيد من الجهود سواء المادية أو التشريعية من أجل زيادة نشر صناديق الاستثمار في القطاعات المالية للدول العربية وتفعيل دورها

المبحث الثالث : الأزمة العالمية الأخيرة وتأثيراتها على القطاع المالي العربي

[1]- عصام خليفة ، نمو صناديق الاستثماربمصر في 2010 ، متوفر على الموقع :
http://www.masrawy.com/News/Egypt/Economy/AF/2010/December/16/3337282.aspx يوم 2011/03/30 على الساعة 19.30

ظهرت في 15 سبتمبر 2008 ما يمكن أن نسميه أخطر و أسوأ أزمات القرن 21 ، ولأن الاقتصاد الأمريكي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي ويؤثر مباشرة على أكثر من 50 اقتصاد في العالم فقد تحولت الأزمة الأمريكية للرهن العقاري إلى أزمة مالية مصرفية عالمية أدت إلى دخول العالم في حالة ركود اقتصادي ، وبالتالي يتكرر سيناريو الكساد العالمي الكبير 1929-1932 ، وبما أن الدول العربية جزء من الاقتصاد العالمي فلقد تأثرت اقتصادياتها وقطاعاتها المالية بهذه الأزمة العالمية ولو بدرجات متفاوتة، وبالتالي تغير واقع القطاع المالي العربي وهو ما سوف نتطرق له في هذا المبحث

المطلب الأول :نشأة وتطور الأزمة العالمية الأخيرة

توجد العديد من المحاولات الفكرية التي حاولت إعطاء مفهوم للأزمة ومن بينها :

الأزمة هي حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان ، وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد ،مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض وأزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق رأس المال "[1]

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات المالية منذ أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 ولعل من أهمها [2]:

- ✓ أزمة عام 1866 : حيث تعرضت عدد من البنوك الانجليزية للإفلاس ، مما أدى إلى أزمة مالية ضربت الاقتصاد البريطاني وتعد هذه الأزمة من أقدم الأزمات التي عرفها العالم .
- ✓ أزمة الكساد الكبير 1929: هذه الأزمة جاءت نتيجة هبوط أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية 13% ثم توالت الإنهيارات في أسواق المال لتمتد آثارها إلى الاقتصاد الأمريكي الحقيقي ومن بين أهم نتائجها :
  - امتدت آثارها إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوربا الغربية .
  - فقدان الشرعية وصحة الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بـ (دعه يعمل ، دعه يمر)

[1] -Le groupe wikipedia, Crise financière,[Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia, disponible sur http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiÃ¨re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re, (08/02/2009).

[2]- محمد أحمد زيدان ، فصول الأزمة المالية العلمية ، ص 02

✓ أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين: في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث ، وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها كما فعلت المكسيك في سنة 1982 وتبعها عدد من الدول الأخرى .

✓ الأزمة الاقتصادية المكسيكية 1994:والتي ظهرت نتيجة لارتباط العملة المكسيكية بالدولار الأمريكي، هذا الوضع شجع على الاستدانة الأجنبية الغير محدود وبالتالي تحقيق عجز كبير في ميزان مدفوعات المكسيك وهنا ون أجل احتواء الأزمة تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبارها أقرب جيران المكسيك [1]

✓ الأزمة الاقتصادية الآسيوية 1997: نفس ما حصل في المكسيك تكرر في تايلاند ، وانتقل إلى دول شرق آسيا [2]

أما الأزمة التي تعتبر "تسونامي" اقتصادي فهي أزمة الرهن العقاري التي ظهرت في الولايات المتحدة وامتدت أثارها إلى غالبية دول العالم .

✓ أزمة الرهن العقاري الأمريكية: بدأت هذه الأزمة مع بداية 2007، وطالت البورصات الأمريكية ثم البورصات الأوربية وانتقلت بعد ذلك إلى الأسواق الآسيوية ، ولقد مرت هذه الأزمة بعدة مراحل حتى وصولها إلى الذروة وكانت جذورها ببدء تسويق العقارات في أمريكا لمحدودي الدخل بطريقة كانت في مجملها التفاف على قوانين الدولة والحد الائتماني ، وكانت عقود الشراء محبوكة بطريقة جشعة تجعل القسط يرتفع مع طول المدة ، وعند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط ثلاث أضعاف على الشهر الذي لم يتم سداده، وليس هذا فحسب بل هناك بنود في العقد تنص على رفع الفائدة عند تغيرها من البنك الفيدرالي إلى الأمريكي[3] .

نجحت شركات الاستثمار في تسويق المنازل لمحدودي الدخل ونجحت بالالتفاف على قوانين الحد الائتماني[4]، مما نتج عنه ارتفاع بأسعار العقارات، وبالتالي أصبحت قيمة منازل محدودي الدخل تتعدى قيمة الشراء الحقيقة لأوائل المشترين و بدأ محدودي الدخل بأخذ قروض من البنوك بضمان منازلهم التي لم تسدد بالأساس وكان الاعتماد بصرف هذه القروض على فرق السعر بين المطلوب والقيمة في السوق .

[1]- الداوي الشيخ ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها ، حلولها ، ص 07

[2]- نفس المرجع

[3]- عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ،، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2008، ص ص 258-262

[4]- صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية ، ص 08

وبعد فترة وبعد أن بدأت سلبيات تلك العقود تطفو على الساحة وأصبحت الأقساط الشهرية لا تطاق امتنع الكثيرين على الدفع وبدأت أسعار العقارات تهوي للأسفل .

في معظم البنوك كانت ديون المواطنين على شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان المنازل ، لجأ بعض المستثمرين العالميين بعد تفاقم مشكلة الرهن العقاري إلى شركات التأمين التي وجدت في أزمة الرهن العقاري فرصة للربح ...وقامت شركات التأمين بتصنيف سندات الديون إلى فئتين :

الفئة (ا) قابلة للسداد ، والفئة (ب) غير قابلة للسداد ثم بدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين على السندات من المستثمرين العالميين ، هنا ظهر التنازع بين البنك والمواطن وشركة التأمين، و كل طرف يظن أن المنزل له .

لكن توقف محدودي الدخل عن دفع أقساط رهن منازلهم بعد ما أصحبوا غير قادرين عن دفع تلك الأقساط، مما اضطر الشركات والبنوك إلى محاولة بيع المنازل لحل النزاع ، فأدى هذا لتزيد احتجاجات أصحاب المنازل المرهونة الذين رفضوا الخروج من منازلهم ، هذا الحدث كان السبب الرئيسي في هبوط أسعار العقارات وسرعان ما اكتشف أن أسعار العقارات لا تغطي لا تأمينات البنوك ولا شركات العقار ولا حتى التأمين ، وهذا طبعا أثر على سندات المستثمرين الدوليين الذين طالبو بحقوقهم عند شركات التأمين فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم (ايه اي جي) عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه 64 مليون عميل تقريبا ، مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9%من رأس مالها ، ولحقها كثير من البنوك الأمريكية مثل "مورجان ستانلي"، ولازالت أزمة الرهن العقاري تشكل لغزا ، فلا محدودي الدخل سيخرجون من منازلهم ولا المنازل تساوي قيمة الشراء فالمنزل الذي سعره 20 ألف دولار عليه ديون تبلغ 100ألف دولار[1].

هذا بالنسبة لجذور الأزمة الأمريكية التي بدأت كأزمة الرهن العقاري ثم ما لبثت أن أصبحت أزمة عالمية تفاقمت أثارها لتطول أغلب دول العالم :

المطلب الثاني :آثار الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 268-271

إن الأزمة المالية العالمية كانت بمثابة إعصار كبير شبهت بتسونامي الاقتصادية ضربت جميع دول العالم بدون استثناء ، على الرغم من تفاوت الضرر من دولة إلى أخرى ، والدول العربية بالطبع تأثرت بهذه الأزمة باعتبارها جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية وتأثر الدول العربية بهذه الأزمة ومداه يتوقف على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي ، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة العالمية كالآتي[1]:

- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي .
- مجموعة الدول العربية ذات الانفتاح المتوسط وتشمل كل من مصر ، الأردن، تونس ، لبنان .
- مجموعة الدول العربية ذات الانفتاح المنخفض وتشمل بقية الدول العربية

وكل الدراسات تجمع على أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر تضررا من الأزمة العالمية المالية وذلك نظرا للانفتاح الكبير لهذه الدول على العالم الخارجي.

وتعتبر الإمارات هي الأكثر سوءا بين الدول العربية وهذا نظرا لاعتمادها الكبير على الاقتراض لتمويل المشاريع الإنشائية وبالتالي كانت عرضة لمخاطر انهيار في سوق العقار، وأيضا مخاطر إعادة تمويل القروض[2] ، وبعد الدول الخليجية تأتي مصر حيث كانت خسائرها كبيرة من هذه الأزمة إذ خسرت في 40 يوما الأولى من الأزمة العالمية لعام 2008 حوالي 228 مليار جنيه مصري[3] ومن أجل معرفة حجم الخسائر والأضرار لهذه الأزمة على الدول العربية نحاول إعطاء بعض النتائج المتعلقة ببعض القطاعات:

1 - **النفط** : لعل قطاع النفط هو الأكثر تضررا من الأزمة العالمية حيث أن هذا الأخير قد ساهم بأكثر من 47% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2007، فخلال عام 2007 والنصف الأول من 2008 تزايدت أسعار النفط لتصل إلى حوالي 140 دولار للبرميل في جوان 2008، ولكن بدأت أسعار النفط في التراجع مع اندلاع الأزمة لتصل إلى أدنى مستواها منذ عدة أعوام إلى حوالي 33 دولار للبرميل في ديسمبر 2008 ومنذ ذلك التاريخ أسعار النفط في تذبذب[4] ولكن مصائب قوم عند قوم فوائد، فرغم تكبد الدول المصدرة للنفط خسائر كبيرة نتيجة لانخفاض أسعار البترول لكن هناك من الجانب الآخر الدول العربية المستوردة للنفط والمستفيدة من هذه الأزمة وهذا للانخفاض في الأسعار مثل : الأردن

[1]- فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ،المؤتمر الدولي حول الأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي والإسلامي ،جامعة الجنان، لبنان 13 /14 مارس 2009، ص 12

[2]- عماد موسى ، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية قناة أسواق رأس المال ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص قي التنمية ،25/23 مارس 2009، بيروت ،ص10

[3]- مصطفى عبد الله قاسم خشيم،الأزمة العالمية وتداعياتها على الدول العربية ،مجلة الشؤون العربية،العدد138،صيف2009، ص 09

[4]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية ،الأمم المتحدة،الطبعة الأولى نيويورك ،2009،ص 16

، وبالتالي توفير مبالغ طائلة يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية ، ولكن بشكل عام الدول العربية تضررت من هذه الأزمة في هذا المجال.

2 - **السياحة** : بالرغم من أن الإحصائيات تشير إلى أن الأزمة العالمية قد أثرت سلبا على السياحة العالمية بنسبة 7% لعام 2008، وبسبب أيضا انتشار مرض أنفلونزا الخنازير لكن الساحة العربية في الدول العربية عرفت ارتفاعا بحوالي 8% لعام 2008 بالمقارنة مع 2007 وبالتالي ارتفاع عائداتها بنسبة 17%خلال نفس الفترة ولكن الإحصائيات الأولية 2009 تشير تراجع السياحة القادمة إلى بلدان الاسكوا في الفترة الممتدة من جانفي إلى أوت 2009، بينما دول شمال إفريقيا عرفت ارتفاعا قدر بحوالي 1.4%خلال نفس الفترة ، وعموما فالدول العربية عرفت ارتفاعا في معدلات السياحة ولو بشكل طفيف وهذا راجع للإجراءات التحفيزية وأساليب الإشهار والترويج التي اعتمدتها الدول العربية لمواجهة آثار الأزمة العالمية في هذا المجال[1].

3 - **التجارة الخارجية** : بالنسبة للتجارة الخارجية فقد تأثرت هي أيضا بالأزمة العالمية خاصة تلك البلدان المصدرة للنفط حيث شهدت صادرات الدول العربية انخفاضا كان متفاوتا من دولة إلى أخرى فمثلا في الربع الأخير من 2008 تراجعت صادرات كل من الكويت 54% ، مصر 34% بينما عمان ولبنان فكانت 21% و7% على التوالي[2] ،والشكل الموالي يبين لنا درجة الانفتاح التجاري يقاس كنسبة من مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم(03) :الانفتاح التجاري لبلدان عربية مختارة والعالم (2008)

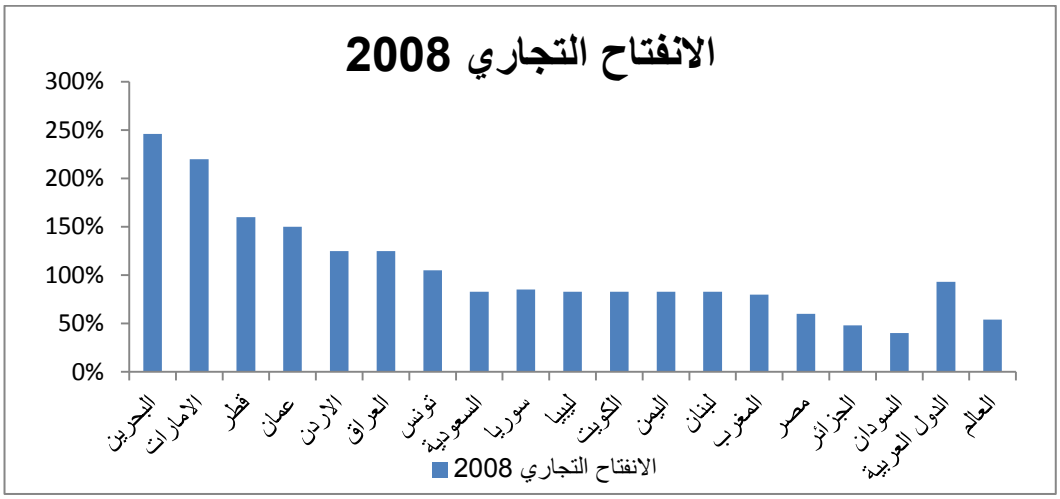

المصدر : صندوق النقد الدولي جويلية 2009 .

[1] -world tourisme organization, tourism and economic stimulus: initial assess ment,updated,july2009 available at www.unwto.org

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مرجع سبق ذكره ،ص 18

4 - **الاستثمار الأجنبي المباشر** : من المتوقع أن يكون هناك تناقص في معدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية والتي بدأت تلعب دورا مهما في الاقتصاديات الناشئة من الدول العربية بل ومن المتوقع أن تتأثر أيضا المساعدات والمعونات المقدمة إلى الدول العربية[1]

و في الشكل الموالي مقارنة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية مع الدول النامية ودول العالم

الشكل رقم (04) : إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية نسبة إلى مثيله في البلدان النامية والعالم (2006-2008) نسبة مئوي

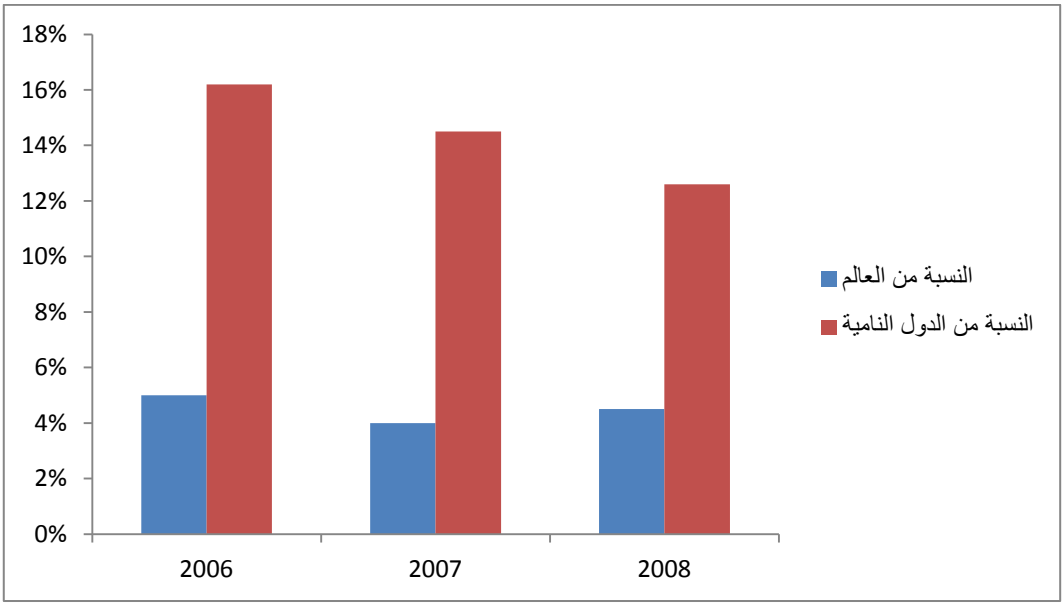

المصدر : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا،الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي 2009، مرجع سبق ذكره ، ص 05

هذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر أما الاستثمارات العربية البينية فهناك احتمالان إما أن تنخفض بسبب تناقص الثورة العربية والدخول النفطية ، أو تزيد نسبة هذه الاستثمارات نظرا لفقدان الثقة في الأسواق العالمية وبالتالي تحويل الاستثمارات إلى الأسواق العربية نظرا للأمان وعدم المخاطرة النسبية التي تتوفر فيها عموما فهذه الأزمة ورغم شدة تأثيرها إلا أنها تبقى أزمة كباقي الأزمات التي مر بها العالم من قبل ، لابد لها أن تنتهي بعد أن تستنفد آثارها من خلال الدورة الاقتصادية ، ومن هنا لابد من الاستفادة منها أو على الأقل أخذ بعض الدروس من أجل تجنب و الاحتياط لأزمات أخرى في المستقبل[2].

[1]- صندوق النقد العربي ، الأزمة العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 23

[2]- الداوي الشيخ ، الأزمة المالية العالمية : انعكاساتها ، حلولها ، المؤتمر الدولي حول الأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظر النظام الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان، لبنان 13 /14 مارس 2009، ص 14

المطلب الثالث : آثار الأزمة العالمية على القطاع المالي العربي

امتدت آثار الأزمة العالمية وطالت جميع جوانب النشاط الاقتصادي للعديد من الدول سواء المتقدمة أو حتى تلك النامية ، والتي كان يعتقد في بداية الأزمة أن آثارها لن تطول هذه الدول غير أن الواقع أثبت عكس ذلك ، فالدول النامية تأثرت هي أيضا ولو بدرجات مختلفة ، ومن بين أكثر القطاعات تأثرا نجد القطاع المالي، والدول العربية نال قطاعها المالي نصيب من الضرر ، وهذا على الرغم من الإجماع أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر تضررا ، وقطاعها المالي كان عرضة لهذه الأضرار بسبب ارتباط هذه الدول على اقتصاديات الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة ، والقطاع المالي يتكون من عدة أجهزة منها :

- أسواق رأس المال : ففي المرحلة الأولى من الأزمة العالمية توالت التصريحات والدراسات أن أسواق المال في الدول العربية وفي دول مجلس التعاون الخليجي هي بمنأى عن الأزمة العالمية وهذا بسبب أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد على الساحة العربية[1] ، ولكن بعد مرور فترة زمنية قصيرة ومع زيادة تفاقم الأزمة العالمية ، فإن هذه الأخيرة أثرت على كفاءة وفعالية الأسواق المالية العربية خاصة الدول الخليجية إذ يؤكد معهد التمويل الدولي على أن حجم الاستثمارات الخليجية في الأصول الأجنبية في أوربا والولايات المتحدة يصل إلى 530 بليون دولار ، منها 300 بليون دولار في USA ، أما الاستثمارات العربية في الأصول المالية فقد بلغت 322 مليار دولار منها 308 مليار دولار للسعودية ودول خليجية أخرى والبقية للدول العربية ، حيث يلاحظ أن مستوى التأثير يتماشى ونوع الاستثمار الذي قد يكون مؤمن أو غير مؤمن[2] ، والحقيقة ليست فقط أسواق رأس المال الدول الخليجية هي المتضررة فقط بهذه الأزمة على الرغم من أنها تحتل الصدارة ، بل كذلك بقية الدول العربية الأخرى حيث تراجع مؤشر صندوق النقد العربي لـ13 بوصة عربية ، كما انخفضت القيمة السوقية لهذه البورصات بنسبة 39.5% من 1330 مليار دولار نهاية 2007إلى 806مليار دولار في نهاية 2008 ، كما بدأت هذه الأسواق بالتذبذب خلال الربع الأول من 2009لتبلغ القيمة السوقية 697 مليار دولار وهو أدنى مستوى لها في نهاية فيفري ، ولكن مع بداية أفريل 2009 بدأت تتصاعد لتبلغ 954مليار دولار مع نهاية الربع الثالث من 2009[3] .

ولعل هذا الانخفاض ليس راجع فقط لانخفاض أسعار البترول باعتبار أن أغلبية الدول العربية المتضررة هي من الدول النفطية، ولكن أيضا بسبب خروج العديد من الاستثمارات المالية الأجنبية من الأسواق العربية، نتيجة لما أصابها من خسائر في الدول الأم ، ولكن هناك من ناحية أخرى الأثر النفسي لفقدان الثقة

[1] -banque mondiale, la crise financière : les répercussions pour les pays en développement (10/12/2009) disponible sur : www.worldbank.org

[2] - مصطفى عبد الله القاسم خشيم ، مرجع سبق ذكره، ص 10

[3] - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في البلدان العربي 2009، مرجع سبق ذكره ، ص 12985298129852

في الأسواق المالية ، كذلك هناك العديد من المؤسسات المالية العربية خاصة البنوك وشركات الاستثمار التي منيت بخسائر كبيرة في استثماراتها المالية في الأسواق المالية العالمية و بالتالي تأثرت أوضاعها المالية بذلك مما انعكس بدوره على الأسواق المالية المحلية[1] .

والكل يجمع أن أسواق رأس المال هي الأكثر تضررا في القطاع المالي العربي من الأزمة العالمية، فبالنسبة لقطاع التأمين فلقد أعلن الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين "عبد الخالق رؤوف أمين" أن الأزمة المالية العالمية ستؤثر سلبا على القطاع التأمين في الوطن العربي بما لا يقل عن 15%كحد أدنى كما صرح أيضا أن هذا التأثير على التأمين في الوطن العربي الذي يزيد حجم أقساطه على 14مليار دولار سيكون أقل من قطاع الأسواق المالية والبنوك والعقارات[2] ، كما أكد أيضا أن الشركات العاملة في جميع الدول العربية لديها الملاءة المالية والقدرة على الحد من المخاطر التي تتعرض لها في الحدود المعقولة لتأثير الأزمات المالية،و أوضح أن شركات التأمين لديها التزامات مالية مثل العقود التأمينية التي أبرمت معها وملزمة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالمتضررين من المخاطر وهناك اتفاقيات إعادة التأمين وبإمكانها أن تفي بالتزاماتها في محافظها المالية، أما إذا كان هناك تعويضات تزيد عن إمكانياتها فهناك شركات إعادة التأمين التي تتولاها الشركات العربية والأجنبية ولديها أيضا ملاءة مالية كبيرة قادرة على تجاوز المخاطر الناجمة على الأزمات .

أما بقية المؤسسات المالية العربية الأخرى فهي أيضا تأثرت بالأزمة العالمية عبر العديد من القنوات هي[3] :

- التعرض المباشر لسوق العقار أو الأوراق المالية المدعومة بالقروض الإسكانية في الولايات المتحدة .
- تأثير الأزمة على متطلبات السيولة للمؤسسات المالية العربية .

من هنا ينبغي على الدول العربية من أجل حصر الآثار السلبية والخسائر التي لحقت بالمؤسسات المالية العربية[4] تعزيز إجراءات حوكمة المؤسسات بما يضمن استقرار النظام المالي في المنطقة العربية، والحفاظ على سلامته، وهذا يكون بوضع أنظمة فاعلة لحقوق الدائنين وإعادة الهيكلة وتوسيع نطاق السلطات التنظيمية والرقابية للمصارف المركزية[5] لتشمل المصارف الاستثمارية وشركات الوساطة المالية غير المصرفية ومراجعة التنظيمات التي تحكم وكالات التصنيف الائتماني وإصلاح أطر إدارة المخاطر ومنع تسييل المحافظ الاستثمارية ، فإهمال دور الحوكمة يجعل المجازفة كبيرة لكل المؤسسات المالية في الدول العربية

[1]- صندوق النقد العربي ، الأزمة العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية ، مرجع سبق ذكره ،ص 13

[2]- شبكة الإعلام العربية ، قطاع التامين يتأثر سلبا بالأزمة العالمية، ، على الموقع arabianform.com يوم 2010/05/25 على الساعة 10.30

[3]- عماد موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 06

[4]- أكثر المؤسسات المالية المتضررة الصناديق السيادية التي خسرت في شهر واحد ما يقارب 250مليار دولار وهي محصلة العوائد النفطية لعديد من السنين

[5]- عبد الجبار منديل ، المؤسسات المالية العربية والأزمة العالمية ، جريدة الصباح ، يومية سياسية تصدر عن شبكة الإعلام العراقي ، العدد5047، يوم 2009/04/14

- آثار الأزمة العالمية على القطاع المصرفي العربي : كما ذكرنا سابقا فان الدول العربية تنقسم إلى ثلاث مجموعات حيث أن المجموعة الأولى والمتمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي ونظرا للانفتاح على الأسواق المالية العالمية فقد تأثر قطاعها المصرفي بهذه الأزمة ولقد شكلت العوامل المالية المتعلقة بالانكشاف على الأسواق أهم قنوات امتداد الأزمة إلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث أن هذه الأخيرة عرفت في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول قبيل ظهور الأزمة وكذلك التدفقات الرأسمالية الأجنبية لتمويل المشاريع الكبرى ، بالإضافة إلى التوسع في الائتمان المصرفي والمقدم للقطاع الخاص[1] .

ومع تفاقم الأزمة والتراجع الحاد للأسعار في أسواق النفط العالمية خلال النصف الثاني من 2008 تقلصت الفوائض المالية لدى دول المجلس وتقلصت معها السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي وقطاع الأعمال ، بالإضافة إلى خروج التدفقات المالية الأجنبية والتي دخلت أسواق المال الخليجية لأغراض المضاربة .

لكن المصارف الخليجية تمكنت من تحقيق نتائج مالية حسن في نهاية 2009، بعد أن قامت بامتصاص جزء من الخسائر الناجمة عن الأزمة والجدول الموالي فيه مؤشرات سلامة القطاع المصرفي الخليجي قبل وخلال الأزمة [2]

الجدول رقم (17) : بعض مؤشرات أداء وسلامة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي

	معدل كفاية رأس المال (%)		نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (%)		نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض غير المنتظمة (%)	
	2007	2009	2007	2009	2007	2009
الإمارات	14.0	18.6	2.9	4.6	100.0	79.0
البحرين	21.0	19.6	2.3	3.9	74.0	-
السعودية	20.6	16.5	2.1	3.3	142.9	89.8
عمان	15.9	15.5	3.2	2.8	111.8	113.8
قطر	13.5	16.1	1.5	1.7	90.7	84.7
الكويت	18.5	18.9	3.2	9.7	77.0	54.1

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المصارف الخليجية قد حافظ على معدلات عالية لكفاية رأس المال قبل وخلال الأزمة، وبالتالي لم تؤثر زيادة القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض على النتائج المالية للقطاع

[1]- حمد بن جاسم ، أوضاع دول الخليج قبيل الأزمة ، متوفر على الموقع http://www.qnaol.net/QNAAr/Local_News/Economics/Pages/qna_conseildecoopera24032011.aspx يوم 2010/04/01 على الساعة 19.27

[2]- صندوق النقد العربي ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية ، ص 209

المصرفي كثيرا في نهاية 2009، حيث حقق القطاع المصرفي صافي أرباح في هذه السنة وان جاءت أقل كثيرا بما حققه قبل ظهور الأزمة

بالنسبة لدول المجموعة الثانية(الجزائر ، السودان ، ليبيا ، اليمن) والتي تتسم أنظمتها المالية بالانغلاق ولكن تعتمد إيراداتها على النفط ، وبالتالي فان الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيرا على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول ، لكن عند النظر إلى القطاع المصرفي والمالي المحلي لهذه الدول فانه لم يتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية لكونه أكثر انغلاقا وغير مرتبط بالنظام المصرفي والمالي بصورة مباشرة حيث لم تتعرض أسواق الأوراق المالية لدول هذه المجموعة[1] (الجزائر والسودان) للتقلبات في القيمة السوقية نظرا لصغر حجم التداول وقلة عدد الشركات المدرجة فيها ، بالإضافة إلى انغلاقها أمام الاستثمار الأجنبي[2] .

أما المجموعة الثالثة (الأردن ، تونس،سورية،لبنان،مصر، المغرب وموريتانيا) فان الانكشاف المحدود على السواق المالية العالمية لقطاع المصرفي والمالي المحلي أدى إلى تقليل تأثيرات الأزمة المالية العالمية المباشرة على هذه الدول لكن الارتباط الوثيق بالنشاط الاقتصادي والطلب في الدول المتقدمة كان له الأثر السلبي على صادرات المجموعة وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها [3].

وبوجه عام تمكن القطاع المصرفي والمحلي من تجنب الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة ، وذلك لكون المعاملات الخارجية للمصارف المحلية في غالبية دول هذه المجموعة تخضع للقيود على حرية التدفقات الرأسمالية ، وفي جانب الاقتراض يعتمد القطاع المصرفي والمالي المحلي في معظم دول المجموعة على الموارد الادخارية والمالية المحلية ، والجدول الموالي فيه بعض مؤشرات سلامة القطاع المصرفي في هذه المجموعة قبل وخلال الأزمة.

الجدول رقم (18) : بعض مؤشرات سلامة القطاع المصرفي في دول المجموعة الثالثة

	معدل كفاية رأس المال %		نسبة القروض غر المنتظمة إلى اجمالي القروض %		نسبة المخصصات إلى اجمالي القروض غير المنتظمة%	
	2007	2009	2007	2009	2007	2009
الاردن	20.8	18.3	4.1	4.2	67.8	63.3
تونس	9.9	11.2	17.7	13.3	53.4	58.2
سورية	16.4	19.0	5.3	5.1	23.7	17.9

[1]- للعلم لا توجد أسواق أوراق مالية في كل ليبيا واليمن في الوقت الحاضر

[2]- صندوق النقد العربي ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 211

[3]- علا الصيداني ، أثر الأزمة المالية والعالمية على سياسة التجارة الخارجية للدول العربية ، ص 08

لبنان	12.5	12.4	10.1	6.0	56.6	64.4
مصر	14.3	14.8	14.8	14.7	92.1	94.5
المغرب	10.6	11.7	6.0	5.5	75.3	77.6
موريتانيا	10.0	10.0	35.1	27.0	61.5	85.5

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010

من الجدول أعلاه نلاحظ بسبب الإصلاحات الهيكلية المعتمدة من طرف هذه الدول قبل نشوء الأزمة فقد تمكن القطاع المصرفي فيها من تحقيق أداء جيد قبل الأزمة من خلال رفع كفاية رأس المال ، وخفض متوسط القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ، كما قامت بإلغاء العديد من القروض المعدومة والتي تمت تغطية قيمتها بالمخصصات بالكامل وبالتالي لم يتأثر القطاع المصرفي في هذه الدول بوجه عام بالأزمة خلال 2009/2008.

المطلب الرابع : أزمة ديون دبي

إن من بين نماذج الدول العربية التي تأثرت قطاعاتها المالية بالأزمة العالمية المالية الأمريكية نجد الإمارات العربية المتحدة وبالذات إمارة دبي ، حيث خلال السنوات العشر الأخيرة بدت دبي و كأنها انجاز فريد من نوعه، إذ تحولت الصحراء إلى مطارات وأبراج وملاعب غولف و فنادق ... وما إلى غير ذلك من سبل العمل والرفاهية ، وحققت هذه الإمارة على مدى 20عاما فقط ما يجب أن يتم خلال قرن من الزمن ، وكان الفضل لهذا التطور الذي عرفته دبي هو **"مجموعة دبي العالمية "** وهي شركة مقرها دبي مملوكة بالكامل لحكومة دبي .

ولكن في المقابل تحملت هذه الإمارة الصحراوية مخاطرة كبيرة ، تمثلت في الأزمة التي شهدتها مجموعة دبي العالمية ، حيث أن هذه الأزمة كان متوقع لها الحدوث كنتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية ، فهذه الأخيرة صاحبها انخفاض قوي لأسعار النفط ، وخسارة هائلة في البورصات، وبالتالي جفاف منابع السيولة ، وإمارة دبي كانت تعتمد في الأساس على بيع الممتلكات والأصول العقارية من قبل المستثمرين الذين فقدوا القدرة الشرائية ، فتراجعت أسعار المنازل بنسبة 24%في الربع الثاني من 2009 وانخفاض حاد للإيجارات وبالتالي تلقي القطاع العقاري ضربات عنيفة وتوقفت آلية العمل في الاستثمارات عالية التكلفة ،ثم ظهرت بوادر مديونية نتيجة عدم التمكن من بيع الأصول[1] وقبل التفصيل في هذه الأزمة لابد من معرفة مجموعة دبي العالمية ، ومجموعة دبي العالمية [2] : شركة استثمارية مقرها دبي ، وتشمل استثمارات

[1]- سيف هشام صباح الفخري ، أزمة ديون دبي أسبابها و آثارها الاقتصادية ، ص 20

[2]- ملهم جزماتي ، حازمة دبي المالية ، مجلة ايكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، على الموقع http://economicat.com/index.php?pageid=07 يوم 2010/07/27 على الساعة 00.15

الشركة أربعة مجالات رئيسية هي : النقل ، والخدمات اللوجستية ، الأحواض الجافة والخدمات الملاحية ، التطوير الحضري ...، كما تشمل محفظة أعمال دبي العالمية عددا من أشهر الشركات وأبرز المشاريع على مستوى العالمي وتضم هذه المحفظة على سبيل المثال : موانئ دبي العالمية ، عالم المناطق الاقتصادية ، شركة نخيل

✓ **بدايات نشوء أزمة دبي وتداعياتها** : في الحقيقة أن هذه الأزمة لم تكن الأولى التي تعرض لها مجموعة دبي العالمية ، فلقد واجهت العديد من حالات التعثر المالي خلال العقد الأخير وكانت دائما إمارة أبو ظبي هي المنقذة لها على أساس أن هذه الأخيرة لديها موارد كبيرة تجنيها من النفط على عكس إمارة دبي التي تفتقر للنفط والغاز معا[1] ، وبالتالي عندما أدركت دبي أنها سوف تتعرض لتعثر مالي كبير لجأت إلى أبو ظبي لإقراضها 9 مليار دولار لكن أبو ظبي امتنعت عن إقراضها وهذا ما اضطرها لتأجيل استحقاق ديونها من طرف دائنيها ستة أشهر وهي عبارة عن صكوك أصدرتها شركة نخيل و كان هذا في 14 نوفمبر2009 ، إذ قدرت الديون المطلوبة من مجموعة دبي العلمية حوالي 59 مليار دولار ، أما الديون المستحقة على إمارة دبي فهي ما يقارب 80 مليار دولار ، ليأتي في وقت لاحق إعلان مجموعة دبي العالمية أن كل من" نخيل " و"ليملس" العقاريتين سوف تخضعان لإعادة الهيكلة ، وستجدول ديونهما المقدرة بحوالي 26 مليار دولار[2] ، بعد هذا الإعلان بادرت مؤسسات تصنيف عالمية لخفض تقييمهما بشدة لمؤسسات تابعة لدبي ، وسعت البنوك العالمية المشاركة في عملية إقراض هذه الديون للحصول على معلومات وطلبت توضيح الموقف الذي أصبح يغطيه الغموض ، وتداولت وسائل الإعلام هذا بشكل من التضخيم ، كما تضاربت التصريحات بين المبالغ في هذه الأزمة والآثار التي سوف تنجم عنها وبين المهون من خطورتها والتأكيد على قدرة دبي ودولة الإمارات ككل لاحتواء الوضع، ومن بين الذين أكدوا عدم خطورة الوضع مثل السيد "يوسف عدنان" الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة إحدى أكبر المجموعات المصرفية الإسلامية في العالم ، ورئيس اتحاد المصارف العربية حيث أكد في تصريح له "أنه لا يوجد خوف على الأوضاع الاقتصادية في إمارة دبي، على خلفية طلب عدد من الشركات المملوكة لحكومتها تأجيل تسديد قروضها ، كما أن قطاع الصكوك الإسلامية لم يتأثر بما جرى ...والحل لمشكلة شركة نخيل التابعة لمجموعة دبي العالمية يتمثل في سداد الصكوك القديمة وإصدار أخرى جديدة فورا"[3].

ولكن وبالرغم من تصريحات المسئولين في الإمارات وتأكيدهم على قوة الاقتصاد الإماراتي وقدرة دبي على الوفاء بالتزاماتها ، لكن من المؤكد أن هذه الأزمة قد أثرت على سمعة دبي وأنها غير قادرة على

---

[1]- سعيد الكندي ، الإمارات واحتواء أزمة دبي ،مجلة الخليج على الموقع : http://alkhaleej.ae/portal/744bf3c3-acf6b9-8c61-c1-aspx يوم 2008/11/14 على الساعة 21.45

[2]- نفس المرجع

[3]- هنري عزام، أزمة دبي ورقابة المصارف الإسلامية على الموقع : http://forum.arab-mms.com/t236226.html يوم 2009/04/03 على الساعة 21.51

استرجاع مكانتها ، إلا بعد فترة زمنية وجهود كبيرة للنهوض مرة أخرى باقتصادها قد لا تقل عن 10 سنوات [1]، كما أن الجميع يتفق على أن أزمة دبي كانت تكرار لمشهد أزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي جاءت نتيجة لكثرة القروض بدون نشاط حقيقي وفعلي بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى مثل :

- التوسع الكبير الغير مدروس بحجم الاقتراض ، وسوء الإدارة والتسيير في هذا المجال .
- التوسع الكبير كذلك في الاستثمارات بأموال الغير فالموجود من الاستثمارات يفوق الطلب عليها .
- عدم تسديد المستثمرين المستحقات المتبقية عليهم نتيجة الأزمة العالمية ، مما اضطر حكومة دبي لتحمل كافة نفقاتهم ، وبالتالي وقع المشروع في العجز .

وككل الأزمات كان أيضا لهذه الأزمة تأثيرات على دبي بالدرجة الأولى وبقية دول العالم[2]

أ -**تأثير أزمة ديون دبي على إمارة دبي** :منذ بداية هذه الأزمة تشهد إمارة دبي العديد من المظاهر الناتجة عن هذه الازمة ومن بينها :

- ✓ هبوط التجارة البحرية .
- ✓ انهيار السياحة والنقل الجوي
- ✓ هبوط الطلب على العقارات
- ✓ هروب رؤوس الأموال من دبي باتجاه ماليزيا واليابان ودول أخرى
- ✓ ركود اقتصادي بدأ يظهر في تجميد بعض المشاريع كبرج دبي ،تصريف العاملين الأجانب فشركة النخيل مثلا سرحت 15%.
- ✓ فقدان الثقة عالميا لمجموعة دبي العالمية وتعرض حكومة دبي للمساءلة .

ب- **تأثير أزمة دبي على العالم الخارجي** :

- ✓ أدت هذه الأزمة إلى اتجاهات سلبية لمؤشرات أسواق المال العالمية فمثلا تراجعت مؤشرات كل من فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا بنسبة تقارب 2.2%.
- ✓ ارتفاع كلفة التأمين على المبالغ المقترضة إلى مستويات مرتفعة فكلفة اقتراض 10 ملايين دولار في دبي وصل إلى 500 ألف دولار .
- ✓ تزامنا مع هبوط مؤشرات أسواق المال العالمية و الأوراق المالية اتجه المضاربون لشراء الذهب فزاد سعره ليصل سعر أونصة الذهب إلى 1196 دولار

[1]- نفس المرجع

[2]- نبيل أورين، حذر وترقب من تأثير أزمة دبي ، جريدة الشرق الأوسط، الأحد 2009/10/29 العدد 11324

- **محاولات خروج دبي من أزمتها**: لاشك أن دولة الإمارات ككل لن تبقى مكتوفة الأيدي من أجل اتخاذ بعض الإجراءات محاولة منها لاحتواء الأزمة والخروج منها بأقل خسائر ممكنة ومن بين أهم الخطوات التي قامت بها وتعتبر مفيدة نوعا ما في تحسين أسعار أسهم بوصة دبي و أبو ظبي وأوقفت تداعيات الأزمة نوعا ما نجد[1]:

✓ قامت إمارة أبو ظبي بتقديم مساعدة مالية لدبي تقدر بحوالي 10 مليار دولار من أجل تسديد ديونها المستعجلة والموجهة بشكل خاص لحملة صكوك شركة النخيل والمقدرة ديونها بحوالي 4.1 مليار دولار .

✓ أعلنت مجموعة دبي العالمية على بيوع داخلية منها استحواذ سوق دبي على جزء من بورصة "نازاداك دبي " بقيمة 121 مليون دولار ، وبيع حصة أقلية في موانئ دبي العالمية بعد أن تلقت عرضا من شركة إقليمية للاستثمار الخاص ستعود بالنفع عليها وهذا من خلال توفير سيولة تغطي بها الديون المترتبة عليها .

كانت هذه الإجراءات محاولة لاحتواء الأزمة لكن لا بد على مجموعة دبي العالمية القيام بالعديد من الخطوات لعل من أهمها[2] :

1 - زيادة بيع مجموعة دبي المزيد من أصولها من أجل توفير السيولة اللازمة وهذا حسب وكالة "موديز" العالمية للتصنيف الائتماني.

2 -الإستمرار بجدولة منظمة للديون ابتداء من 2010.

3 - الشفافية الكاملة التي كانت غائبة حول الأوضاع المالية لمجموعة دبي العالمية .

و الدروس المستفادة من هذه الأزمة بالنسبة لكل الدول العربية ، وخاصة تلك التي كانت تحاول التقليد كإمارة أبو ظبي ، والكويت ، هي ضرورة أخذ العبرة من الركائز التي قام عليها نموذج إمارة دبي والتي بدت لفترة عقدين من الزمن أنه نموذج ناجح لابد من الاقتداء به، هذه الركائز هي[3] :

✓ الانفتاح على الخارج عن طرق استدانة الأفراد، وتسهيل حركة رؤوس الأموال بدون مراقبة.

✓ تنويع الاقتصاد ولكن بمجال ضيق تمحور على مجالات مرتبطة بالخارج بدون النظر إلى الإمكانيات المحلية وكذا إعطاء الأولوية لاحتياجات المواطن المحلي .

✓ التداخل غير المدروس بين المستثمرين والمتعهدين و الدولة ، وكذا بين المصلحتين العامة والخاصة

[1]- عمار عبيد ، أبو ظبي لم تحسم أزمة دبي ، على الموقع http://www.algazeera.net/nr/exers/63f50d23-a249-4431-a17e-456.htm يوم 2009/03/03 على الساعة 22.30

[2]- ملهم الجزماتي ، مرجع سبق ذكره

[3]- محمد عايش ، أزمة دبي ، على الموقع http://www.alaswaq.net/articles/2009/01/03/20419.html يوم 2009/06/04 ، على الساعة 22.08

خلاصة :

يمكن لنا القول أن الوطن العربي يتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة تؤهله أن يكون قوة اقتصادية تضاهي الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة أن غالبية الدول العربية تعتبر من الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، غير أن قلة التكامل بين الدول العربية وسوء الإدارة والمنافسة غير المجدية بين الدول العربية كلها أسباب ساهمت في ضعف اقتصاديات الدول العربية ، كما لا ننسى العامل التاريخي، حيث أن غالبية الدول العربية كانت مستعمرات للدول الغربية ومازالت تبعات هذا الاستعمار تلاحقها لحد الآن .

وبما أن اقتصاديات الدول العربية تتسم بالضعف عموما ، فإن قطاعاتها المالية تتصف بنفس الميزة كتحصيل حاصل ، لكن كل هذه المساوئ لا تنسينا أن الدول العربية سعت جاهدة منذ السنوات الأخيرة من القرن الماضي وحتى يومنا هذا إلى تبني العديد من الإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها ككل، وحاولت بذلك تطوير و إصلاح القطاع المالي بما أنه العمود الفقري للاقتصاد الوطني بكل أنواع المؤسسات المكونة له ، وكان مقدر لهذه الجهود أن تعطي نتائج أفضل من تلك التي تطرقنا لها ، لولا الأزمة المالية العالمية التي

كانت بمثابة إعصار مدمر اجتاح غالبية دول العالم وخلف وراءه خسائر كبيرة مست جميع القطاعات خاصة القطاع المالي ، ولهذا فإن التكامل ما بين الدول العربية هو السبيل الأنجع أمام الدول العربية لمحاولة النهوض مرة ثانية ودفع عجلة التنمية بشكل أفضل.

الفصل الثالث:

تحرير القطاع المصرفي العربي

تمهيد:

شهدت المصارف العالمية العديد من التطورات المتسارعة منذ بداية الثمانينات ،وازدادت حدتها في العقد الأخير من القرن الماضي ، كأسرع وأعظم التغيرات التي عرفتها على مدى تاريخها والتي أثرت بدورها على ملامح النظام المصرفي العالمي . وقد بدأت هذه الملامح تتضح مع موجة تحرير الأنظمة المصرفية والمالية من التدخل والقيود الحكومية . ومن بين هذه الدول نجد الدول العربية ، حيث شهد القطاع المصرفي فيها تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لتحريره وإصلاحه وتطويره، وهذا بعدما أثبتت تجارب بلدان عديدة سواء كانت متقدمة أو نامية أن القطاع المصرفي الكفء هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار المتوفرة وخفض كلفة التمويل وتطوير إدارة المخاطر وتسيير تدفق السلع والخدمات ودعم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للأزمات المالية الخارجية غير المتوقعة والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي (خاصة بعد تجارب المريرة للعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي هزت الاستقرار العالمي وهددت بنشوب فوضى اقتصادية عارمة مثل أزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي امتدت آثارها لأغلبية الأسواق المالية العالمية لتثبت بما لا يدع مجالا للشك أن تأثير المشاكل التي تواجه النظام المالي والمصرفي في بلد ما لم يعد مقتصرا على الحدود القطرية بل أصبح يمتد إلى أسواق العالم الخارجية) وبالرغم من تعدد الجهود المبذولة لإصلاح القطاع المصرفي في الدول العربية إلا أنه مازال يواجه العديد من التحديات المتبقية بالإضافة إلى تحديات جديدة أملتها المتغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية.

المبحث الأول : واقع القطاع المصرفي العربي

تعتبر الدول العربية من بين الدول النامية التي خضع فيها النظام المصرفي والمالي ولفترة طويلة لسيطرة الحكومة ، وللتسيير المركزي رغم وجود العديد من الإصلاحات والتطورات من قبل هذه الدول ، وعموما سوف نحاول في هذا المبحث معرفة واقع القطاع المصرفي العربي بشكل عام

المطلب الأول : سمات القطاع المصرفي العربي

يضم القطاع المصرفي العربي حاليا حوالي : 500 مصرف منها 353 مصرفا محليا ، 109 مصرفا أجنبيا ، 15 مصرفا مشتركا ، ويمكن تصنيف المصارف المحلية أيضا إلى 253 مصرفا تجاريا ،45 مصرفا استثماريا ، 55 مصرفا متخصصا في مجالات الاستثمار والإنماء الصناعي والزراعي والإسكاني ،حيث تشكل المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية والمصارف المتخصصة الأخرى المكونات الأساسية للقطاع المصرفي العربي [1]، فالمصارف التجارية التقليدية لازالت تهيمن على القطاع المصرفي في الدول العربية حيث حافظت هذه المصارف على الحصة الكبرى من الموجودات المصرفية وبنسبة 78.6% من إجمالي الموجودات المصرفية العربية في عام 2006[2] ويلاحظ تزايد أهمية المصارف التجارية في بداية الألفية حيث شكلت نسبة موجوداتها حوالي 83 %من إجمالي موجودات القطاع في عام 2003، وهذا بالتزامن مع تحسن أوضاع الاقتصاد في الدول العربية

أما فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية والتي تقوم على الصيرفة وفق الشريعة الإسلامية ، فلقد تزايدت أهميتها النسبية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة ، من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في مختلف الدول العربية والدول الإسلامية ، ولقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 6%من إجمالي الموجودات المصرفية للدول العربية في عام 2000إلى نحو 12.3%في عام 2006وتعتبر بذلك المصارف الإسلامية من أسرع المصارف نموا ، ويرد هذا إلى تزايد الطلب على توظيف أموال العملاء وفق الشريعة الإسلامية ، خاصة في ظل السيولة الناجمة عن الطفرة النفطية في الدول المصدرة للنفط[3]

ومن حيث الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في الدول العربية بشكل فردي ، فيتركز تواجد هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي والسودان واليمن ، فعلى سبيل المثال شهدت المصارف الإسلامية في السعودية نموا ملحوظا حيث ارتفعت موجوداتها إلى 48 مليار دولار عام 2007[4] ، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (19) : هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية (الحصة في إجمالي الموجودات المصرفية-نسبة مئوية-)

[1]- ناجي احمد التوني ،الإصلاح المصرفي ص ص 4-5
[2]- صندوق النقد العربي ، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية ، ص 176
[3]- جمال الدين زروق ، نبيل دحدح وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي وتحديات الأزمة العالمية، ،ص 14
[4]- نفس المرجع

	مصارف تجارية	مصارف إسلامية	مصارف متخصصة أخرى
دول مجلس التعاون الخليجي			
2000	84.07	6.5	8.8
2003	87.3	7.1	5.7
2007	76.1	18.1	5.8
الدول العربية النفطية الأخرى			
2000	87.2	1.3	11.5
2003	84.8	3.4	11.8
2007	82.7	5.8	11.4
الدول العربية غير نفطية			
2000	88.2	2.6	9.1
2003	88.5	2.1	9.4
2007	90.2	1.9	7.9
الدول العربية كمجموعة			
2000	87.5	4.3	8.2
2003	88.9	4.5	6.6
2007	81.5	11.9	6.5

المصدر : جمال الدين زروق ،نبيل دحدح ،وآخرون ،أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة العالمية قسم الدراسات ، ص 13

- ملاحظة :

دول مجلس التعاون الخليجي هي : الإمارات،البحرين ، السعودية ،عمان ،قطر، الكويت

تمثل الدول النفطية الأخرى : الجزائر ، السودان، العراق ، ليبيا، موريتانيا، اليمن.

تشمل الدول غير النفطية الأخرى : الأردن، تونس ، جيبوتي ، فلسطين، لبنان ، مصر ، المغرب

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المصارف التجارية تحتل حصة الأسد في كل الدول العربية، وهذا بالرغم من موجة انتشار المصارف الإسلامية في الدول العربية على غرار جميع مناطق العالم.

- **الكثافة والتقنية المصرفية :** من منظور الكثافة المصرفية[1] ، تحسن هذا المؤشر في الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث حققت أعداد الفروع المصرفية نموا تجاوز معدل النمو السكاني في الدول العربية ، إذ تحسنت الكثافة المصرفية في الدول العربية من 27.4 ألف شخص لكل فرع مصرفي في عام 2000 إلى23.8 ألف شخص لكل فرع في عام 2007، ويحتل لبنان المرتبة الأولى في أفضل كثافة مصرفية ب 4.9 ألف شخص لكل فرع في عام 2007، وقطر في المرتبة الثانية بكثافة مصرفية بلغت 5.6

[1]- يقصد بالكثافة المصرفية عدد فروع المصارف مقابل عدد السكان

ألاف شخص لكل فرع في عام 2007، والبحرين في المرتبة الثالثة بكثافة مصرفية قدرت حوالي 5.8 في نفس السنة

أما بالنسبة للمجموعات فتحتل دول مجلس التعاون الخليجي أفضل مؤشر للكثافة المصرفية حيث تحسن من 12.9 ألف شخص لكل فرع مصرفي في عام 2000إلى 12.7 ألف شخص لكل فرع في عام 2006، أما الدول الأخرى فهي أيضا تحسن فيها هذا المؤشر من 23.8إلى 20.3 ألف شخص لكل فرع[1] .

كما يلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في التقنيات والخدمات المصرفية في هذه الدول إذ استمرت العديد من الدول في السعي لتطوير أنشطتها، فمثلا استمر انتشار أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية ،إذ بينت المعلومات المتاحة[2] ارتفاع هذه الأجهزة في السعودية من 2234جهاز عام 2000إلى 6079جهاز عام 2006 وزيادتها في تونس من 249إلى 729خلال نفس الفترة ، والجدير بالذكر أن هذه التقنيات الحديثة لم تؤثر على مستوى العمالة في هذا القطاع لدى الدول العربية ، فعلى سبيل المثال صاحب زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي في السعودية زيادة عدد موظفي المصارف من حوالي 22060موظف عام 2000إلى 33870 في عام 2006.

و لكن مازال القطاع المصرفي العربي يعاني من العديد من المشاكل لعل من أهمها:

1 - لا يمثل سعر الفائدة في العديد من الدول العربية المؤشر الحقيقي لتكلفة الفرصة البديلة على القروض وبالتالي لا يقوم بوظيفته الأساسية وهي التخصيص الأمثل للقروض ، بل نجد أن قيمة سعر الفائدة الحقيقي سالبة في بعض البلدان العربية[3]

2 - مازالت العديد من القطاعات المصرفية تعاني من أشكال مختلفة من سياسات الكبح المالي بما في ذلك وضع القيود على أسعار الفائدة وهيكل الأصول وأسعار الخدمات التي تقدمها.

3 - التركيز في نصيب المصارف : من أبرز ملامح القطاع المصرفي العربي هو ارتفاع درجة التركيز،الأمر الذي يحد من المنافسة وبالتالي تؤثر بدرجة كبيرة على أداء السوق ، فمثلا تشير البيانات المتاحة على تونس أن خمسة مصارف تسيطر على النظام المصرفي فيها والذي يشمل 13 مصرفا تجاريا كما تمتلك 5 مصارف في الأردن نسبة مماثلة ، أما المغرب فتملك 8 مصارف ما يقارب 80%من حصة السوق ،بالنسبة لليمن أكبر مصرفين تجاريين يمثلان نسبة 65%من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، بينما الجزائر فالمصارف الستة المملوكة للدولة تملك أكثر من 95%من إجمالي الأصول المصرفية ، بالنسبة لقطر فيملك بنك قطر الوطني 45.2%من إجمالي المصارف البالغ عددها15 مصرفا ، مصر تمتلك أربعة مصارف تجارية حكومية 70%من إجمالي أصول المصارف التجارية العاملة فيها ، بالنسبة للبنان تملك 6 مصارف نحو ½

[1]- جمال الدين زروق ، نبيل دحدح مرجع سبق ذكره ، ص 15

[2]- صندوق النقد العربي ، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره،ص ص 177-178

[3]- عبد اللطيف مصيطفى ، بلعور سليمان ، تحديات العولمة المالية للمصارف التجارية وإستراتجية مواجهتها ، الملتقى الوطني الأول حول العولمة 14-15افريل 2004، ص 09

أصول القطاع المصرفي ، أما الكويت فيملك بنك الكويت الوطني لوحده 30 %من مجموع أصول القطاع المصرفي ، نأتي للسعودية حيث يبلغ نصيب ثلاث مصارف حوالي 57%من إجمالي القطاع المصرفي[1] .

4 - ضعف الإفصاح والرقابة : تتفاوت البيانات المصرفية في شموليتها ودقتها بين مصرف وآخر وتفتقر في عدد من الدول العربية إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة بينها وبين المصارف الدولية ، ومن المتفق عليه أن المنافسة تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة ،وفي الكثير من الحالات يمثل هذا الأمر تحديا كبيرا أمام المصارف في الدول المعنية نظرا للحاجة إلى الكثير من الجهد لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب ، وبالتالي فلا بد للمصارف المركزية من تدعيم وتشديد الرقابة الميدانية على بقية البنوك و التأكد من استخدامها للمعايير الدولية المعروفة الخاصة بالتدقيق والمحاسبة والإفصاح [2]

المطلب الثاني : تحليل أداء المصارف العربية

هناك بعض المعايير التي يمكن من خلالها معرفة مدى سلامة أداء القطاع المصرفي العربي ، ولعل من أهمها كفاية رأس المال ، ونسبة القروض المتعثرة ... وهذه المعايير ستكون أركان هذا المطلب

أ - **كفاية رأس المال :**بالنسبة للبنوك التجارية يلاحظ في جانب كفاية رأس المال[3] والذي يبين مدى قدرة هذه البنوك على مواجهة خسائر ممكنة أو صدمات ، فتحتل دول مجلس التعاون الخليجي الصدارة بين الدول العربية والنامية وبالمقارنة مع بعض الدول الصناعية ، ففي كل من عمان والإمارات والكويت تمثل نسبة كفاية رأس المال حوالي 12% عام 2005

وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء تباين نسبة المخاطر في موجودات المصارف ، تعتمد السلطات النقدية على معدل كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطر كمؤشر للرقابة على التركيزات الائتمانية للمصارف التجارية .

وبالنسبة للمصارف الإسلامية ، يقدر معدل كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر بنسبة أقل من تلك في المصارف التجارية ، ويرجع ذلك لنوعية المخاطر في المصارف الإسلامية وقيام العملاء بتحمل جزء منها أي أن المصارف الإسلامية تعد أقل عرضة للصدمات مقارنة بالمصارف التجارية نظرا لتحمل العملاء عبء الخسائر . ولكن في الواقع هذا يجعل المصارف الإسلامية عرضة لسحب مفاجئ للودائع ، مما يتعين على هذه المصارف انتهاج بعض معايير الحيطة كعدم تركز قاعدة الودائع بين عدد محدود من العملاء[4] .

ب - **القروض المتعثرة :** من ناحية هذا المؤشر كنسبة من إجمالي القروض يلاحظ أن هذا المؤشر يتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي ، فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض حيث أدت

[1]- خبابة عبد الله ،الاقتصاد المصرفي ،ص 90

[2]- نبيل مبارك ، سعيد بن سلمان العبيد ،الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع المصرفي السعودي ، ص 10

[3]- كفاية رأس المال = رأس المال /إجمالي أصول القطاع المصرفي

[4]- أحمد طه العجلوني،المصارف الإسلامية والعولمة المالية ، ص 156

ممارسات الإقراض السابقة في عدد من الدول العربية إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض المصارف ، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية .وتشير البيانات المتاحة لسنة 2006[1] أن نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي الائتمان قد انخفضت بصورة ملحوظة في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان ، ووصلت إلى ما يقارب 2% ،أما إذا عدنا إلى الوراء وبالذات للبيانات المتعلقة بسنة 1997 فإن القروض المتعثرة مثلت حوالي 50%من إجمالي قروض الجزائر ،46%في اليمن ،31%في تونس ،11%في المغرب ، والجدير بالذكر أن القروض المتعثرة كانت متعلقة بصورة رئيسية بمؤسسات الائتمان المتخصصة وبنوك التنمية ، وتمثلت بصفة عامة في القروض المقدمة إلى المؤسسات العامة مما شكل خصوما طارئة على حكومات تلك الدول .وفيما يلي الشكل الموالي الذي يبين نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض في الدول العربية .

الشكل رقم (05): نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في بعض الدول المختارة في عام 2006

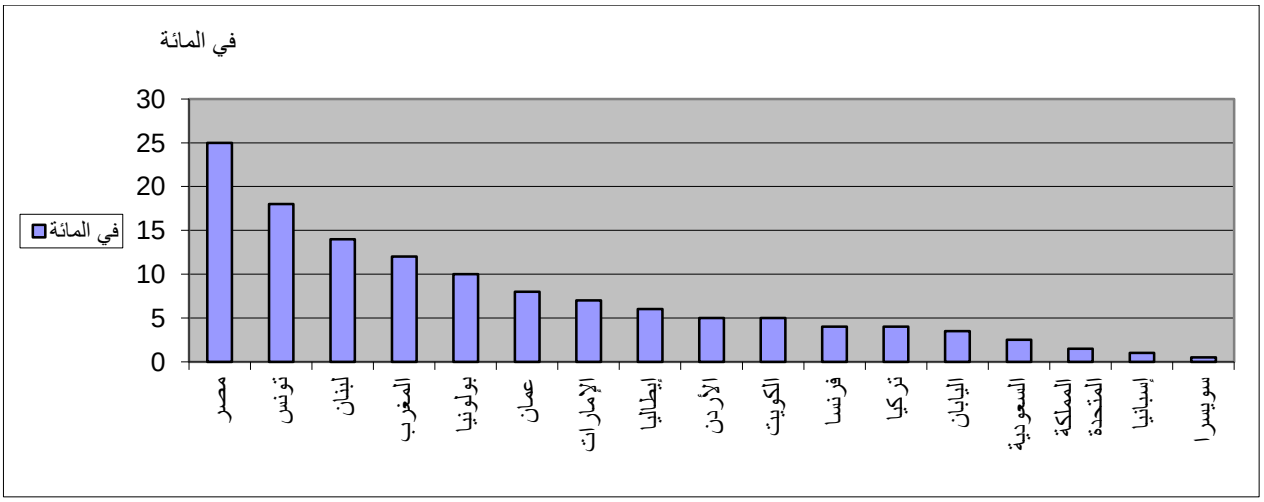

المصدر : صندوق النقد العربي ، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 180

ت - ربحية القطاع المصرفي :بالنسبة للربحية فإنها تتأثر بعدة عوامل أهمها دورة الأعمال وإدارة المخاطر ودرجة المنافسة في القطاع المالي والمصرفي وتكاليف التشغيل ، حيث أن الربحية تعكس درجة كفاءة القطاع المصرفي والذي يتقلص كلما زادت المنافسة في القطاع ، إذ يلاحظ أن هامش أسعار الفائدة يقل كثيرا في لبنان عن الهامش المسجل في بقية الدول العربية ،مما يعكس درجة المنافسة المرتفعة نسبيا فيها خاصة من منظور العدد الكبير للمصارف التجارية العاملة في لبنان ، وبصفة عامة تتقارب معدلات أسعار الفائدة [2] في بقية الدول العربية مع معدلات الهامش في دول جنوب شرق آسيا ،باستثناء جيبوتي التي يتقارب هامش أسعارها مع أسعار الفائدة المسجلة في دول إفريقيا (جنوب الصحراء) والتي ترتفع إلى ما يزيد عن 12%حسب الشكل الموالي.

[1]- صندوق النقد العربي ، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره ، ص 169
[2]- أسعار الفائدة : يقصد بها أسعار الفائدة على القروض والودائع

الشكل رقم (06) :هامش أسعار الفائدة للمصارف العاملة في الدول العربية عام 2006

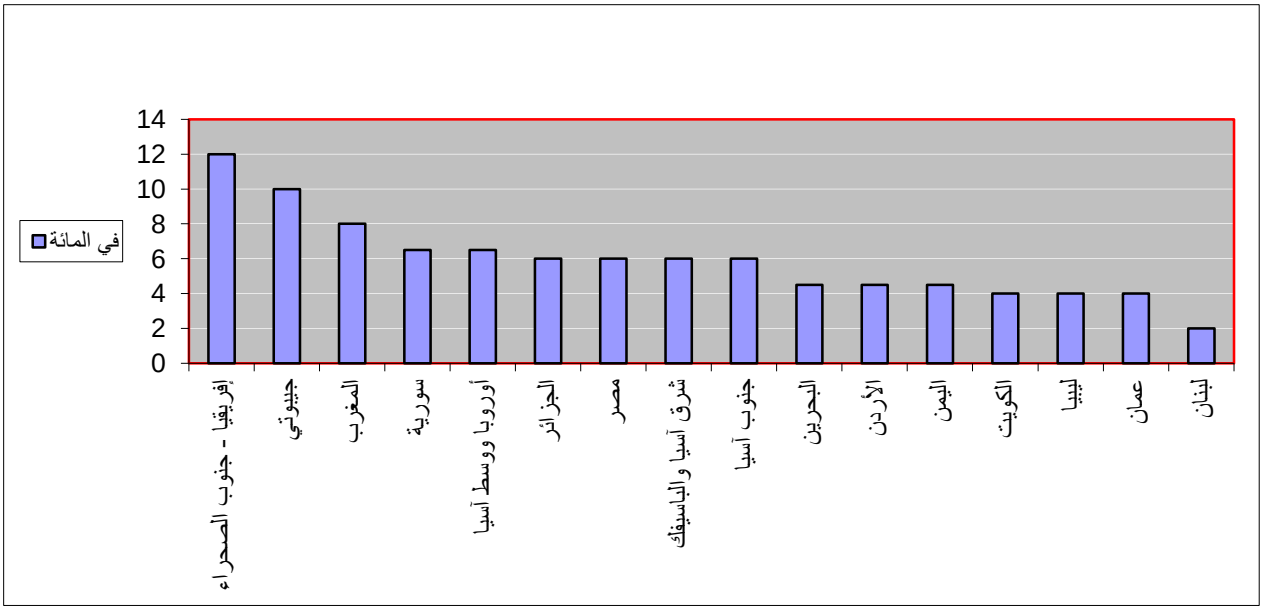

المصدر : صندوق النقد العربي ، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ص 181.

وبتحليل مؤشر نسبة تكاليف التشغيل[1] (تكاليف التشغيل وهي التكاليف الناتجة عن الدورة الإنتاجية ، وتحسب للدورة الإنتاجية الواحدة مع الأخذ بعين الاعتبار تواريخ التكاليف الثابتة) للمصارف يلاحظ أن المعدلات المحتسبة أقل بكثير من دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بتلك المسجلة في بقية الدول العربية .فقد سجلت دول المجلس معدلات منخفضة نسبيا تتراوح بين 25%في الكويت و44%في البحرين في 2005، أما في دول المغرب العربي ، فقد تراوحت معدلات هذا المؤشر بين 30 %في الجزائر و 57%في تونس في ، وفي كل من الأردن ولبنان شكلت تكاليف التشغيل حوالي 45%و 55%من الدخل التشغيلي للمصارف على التوالي خلال عام 2005، وذلك بالرغم من تقدم وتطور القطاع المصرفي في هاتين الدولتين ، وتشير هذه البيانات إلى أهمية استخدام التقنية في النشاط المصرفي والتي تمكن من تقليص التكاليف وزيادة كفاءة الجهاز المصرفي .

ونفس الشيء فيما يخص مؤشر نسبة إجمالي التكاليف إلى الدخل التشغيلي[2](ويقصد بها جميع الإيرادات المتعلقة بالعناصر العادية والمتكررة في الدورة المتعلقة بالنشاط في الفترة المعنية) للمصارف التجارية ، حيث حققت دول مجلس التعاون الخليجي أدنى مستوى لهذا المؤشر ، في حين شكل إجمالي التكاليف حوالي نصف

[1]- محمد عزام ، مكونات القوائم المالية ، متوفر على الموقع :http://www.kenanaonline.com/page/8651 يوم 2010/12/12 على الساعة 11.32

[2]- نفس المرجع

الدخل التشغيلي للمصارف التجارية في كل من الأردن ولبنان والسودان وجيبوتي وموريتانيا والمغرب وتونس خلال عام 2005 وتبقى هذه النسبة مرتفعة في الدول العربية مقارنة ببقية دول العالم ، وخاصة الدول الأوربية ودول جنوب شرق آسيا ،والشكل الموالي يبين تكاليف التشغيل كنسبة إلى الدخل التشغيلي للمصارف العاملة في الدول العربية عام 2005.

الشكل رقم(07): تكاليف التشغيل كنسبة من الدخل التشغيلي للمصارف العاملة في الدول العربية عام 2005

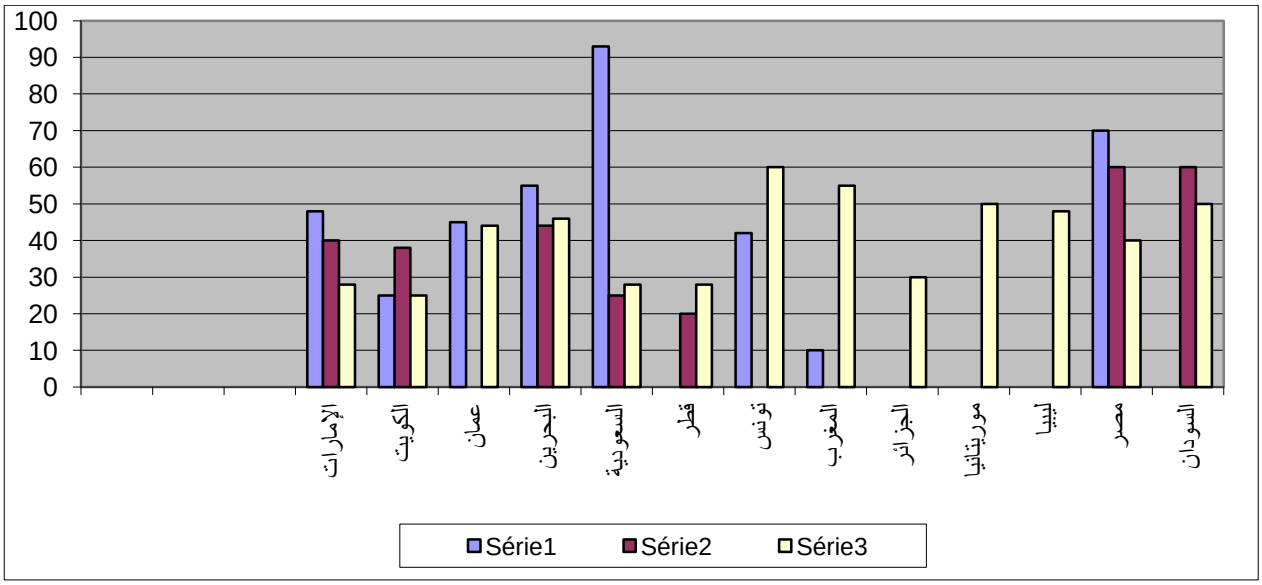

(1: المصارف التجارية ،2: المصارف الإسلامية ، 3 : المصارف الأخرى)

المصدر : صندوق النقد العربي ، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي العربي ، مرجع سبق ذكره ،ص 18

وفيما يتعلق بتحليل ربحية المصارف ، وبالرغم من النجاح النسبي والنمو الملحوظ للمصارف الإسلامية إلا أنها مقارنة بالمصارف التجارية تعتبر تكلفة التشغيل فيها عالية نسبيا . وتبقى تكاليف التشغيل في المصارف الإسلامية من أهم العوائق التي تؤثر على ربحيتها ويرجع ذلك لعدم توافر الكوادر المصرفية الكفءة ، مما يجعل مستوى الرواتب في المصارف الإسلامية مرتفعا مقارنة برواتب المصارف التجارية التقليدية ومن المرجح أن تنخفض هذه التكاليف مستقبلا ، حيث أصبحت المواد العلمية والتطبيقية عن المصارف الإسلامية تدرس في الجامعات والمدارس العليا المتخصصة والتي تعمل على تكوين الكوادر المطلوبة في السوق [1].

وتجدر الإشارة أيضا أن نسبة السيولة في المصارف الإسلامية تعتبر مرتفعة نسبيا مقارنة بالمصارف التجارية ويعود ذلك كون الابتكارات المتماشية مع الشريعة الإسلامية تتركز في قطاعي العقار والسلع الأولية ، ويؤثر ذلك بطريقة مباشرة على ربحية المصارف الإسلامية وبالتالي يخفض نسبة العائد على معدل الأصول.

المطلب الثالث : جهود إصلاح القطاع المصرفي العربي

[1]- محمد النوري ،التجربة المصرفية الإسلامية في أوربا ، ص 20

نظرا للتحديات العالمية التي تفرض نفسها على الساحة العالمية وطبعا المنطقة العربية ، ونظرا للمشاكل العديدة التي مازال يعاني منها القطاع المصرفي العربي فإن الدول العربية وتلبية للحاجة الملحة للإصلاحات بدأت بتطبيق العديد منها

في جوانب مختلفة اعتبارا من مطلع التسعينات ، وقد جاءت هذه الإصلاحات كبقية الدول النامية بشكل تدريجي وفي سياق تنفيذ هذه الدول للإصلاحات الهيكلية الأخرى لتحرير الاقتصاد وتحسين كفاءته ، من خلال تعزيز دور قوى السوق في تخصيص الموارد الإنتاجية وتقوية جوانب العرض في الاقتصاد ويرتكز الاصطلاح في القطاع المصرفي والمالي بشكل عام على عدد من العناصر الرئيسية منها :

1- تحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي : تركزت جهود الإصلاح في عدد من الدول العربية لتحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي على تحرير أسعار الفائدة وإلغاء القيود الإدارية على منح الائتمان

أ - تحرير أسعار الفائدة: كان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في معظم الدول العربية، وتم تحقيق ذلك عبر مراحل وبصورة متلائمة مع سرعة خطوات الاصطلاح في القطاع العيني ومع التقدم في تحقيق الاستقرار الكلي في الاقتصاد[1] . ويلاحظ التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في غالبية الدول العربية قد بدأ بحلول 1991، ففي كل من تونس والمغرب تم تحرير أسعار الفائدة بحلول 1996،وفي ليبيا وضعت السلطات النقدية حد أدنى لسعر الفائدة على القروض لا يتعدى سعر الخصم بأكثر من 2.5%، وفي اليمن وضعت السلطات النقدية حد أدنى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية ، أما بالنسبة لأغلبية دول مجلس التعاون الخليجي فقد تم تحريرها في وقت مبكر في سياق انتهاجها سياسات اقتصادية متحررة، لكن السلطات النقدية في الكويت لازالت تفرض سقفا على أسعار الفائدة على الائتمان ، لا يتعدى سعر الخصم أكثر من 2%بالنسبة للقروض قصيرة الأجل ، و 3% بالنسبة للقروض الأخرى ، وتعد سورية الدولة العربية الوحيدة التي لم تحرر أسعار الفائدة حتى الآن بالرغم من التعديلات التي قامت بها السلطات المعنية في عام 2003وللمرة الأولى بعد حوالي 25 عام ، أما بالنسبة لكل من المغرب واليمن وقطر والجزائر فقد تم البدأ في تحرير أسعار الفائدة بداية من منتصف العقد الأخير من القرن الماضي[2].

ب- إزالة القيود على الائتمان : تم إزالة القيود على الائتمان مع تحرير أسعار الفائدة وذلك بدءا بوضع التشريعات الخاصة بذلك ،ومن ثم إزالة الإعانات الائتمانية وأسعار الفائدة التفضيلية ثم بعد ذلك إزالة أو تخفيض القيود على حيازات سندات الخزينة التي كانت تفرض على المؤسسات المصرفية لكونها كانت تمثل أداة تمويل الديون العامة للدولة وكآخر مرحلة تم إزالة السقوف المفروضة على أسعار الفائدة والتخلي عن توجيه الائتمان لبعض القطاعات ذات الأولوية بموجب التشريعات الجديدة لكن هناك بعض الدول التي استمرت

[1]- احمد طلفاح، تجارب إصلاح القطاع المصرفي العربي، ص03
[2]- نفس المرجع

في منح امتيازات ائتمانية خاصة ببعض القطاعات ، كل دولة حسب طبيعتها كما هو الحال بالنسبة لكل من الأردن، تونس،اليمن ، قطر ، سورية[1].

2- تطور واستقلالية السياسة النقدية : بعدما دل الواقع العملي أن أسلوب التدخل المباشر في السياسة النقدية أقل كفاءة في تمكين السياسة النقدية من بلوغ أهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ،وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات و مكافحة الضغوط التضخمية وما إلى غيرها من الأهداف ....وبالرغم من أن هذا الأسلوب قد يحقق الأهداف النقدية الكلية بسرعة ، إلا أنه يخلق تشوهات تضرب الاستثمار والنمو الاقتصادي . أما الأسلوب غير المباشر الذي يعتمد على قوى العرض والطلب فيجعل السوق النقدية بعيدة عن مثل هذه التشوهات وبالتالي ولتنفيذ هذا الأسلوب ، عمدت السلطات النقدية في معظم الدول العربية إلى تطوير عمليات السوق المفتوحة التي تشكل أدوات الدين الحكومي، من أذونات وسندات خزينة ،الأدوات الأساسية في تنفيذها ، وفي بعض الدول ونظرا لعدم كفاية المتاح من هذه الأدوات، لجأت السلطات النقدية لإصدار الشهادات الإيداع بالعملات المحلية للبيع في السوق لأجال متنوعة [2].

ومن بين أهم الأدوات غير المباشرة لامتصاص السيولة المحلية، نجد تحديد الحد الأدنى من الودائع التي يتعين على المصارف الاحتفاظ بها لتغطية السحوبات ، ويتم عادة الاحتفاظ بها في خزينة المصارف أو لدى البنك المركزي .

وبالفعل قامت أغلبية الدول العربية بزيادة نسب الاحتياطي الإلزامي ، فدول مجلس التعاون الخليجي تم ذلك في أواخر 2007، مصر منتصف 2005،أما الجزائر فقام البنك المركزي وكتجسيد لإصلاحات قانون النقد والقرض بزيادة الاحتياطي الإلزامي بهدف امتصاص السيولة المحلية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، نظرا للضغوط التضخمية والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي .

1 - الإطار القانوني والتشريعي: لابد لكل هذه الإصلاحات من قوانين وتشريعات تنظمها، وهذا ما تم بالفعل في غالبية الدول العربية عن طريق القيام بتعديلات ومراجعات شاملة للقوانين والتشريعات المعمول بها من أجل تطويرها لكي تتماشى مع الظروف والإصلاحات الراهنة ، خاصة تلك المتعلقة بالمصارف المركزية لما لها من دور فاعل في الجهاز المصرفي لأية دولة[3] .

2- الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي: إن وجود قطاع مصرفي كفء وفعال يخدم الاقتصاد الوطني والتغيرات الجوهرية في السياسة النقدية في الدول العربية يتطلب تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما يواكب المعايير الدولية . وفي هذا السياق اتخذت السلطات في غالبية الدول العربية سلسلة من الإجراءات على

[1]- ناجي التوني ، الإصلاح المصرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص11
[2]- جمال الدين زروق ، نبيل دحدح وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 23
[3]- صندوق النقد العربي ، القطاع المالي والمصرفي وتحديات المرحلة المقبلة ، ص161

هذا الصعيد من أبرزها رفع نسبة كفاية رأس المال الإجمالية المرجحة بالمخاطر بما يتماشى مع مقررات لجنة بازل[1] .

أما بالنسبة للبنية الأساسية للقطاع المصرفي فيمكن ذكر أهم هذه الإصلاحات بالنسبة لهذه النقطة وخاصة في تطوير نظم الدفع والتسوية ، وإتباع معايير محاسبية تماثل المعايير المتبعة على المستوى العالمي وإنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي ، وإنشاء مؤسسات لضمان الودائع المصرفية

المطلب الرابع : التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي

إن المصارف العربية ومع بداية القرن 21 تواجه صعوبات وتحديات المرحليتين الراهنة والمقبلة كون الصناعة المصرفية تتسم بالتطور المستمر على صعيد الإطار المؤسسي من جهة خلق مؤسسات مالية جديدة ، أو الخدمات المالية التي تتجه نحو الشمولية ، أو الاندماج لخلق وحدات مصرفية ضخمة ، أو بلورة معايير مصرفية جديدة للعمل المصرفي بشكل مستمر ، وكل ذلك في مناخ عالمي وإقليمي تتسارع فيه وتتشابك فيه التطورات والتحولات الاقتصادية والمالية والمصرفية ....وتشير كافة الاتجاهات المستقبلية ، طبقا للمعطيات المتاحة إلى وجود فرص حقيقية لتحويل المنطقة العربية إلى قوة اقتصادية متطورة وفاعلة ضمن الاقتصاد العالمي في ظل الاهتمام الدولي المتصاعد بالمنطقة العربية كمنطقة جديرة بالاستثمار ...وإن إهدار هذه الفرص سوف يؤدي إلى تخلف المنطقة العربية عن ركب التحولات الشاملة التي تجتاح العالم وإلى التهديد بفقدان المكاسب التنموية والاقتصادية ، التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وما يحمله ذلك من مخاطر على مستقبل المنطقة ضمن الخريطة الاقتصادية العالمية ، وهكذا يتعين على الدول العربية اعتماد المزيد من الإصلاحات الهيكلية الشاملة على الصعيدين الاقتصادي والمالي ، و تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، وتحرير وتطوير الأسواق المالية ، وتوفير بنى قانونية وآلية مناسبة ، ومناخ ملائم للاستثمار لجذب رؤوس الأموال وتعبئة المدخرات الوطنية وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية[2] ، ولا شك أن الجهاز المصرفي العربي يسعى لاستيعاب التحديات الجديدة والمتمثلة على سبيل المثال في: تحديات التحرير العالمي للتجارة ، الثورة المصرفية والمالية المتجددة، تغيير المعايير العالمية بشأن الرقابة والملاءة المالية.

ومما لا شك فيه أن التحرير العالمي لقطاع التجارة سيكون له مضاعفات سلبية[3] على الدول العربية عموما بسبب عوامل المنافسة الشديدة والقاسية وضعف الموارد المالية – باستثناء الدول غير النفطية- والبشرية والتكنولوجية والفقدان شبه الكامل لوعي التكتل والتكامل ، وإمكانية التأثير السلبي على السياسات الاقتصادية

[1]- جمال الدين زروق ، عادل دحدح وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 24-25

[2]- صلاح الدين حسن السيسي ،القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال ،ص 93

[3]- وهذا حسب آراء العديد من الباحثين مثل : عبد المطلب عبد الحميد في كتابه العولمة واقتصاديات البنوك ، محمد فرج عبد الحليم ...

العامة ،ومع ذلك فيمكن للدول العربية أن تستفيد من مزايا هذه التحولات في المدى المتوسط والطويل، لكن كل هذا بشرط مواصلة الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتعظيم النتائج الايجابية منها ، وبلورة فرص استثمارية مجزية ، وتحديث بنى الأسواق المالية ...وعموما واختصارا لكل ما سبق نجمل أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي في[1] :

- التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ألغت البعد الجغرافي وسهلت الاتصال والترابط بين الأسواق العالمية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصال الحديثة .
- اعتماد الاقتصاد العالمي الجديد على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والترابط ، فيما اعتمد الاقتصاد التقليدي على الإنتاج وهذا يعني أنه لرفع القدرة التنافسية فإن على الاقتصاد الجديد معالجة المعلومات بسرعة واستغلال أفضل الفرص في الأسواق العالمية
- دخول المؤسسات وشركات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية بحيث أصبحت تنافس المصارف التقليدية في تقديم الخدمات
- توافر الأدوات المالية والمصرفية المبتكرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمات المصرفية من خلال مصارف ومؤسسات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية ومن خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة .
- الحاجة الملحة إلى رفع قدرات وكفاءات الموارد البشرية في المصارف العربية بما يكفل استغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة في القطاع المصرفي .
- الاتجاه نحو توحيد مختلف الأعمال المصرفية والخدمات المالية وحتى خدمات التأمين تحت سقف واحد وتضاؤل الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية وشركات التأمين وشركات السمسرة ، وهو ما يعرف بإستراتجية المصارف الشاملة .
- التزام المصارف العالمية بالاتفاقيات الدولية مثل نسب الملاءمة (معايير بازل لكفاية رأس المال) والاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ولاسيما في مجال الخدمات لمصرفية خصوصا فيما يتعلق بالالتزام بفتح هذا القطاع لمشاركة الدولية .

لذا يتعين على القطاع المصرفي العربي التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة ، مستفيدا في ذلك من جهود السلطات النقدية والمصرفية العربية لمواصلة سياسات الإصلاح المصرفي والتي تتزامن مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي والتصحيح الهيكلي .

[1]- طارق عبد العال حماد ، اندماج وخصخصة البنوك ، ص55

ويبقى التعاون فيما بين المصارف العربية والبنوك المركزية[1] والسلطات النقدية العربية حجر الزاوية في عملية الدفع بعجلة النمو والتطوير في هذا القطاع الحيوي.

ومن أجل الوقوف أكثر على واقع التحرير وتأثيره على أداء القطاع المصرفي العربي ارتأينا اختيار ثلاث دول عربية كنموذج للدول العربية فكانت السعودية كنموذج لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتبر من الدول العربية التي تتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية ، ثم مصر كنموذج من الدول العربية التي يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي ، وبعدها الجزائر كنموذج للدول التي تعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطا مباشرا بالأسواق العالمية ، إلا أن اقتصادياتها تعتمد على الإيرادات النفطية [2]

المبحث الثاني : دراسة حالة السعودية

من الطبيعي أن تختلف آثار تحرير تجارة الخدمات المالية من دولة إلى أخرى ومن نظام إلى آخر حسب مدى اندماجها في الاقتصاد العالمي ، القدرات التنافسية ، وطبيعية النظام إلى غير ذلك من العوامل ، ولعل من أجل معرفة مدى تأثير تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على القطاع المصرفي السعودي لا بد من معرفة مكونات النظام المصرفي السعودي والتطور التاريخي له

المطلب الأول: ماهية القطاع المصرفي السعودي

انضمت السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة في 11 نوفمبر 2005 ، وبالتالي أصبح لزاما عليها تطبيق القوانين المتفق عليها مع هذه المنظمة ، والتي من بينها تحرير تجارة الخدمات المالية .

وفي الواقع استعدت السعودية لهذا الأمر قبل الانضمام إلى المنظمة، فقامت بعدة إصلاحات من أجل تجسيد هذا التحرير على أرض الميدان

[1]- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية ، ،ص 390

[2]- المجموعة الأولى : دول مجلس التعاون الخليجي وتضم الإمارات ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت
المجموعة الثانية وتضم : الأردن ، تونس ،سورية، لبنان ، مصر ، المغرب ،موريتانيا
المجموعة الثالثة : الجزائر ، السودان ، ليبيا ، اليمن

- التطور التاريخي للقطاع المصرفي السعودي :

قبل إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي في السعودية) في 20 افريل 1951 لم يكن للمملكة العربية السعودية نظام نقدي خاص بها ، بل كان التعامل في السعودية يتم عن طريق نقود فضية سعودية وفي المعاملات الخارجية الكبيرة فيتم التعامل بالنقود الذهبية الأجنبية ، وهذا لأن النقود الورقية السعودية لم تكن قد صدرت بعد، ولكن وبعد إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي أصدرت هذه الأخيرة وبعد عام من بداية مزاولة نشاطها " إيصالات الحجاج" كوسيلة للتعامل بدلا من حمل الحجاج للنقود الذهبية ، وقد لاقت هذه الطريقة استحسانا كبيرا من طرف الحجيج في تلك الفترة ، والتي مهدت أيضا الطريق لإصدار الأوراق النقدية اعتبارا من 14 جوان 1961، وفي غضون عقد من الزمن تحولت المملكة من قاعدتي المعدنين الذهب والفضة إلى نظام العملة الورقية[1].

بالنسبة للمصارف التجارية فإن البدايات الأولى لها كانت عبارة عن عدد صغير من المكاتب للصيرفة .

ففي عام 1885 أنشأت مؤسسة جلاتلي وهانكي أول بنك أجنبي في مدينة جدة ، إضافة إلى مكتب المصرف الهولندي الذي بدأ عمله سنة 1926 ، ولكن اكتشاف النفط سنة1939 وارتفاع أسعاره بعد ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية كان من بين أهم الأسباب في السماح لعدد كبير من المصارف الأجنبية بفتح فروع لها في المملكة وهي بنك هولندا العام ، وبنك الهند الصينية ، والبنك العربي المحدود ، والبنك البريطاني للشرق الأوسط ، والبنك الأهلي الباكستاني ، بالإضافة إلى عدد من الصيارفة المحليين

ولقد بدأ النظام المصرفي السعودي مساره الحديث مع نشأة مؤسسة النقد العربي السعودي ، فمن هذا المنطلق بدأت الإصلاحات تتجسد على أرض الواقع ، ولعل بداية هذه الإصلاحات كان في فترة الستينات بصدور اللوائح والأنظمة التي تحدد مفهوم النظام المصرفي السعودي والقوانين التي تسيره كما أنه في 1966 صدر نظام مراقبة البنوك والذي منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة[2]

- مكونات القطاع المصرفي السعودي: يتكون القطاع المالي السعودي بصفة عامة من مؤسسة النقد العربي السعودي إضافة إلى بعض المؤسسات المصرفية والمالية على النحو التالي [3] :

1- بنوك سعودية (ملكية كاملة): كالبنك التجاري ، وبنك الرياض ، وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار .

[1]- محمد بن سليمان الجاسر ، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل ، الجلسة العاملة الخامسة لندوة " الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 2020" ، 19-23 أكتوبر 2002، ص 07

[2]- نفس المرجع ص ص 11-12

[3]- خالد بن عبد الله السنيور ، منظمة التجارة العالمية وآثارها على القطاع المصرفي السعودي ، ص 26

2- بنوك مشتركة مع بنوك أخرى : مثل البنك السعودي الهولندي ،بنك السعودي البريطاني "ساب" البنك الأمريكي السعودي "سامبا"...

3- مؤسسات إقراض حكومية متخصصة : تقدم خدمات مالية أهدافها تنموية مثل الصندوق السعودي للتنمية الصناعية ، بنك التسليف السعودي ، وصندوق الاستثمارات العقارية.

4- صندوق التأمينات الإجتماعية وصندوق معاشات التقاعد.

5- سوق الأسهم السعودية ..

6- الشركة الوطنية للتأمين التعاوني وحوالي 100مكتب تنشيط في مجال التأمين من خلال وكلاء سعوديين لشركات غير سعودية[1].

في حين يضم القطاع المصرفي السعودي حاليا عشرون بنك تجاري وحوالي 1519 فرع مصرفي حسب إحصائيات 2009[2].

والجدير بالذكر أن مفهوم النظام المصرفي السعودي حسب القانون السعودي لسنة 1966 سالف الذكرو في البند (ب) من الباب الأول يعرف النشاط المصرفي بـ [3] " النشاط الذي يشمل تلقي النقود في حسابات جارية أو ، ادخارية فتح الاعتمادات المستندية ، إصدار خطابات الضمان، دفع وتحصيل الشيكات و أوراق الدفع ،وما شابهها من الأوراق المالية ذات القيمة وخصم الكمبيالات والأوراق التجارية الأخرى "

المطلب الثاني: سمات القطاع المصرفي السعودي

إذا أردنا دراسة القطاع المصرفي السعودي و معرفة أهم مميزاته لابد علينا أن نتطرق إلى أهم سياسة مر بها القطاع المصرفي السعودي والتي تعتبر نقطة الانطلاقة الحقيقية له ،و هي برنامج "سعودة" النظام المصرفي[4] سنة 1975 و الرامي إلى تحويل البنوك التابعة للبنوك الأجنبية إلى مؤسسات مساهمة مصرفية تمتلك فيها الجهات السعودية أغلبية الأسهم، و كانت بداية هذا البرنامج صدور المرسوم الملكي في سنة 1975 يقضي بتحويل البنك الأهلي الباكستاني إلى بنك الجزيرة ،و هكذا استمرت هذه السياسة لتشمل كل المصارف الأجنبية، و في هذه الفترة حقق النظام المصرفي السعودي نموا سريعا و ملحوظا ،لكن جاءت الفترة الثمانينيات و التي تعتبر محك الاختبار الحقيقي لهذا القطاع و ذلك نظرا لتداعيات انخفاض أسعار النفط منذ بداية عقد الثمانينيات و استمرارها في التدهور حتى نهاية هذا العقد تقريبا ،مما أثر على إجمالي إيرادات الحكومة في تلك الفترة من

[1]- البنك السعودي الأمريكي ، نشرة سامبا ، فيفري 2006، ص 26
[2]- شواق محمد ، المصارف السعودية ، قناة العربية يوم 2010/04/17 على الموقع http://www.arabianbusiness.com
[3]- عبد الله الجهن وآخرون ، أثر سعودة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية ، ص 30
[4]- نفس المرجع السابق ، ص 31 .

368 مليار ريال عام 1981 إلى 104 مليار ريال عام 1987 و طبعا انعكس هذا الانخفاض على المصارف السعودية و عانت من القروض المتعثرة مما أدى إلى انخفاض أرباحها[1] .

ومن أجل تصحيح الوضع قامت مؤسسة النقد العربي السعودي باتخاذ عدد من التدابير شملت جميع المجالات أدت إلى تحسين كفاءة الأعمال المصرفية و تعزيز الخدمات المالية و تفعيل الضوابط الإشرافية[2].

والجدير بالذكر أن عملية تحرير القطاع المصرفي السعودي بدأت حتى قبل انضمام المملكة للمنظمة العالمية للتجارة ، وكان هذا بداية من سنة 2002 وذلك عقب إصدار تراخيص لبنك الإمارات ، بنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني ، إذ أنه وبموجب المادة 03 من قانون رقابة المصارف السعودية ، تتضمن شروط الترخيص لبنك وطني أو بنك مشترك في السعودية وجوب أن يعمل البنك كشركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأسهم السعودي، وهذا على أساس توصية من مؤسسة النقد يجري وزير المالية ومجلس الوزراء تقييم بمنح ترخيص لافتتاح فرع لبنك أجنبي أو بنك سعودي أو بنك مشترك[3].

والمملكة العربية السعودية تعتبر من الدول التي بذلت جهود كبيرة في إصلاح و تحرير القطاع المالي، وبفضلها قطع قطاعها المصرفي شوطا كبيرا في مجال التحرير ، كما يتمتع قطاعها أيضا بتقنيات حديثة زادت من درجة تطوره ومواكبته للتغيرات العالمية المتسارعة ، وفيما يلي أهم هذه الجهود[4] :

ا- **التطورات التقنية** : إهتم المسئولين عن القطاع المصرفي السعودي بالتقنيات الحديثة في الصناعة المصرفية ، وعملوا على تجسيد هذا على أرض الواقع ولعل من أبرز هذه الجهود نجد[5]:

- الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN): وهي شبكة المدفوعات الآلية أنشأت هذه الشبكة عام 1990 ، وهي الوحيدة عبر المملكة حيث تربط كافة أجهزة الصرف الآلي و طرفيات نقاط البيع في كافة أنحاء المملكة بشبكة مدفوعات مركزية تقوم بدورها بإعادة توجيه العمليات المالية إلى الجهة المصدرة للبطاقة سواء كانت مصرفا محليا أو فيزا، ولقد حققت هذه الشبكة خلال عام 2009 عددا مهما من الانجازات فقد استمر النمو في حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية ، والجدول الموالي فيه تفصيل لهذه التطورات بلغة الأرقام

الجدول رقم (20) : إحصائيات أجهزة الصرف الآلي

[1]- محمد الجاسر، وضع القطاع الصرفي السعودي، جريدة دار الحياة السعودي، 2010/05/21 العدد على الموقع http://www.daralhayat.com
[2]- حسب تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي لسنة 2009
[3]- فيصل بن عبد العزيز ، نظام مراقبة البنوك السعودي رقم 5 لسنة 1966 على الموقع http// :www.lawyears.com/vb/threads/ يوم 2010/05/05 على الساعة 10.26
[4]- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2008، ص 55
[5] - موقع الشبكة السعودية SPANعلى الموقع http// www.:span.gov.sa يوم 14/02/2010 على الساعة13.58

السنوات	عدد اجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)		
			الشبكة السعودية	المصارف	المجموع
2005	4588	8041886	205445	327758	533203
2006	6079	9971521	248567	378145	626712
2007	7543	11104901	278913	377578	656491
2008	8893	12366441	338355	533178	871533
2009	9950	13712905	372974	568727	941701
*2010	10216	11480840	98888	156719	255608

المصدر : التقرير السادس والأربعون لمؤسسة النقد العربي السعودي 2010 بتصرف ، ص 61

* بيانات متعلقة بالربع الأول من السنة

- النظام السعودي للتحويلات : بدأ العمل بهذا النظام في سنة 1997 ويعرف اختصارا بـ"سريع"[1] ، يعتبر البنية الأساسية التي تعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة في المملكة،وهو يحقق تقدما واضحا في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة ويشارك حاليا 20 مصرفا في هذا النظام

- نظام سداد المدفوعات :وهو أحد أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي ، وبدأ العمل بنظام السداد في أكتوبر 2004[2]،وهو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونيا عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة.

- النظام الرقمي لأرقام حسابات العملاء"آيبان": في بداية 2006بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بالعمل على تنظيم أرقام حسابات عملاء البنوك طبقا للتنظيم الدولي المتعارف عليه ، والمواصفات الدولية الخاصة بذلك كما وردت في هيئة المواصفات والمقاييس الدولية (ISO IBAN13613)،ومن أهم ما يحققه التنظيم الرقمي لحسابات العملاء التوحيد الدولي لترميز وطول عدد خانات رقم الحساب البنكي ما يزيد من كفاءة البنوك في إجراء الحوالات المالية الدولية الصادرة والواردة.

ب- **الجدارة الائتمانية** : نظرا للأهمية البالغة لمخاطر الائتمان لدى المؤسسات المالية والمصارف بشكل خاص ، فإنه في عام 2009 أنشئت الشركة الوطنية للمعلومات الائتمانية "سمة" وبدأت فعليا العمل في 2004تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي ، كما صدر في 2008 قرار مجلس الوزراء القاضي بإقرار نظام

[1] - كل المعلومات حول هذا النظام متوفرة على موقع نظام سداد المدفوعات http://www.sadad.com

[2]- متوفر على الموقع http://ww98w.sadad.com/Arabic/menu/AboutUs/MISC.htm يوم 2010/06/12 على الساعة14.20

المعلومات الائتمانية ، حيث يسري هذا النظام على الشركات والجهات الحكومية والخاصة والتي لديها معلومات ائتمانية[1]

ج- **الموارد البشرية** : أعطت الحكومة السعودية أولوية كبيرة لتدريب وتنمية الموارد البشرية الوطنية والاستفادة منها بتصميم برامجها التدريبية الخاصة بها، والاستفادة أيضا من المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي ، يعمل هذا المعهد على تدريب وتطوير الكوادر البشرية عن طريق برامج متخصصة ، تشمل دورات تدريبية ولقاءات واختبارات بالإضافة إلى توقيع عدد من الاتفاقيات مع مؤسسات خاصة وعامة لتنفيذ برامجها التدريبية والتعليمية[2]، والجدول الموالي يشتمل جميع أنشطته في 2009

الجدول رقم (21) : أنشطة المعهد المصرفي في 2009

اســـم النشاط	عدد الدورات(البرامج)	عدد المشاركين
الدورات المفتوحة	527	6639
البرامج الإعدادية والتطويرية(البرامج التأهيلية)	21	398
برامج الدبلوم (تشمل ورش العمل)	18	1813
الامتحانات المعيارية	335	5024
برامج اللغة الانجليزية	89	1030
برامج تدريب الاقتصاديين السعوديين	1	1
مؤتمرات	1	306
أبحاث	3	-
المجموع	1013	15218

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السادس والأربعون ، مرجع سبق ذكره، ص 65

من الجدول أعلاه نلاحظ اختلاف الدورات التدريبية والبرامج التكوينية حسب متطلبات الساحة العالمية إلا أن نسبة المشاركين تبقى ليست بالمستوى المطلوب ، كما نلاحظ أيضا في جانب الأبحاث النقص الكبير سواء من ناحية الجهة أو من ناحية المشاركين .

مما سبق يتضح لنا أن المملكة العربية السعودية منذ إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي قامت بالعديد من الإصلاحات لتطوير نظامها المالي بشكل عام ، أتت بثمارها في تطويره وجعله أكثر انفتاحا وقدرة على المنافسة في هذا المجال ، على الأقل إذا قارناها مع بقية الدول العربية .

المطلب الثالث : تقييم واقع تحرير القطاع المصرفي السعودي

[1]- الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية ، قواعد العمل ، ص 04 على الموقع

[2]- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير الخامس والأربعون ، 2009، ص 614

لابد قبل تقييم تحرير القطاع المصرفي في السعودية أن ننوه أن السعودية تعتبر كنموذج لدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر من أكثر دول العالم تحررا وانفتاحا على مستوى الأنشطة الاقتصادية والمالية، فالسياسات المالية والنقدية فيها تحرص على تأكيد حرية حركة رؤوس الأموال و استقرار أسعار الصرف ، كما أنه بالنسبة للقطاع المصرفي والمالي بالسلطات فيها تحرص على التجاوب مع المعايير الدولية بشكل يؤهل القطاعات المالية والمصرفية (الخليجية ككل والسعودية على وجه الخصوص) لأن تكون من مصارف أفضل دول العالم في هذا المجال[1].

ومن أجل تقييم أفضل لابد من ذكر بعض الأرقام التي تبين جهود الإصلاح والتحرير للقطاع المصرفي السعودي وثمار هذا الإصلاح في السنوات الأخيرة .

ا- الكثافة المصرفية : بالنسبة لهذا المؤشر، تعرف عدد الفروع المصرفية في المملكة نموا متزايدا تماشيا أيضا مع النمو المتزايد في نسبة السكان ، والجدول الموالي يوضح هذا

الجدول رقم (22) : تطور عدد الفروع المصرفية في المملكة لبعض السنوات المختارة

	1981	1995	2000	2002	2007	2008	2009	2010*
عدد الفروع	247	1167	1199	1206	1335	1410	1519	1540

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على مصادر مختلفة

* بيانات متعلقة بالربع الأول من السنة

ب- المراكز المالية للمصارف السعودية :استطاعت المصارف السعودية أن تقوي مراكزها المالية من سنة إلى أخرى والاهم من ذلك استطاعت أن تحافظ على مركزها المالي في سنة 2009 وتتصدى لتأثيرات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي ضربت بالقطاعات المالية لغالبية دول العالم ، حيث ارتفع إجمالي موجوداتها في 2009بنسبة 5.2%ليبلغ حوالي 1370.3مليار ريال ،كما ارتفع إجمالي الودائع المصرفية أيضا في هذا العام بنسبة 11.2% ليبلغ 940.5 مليار ريال[2] ، والجدول الموالي يوضح هذا

الجدول رقم (23) : المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)(مليون ريال)

	2005	2006	2007	2008	2009	*2010
الاحتياطات المصرفية	32646	52061	108614	97171	160118	131575
الموجودات الأجنبية	91430	129796	147712	153986	210918	206976
مطلوبات على مؤسسات حكومية وشبه حكومية	159478	158218	181613	241986	182324	212677
مطلوبات على القطاع الخاص	435926	476020	577882	734557	734237	745758

[1]- جاسم المناعي ، قوانين المنظمة العالمية للتجارة في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي ، ص 8

[2]- مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السادس والأربعون ، مرجع سبق ذكره ص 51

مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	538	837	1429	911	1365	1452
موجودات أخرى	39058	**44158**	**57971**	**73659**	**81296**	**78980**
إجمالي الموجودات(المطلوبات)	**759075**	**861088**	**1075221**	**1302271**	**1370258**	**1377418**
الودائع المصرفية	489387	591259	717564	846118	940548	920688
المطلوبات الأجنبية	65040	59199	105213	112466	99683	105434
رأس المال و الاحتياطات	66608	79947	106026	131822	163642	182787
الأرباح	25611	34665	30264	29928	26830	6933
مطلوبات أخرى	112429	96019	116154	181937	139555	161575

المصدر: مؤسسة النقد العربي التقرير السنوي السادس والأربعون، مرجع سبق ذكره ، ص 51

* بيانات متعلقة بالربع الأول

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الموجودات بالنسبة للمصارف التجارية الناشطة في المملكة العربية السعودية هي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ،أما بالنسبة للمطلوبات نلاحظ أيضا ارتفاع الودائع المصرفية في 2009بنسبة 11.2% لتبلغ 940.5 مليار ريال مقارنة بنمو نسبته 17.9%في العام السابق ، ويرجع نمو الودائع المصرفية إلى عدة عوامل من أهمها ارتفاع صافي الإنفاق الحكومي المحلي .

ث- منح الائتمان في المصارف السعودية : في هذا المجال اتجهت المصارف التجارية منذ 1999إلى التوسع نسبيا في منح القروض الاستهلاكية للأفراد ، ويرجع السبب في ذلك إلى ما وفره نظام المدفوعات من ميزة تحويل الرواتب مباشرة إلى حسابات العملاء بالمصارف مما يوفر ضمانا لهذا النوع من الائتمان[1] ، كما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم (24) : القروض الاستهلاكية للأفراد وقروض بطاقات الائتمان

السنة	القروض الاستهلاكية			
نهاية الفترة	عقار	سيارات ومعدات	أخرى	المجموع
2005	13656.3	29025.5	138173.9	180855.7
2006	13690.0	34261.8	132726.4	180678.2
2007	14136.9	37588.2	126682.8	178407.8
2008	14906.0	37261.3	121817.3	173984.6
2009	17860.1	38134.5	123907.3	179901.9

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقرير السادس والأربعون لمؤسسة النقد العربي السعودي

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع القروض لأغراض أخرى بنسبة 1.7 % (2.1 مليار ريال) لتبلغ 123.9 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 68.9 % من إجمالي القروض الاستهلاكية مقارن بانخفاض نسبته 3.8 % (4.9 مليار

[1]- عبد الله العتيبي ، النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة ، على الموقع http://www.alweam.com/news/news/php?action يوم2010/03/14 على الساعة 19.14

ريال) في العام السابق ، و في المقابل ارتفعت القروض الممنوحة لأغراض التمويل العقاري بنسبة 19.8 % (3 مليار ريال) لتبلغ 17.9 مليار ريال أي ما نسبته 9.9 % من إجمالي القروض الاستهلاكية مقارنة بارتفاع نسبته 5.4 % (0.8 مليار ريال) في العام السابق .

كما ارتفع الائتمان الممنوح لأغراض شراء السيارات و المعدات في العام 2009 بنسبة 2.3 % (0.9 مليار ريال) ليبلغ 38.1 مليار ريال أي ما نسبته 21.2 % من إجمالي القروض الاستهلاكية مقارنة بنمو نسبته 0.9 % (0.3 مليار ريال) في العام السابق . أما قروض بطاقات الائتمان فقد انخفضت في عام 2009 بنسبة 8.8% (0.8 مليار ريال) لتبلغ 8.6 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 2.2% (0.2 مليار ريال) في العام السابق .

د- القروض المتعثرة: بالنسبة لهذا المؤشر فلقد سجلت القروض المتعثرة في سنة 2009 ارتفاعا ملحوظا إذ قدرت بحوالي 25.8 مليار ريال أي ما يعادل نسبة 3.4% من إجمالي القروض ، مع العلم أن القروض المتعثرة في 2008 كانت حوالي 11.5مليار ريال سعودي[1]، والجدول الموالي يبين قيمة التغير في القروض المتعثرة والمخصصات المتعقلة بها بين سنتي 2008و 2009 .

الجدول رقم (25): إجمالي القروض المتعثرة للبنوك السعودية لعام 2009 مقارنة بـ2008 (مليار ريال)

	إجمالي القروض	القروض المتعثرة	مخصصات العام	إجمالي المخصصات	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	نسبة التغطية للقروض
2008	770.7	11.5	3.2	13.8	%1.5	%120
2009	767.2	25.8	10.2	23.2	%3.4	%90
التغير	(%0.5)	%125	%226	%68	%1.9	(%30)

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على القوائم المالية للبنوك العاملة في السعودية

من الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة الكبيرة في القروض المتعثرة للبنوك الناشطة في السعودية ، والجدير بالذكر

أن القروض المتعثرة لا تصدر بشأنها أي معلومات من ناحية الجهات الرسمية والمتمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي ،بل إن المعلومات المتاحة عنها في الغالب تكون صادرة عن البنوك الخاصة في المملكة.

ه- رأس المال و الاحتياطات: زاد رأس و إحتياطات المصارف في سنة 2009 بحوالي 31.8 مليار ريال وهذا نظرا لاتجاه جميع البنوك مع مطلع 2008 إلى زيادة رأس مالها عن طريق تحويل أرباحها إلى أسهم أو ما يعرف بـ "الرسملة" حيث يقول الخبراء أن خطط البنوك في زيادة رؤوس أموالها تتوقف على متطلبات اتفاقية

[1]- جاسم العتيبي ، القروض المتعثرة لسنة 2009، منتديات تداول السعودية على الموقع http://tdwl.net/vb/showthread.php?t=275809 يوم 2010/05/07 على الساعة 13.41

بازل الثانية و التي بموجبها يتعين على البنك زيادة رأس المال للحفاظ على مستويات الملاءة المالية وفق ما تحدده الهيئات الرقابية التي تفرضها الدولة على مصارفها.

و عموما و حسب مؤسسة النقد العربي السعودي فان تطور رأس المال و إحتياطات المصارف العاملة في السعودية خلال السنوات الأخيرة نوردها في الجدول الموالي

الجدول رقم(26): رأس المال و إحتياطات المصارف التجارية (نهاية الفترة)

	2005	2006	2008	2008	2009	2010
رأس المال و الاحتياطات	66608	79947	106026	131822	163642	182787
رأس المال و الاحتياطات كنسبة من:						
الودائع المصرفية	11.3	11.1	12.5	13	17.4	19.9
إجمالي لموجودات	8.8	9.3	9.9	10.1	11.9	13.3
نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر(معيار بازل)	17.8	21.9	20.6	16	16.5	16.7

المصدر : التقرير السادس والأربعون لمؤسسة النقد العربي السعودي ص 58

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة رأس المال بالنسبة للموجودات -حسب معيار بازل- أكثر من 8 %وهي النسبة المحددة من طرف هذه اللجنة، وبالتالي و استنادا على هذه الإحصائيات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي يمكن القول أن المركز المالي لهذه المصارف يعتبر قوي

المبحث الثالث : حالة مصر

يعد الاقتصاد المصري واحدا من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعا ، حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في الاقتصاد المصري .

يعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسي على الزراعة ، ودخل قناة السويس والسياحة والضرائب والإنتاج الثقافي والإعلامي والنفط وتحويلات العمالة الخارجية ....هذا عن اقتصاد مصر بشكل عام ، أما بالنسبة للقطاع المصرفي فيها فلقد مر بعدة مراحل وشهد عدة تطورات ستكون أهم نقاط هذا المبحث

المطلب الأول : التطور التاريخي للقطاع المصرفي المصري

ينبغي قبل الحديث عن وضع القطاع المصرفي المصري أن نتطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها القطاع المصرفي المصري منذ 1952 إلى غاية يومنا هذا .

* **مرحلة تمصير البنوك (1952-1960)**: شهدت هذه المرحلة تطورات هامة ، إذ كان في البداية يتكون الجهاز المصرفي المصري من بنوك تابعة للأجانب بالإضافة إلى بعض البنوك المصرية ، وفي الفترة 1957-1960 قامت حكومة الثورة بتمصير البنوك وتحويلها إلى شركات مساهمة مملوكة للمصريين ، وذلك بسبب أن البنوك الأجنبية كانت تبحث عن أرباحها دون النظر إلى فائدة المجتمع [1].

* **مرحلة التأميم والاندماج والتخصص النوعي للبنوك (1960-1966):** أهم ما ميز هذه الفترة هي تأميم البنوك بالإضافة إلى قيام المؤسسة العامة للبنوك ، وإنشاء البنك المركزي المصري بقرار جمهوري سنة 1961 ككيان مستقل ، وفي عام 1963 استكملت عملية اندماج البنوك لتلك الفترة ، فأصبح الجهاز المصرفي يتكون من خمسة بنوك تجارية ، و خمسة بنوك متخصصة ، ولعل أهم ما يميز تلك الفترة هو تأثر السياسة المصرفية بمرحلة التحول الاشتراكي فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات القطاع العام[2].

* **مرحلة التخصص الوظيفي وإلغائه (1967-1973)** : في هذه الفترة زادت حالات الاندماج وبالتالي تغير تخصص البنوك على أساس وظيفي حسب النشاط فيما يتعلق بالقطاع العام ، ومع نهاية هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز المصري يتكون من أربعة بنوك تجارية تابعة للقطاع العام وثلاثة بنوك متخصصة إلى جانب بنك مصر الاجتماعي ، كما أنه لم يحدث أي تطور يذكر على أداء الخدمات المصرفية[3].

* **مرحلة انفتاح البنوك (1974-1982)**: شهدت هذه المرحلة بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي ، حيث تم إلغاء قرار التخصيص الوظيفي لبنوك الصادر سنة 1971، أيضا تأثر هيكل الجهاز المصرفي من عدة جوانب أهمها :إنشاء بنوك الاستثمار والأعمال لتقديم التمويل لخدمة الاستثمار، والسماح بوجود بنكين مشتركين بين مصر والدول العربية لتمويل التجارة والتنمية ، ووجود بنوك لا تخضع لرقابة البنك المركزي وغير مسجلة لديه وتنظمها قوانين خاصة مثل : المصرف العربي الدولي والمصارف الإسلامية[4]

* **مرحلة ضبط أداء البنوك (1983/82-1990)** : اتخذت خلالها العديد من الإجراءات لمعالجة مظاهر الاضطرابات المصرفية التي حدثت بسبب الاندفاع السريع في الممارسات المصرفية والتي من بينها : تعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان ، وتقوية دور البنك المركزي في أحكام الرقابة على البنوك ، إضافة إلى

---

[1]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 293

[2]- على جمعة ، تاريخ معاملات البنوك المصرية ، على الموقع
http://www.cit4all.net/cit/index.php?option=com_content&view=article&id=6870:d-gomaa-transactions-of-the-legitimacy-of-the-egyptian-banks-100&catid=161:slid-show&Itemid=711&layout=default&date=2010-05-01 يوم 2010/03/15 على الساعة 17.52

[3]- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، مراحل تطور البنوك في مصر ، على الموقع
http://www2.sis.gov.eg/Ar/Economy/Finance/SOFBank/050301000000000001.htm يوم 2010/10/10 على الساعة 18.45

[4]- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد 03، المجلد 58، 2005، القاهرة ، ص 04

وضع ضوابط على منح الائتمان سميت بمراحل التوجيه الائتماني ، كذلك صدرت عدة تعديلات في إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والتي انتهت بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في ماي 1987[1].

* **مرحلة الإصلاح المصرفي الشامل(1990-1995)** :تعد بداية مرحلة التحرر والإصلاح الاقتصادي وفيها تم تحرير سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف ، وتغيير آلية تمويل عجز الموازنة العامة من خلال أذون الخزانة ، ومن التطورات الهامة أيضا دعم قدرة البنك المركزي على التدخل في حالة تعرض أحد البنوك لمشكلات تؤثر على مركزه المالي أو على مواجهة طلب المودعين . وأهم ما يميز هذه المرحلة هو أن الجهاز المصرفي أصبح أكثر تجاوبا مع التطورات الجارية حيث أخذ يلعب دورا مهما في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار وأذون الخزانة ن وشراء أسهم شركات قطاع الأعمال التي يتم خوصصتها .

وقد شهدت هذه المرحلة أول نقطة تحول في فعالية الأدوات النقدية لتعميق آليات السوق وهي تحرير أسعار الفائدة وترك تحديدها للبنوك سواء المدينة أو الدائنة .

* **المرحلة الراهنة من 1997 إلى 2009** : تم تبني عدد من السياسات والإجراءات لزيادة دور الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمار وجعل البنوك أكثر قدرة على التعامل مع متطلبات السوق ، حيث تم إعداد برنامج تنفيذي يستهدف إصلاح وتطوير البنوك وإعادة رسملتها ودمج الكيانات الصغيرة منها وتحقيق تطبيق كفء لقواعد الرقابة المالية والإشراف ، مع زيادة معدلات الائتمان حيث تتمثل أهم مكونات هذا البرنامج في[2] :

- وجود الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنك أو ما يسمى بحوكمة البنوك ، مما يضمن الدقة في تحديد المسؤوليات والرقابة وتقييم الأداء ، وكذلك الكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي .

- العمل على التنسيق بين سياسات إدارة الأصول والخصوم لكل بنك ، وتوزيع مخاطر محافظ الاستثمار والعمل على ضمان جودة المحافظ الائتمانية للبنوك وتحقيق أعلى معدلات ربحية ، وتطوير نشاط التجزئة المصرفية .

- تطوير نظم المعلومات بالجهاز المصرفي واستخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على انتهاء ربط وحدات الجهاز المصرفي بجهات الرقابة على البنوك، وربط الفروع بالمراكز الرئيسية لتوفير المعلومات الدقيقة .

- تطبيق نظم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة .

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، مرجع سبق ذكره

[2]- إيهاب إسماعيل ، الإصلاح المصرفي في مصر ، على الموقع http://dvd4arab.maktoob.com/archive/index.php/t-710419.html يوم 2010/03/13 على الساعة 20.57

- تقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة ، وتدعيم المراكز المالية للبنوك من خلال المتابعة والضغط لرفع الحد الأدنى لكفاية رأس المال .

- إصلاح هيكل الجهاز المصرفي من خلال تشجيع البنوك على الاندماج والاستحواذ .

ولقد شهد عام 2007 تشغيل أول شركة للاستعلام الائتماني بمشاركة أكثر من 32 بنك ، كما نجح طرح أول إصدار للسندات المقدمة بالجنيه المصري[1] ،والشكل الموالي فيه مخطط الجهاز المصرفي المصري حاليا

الشكل رقم (08) : الجهاز المصرفي المصري كما في 30 جوان 2009

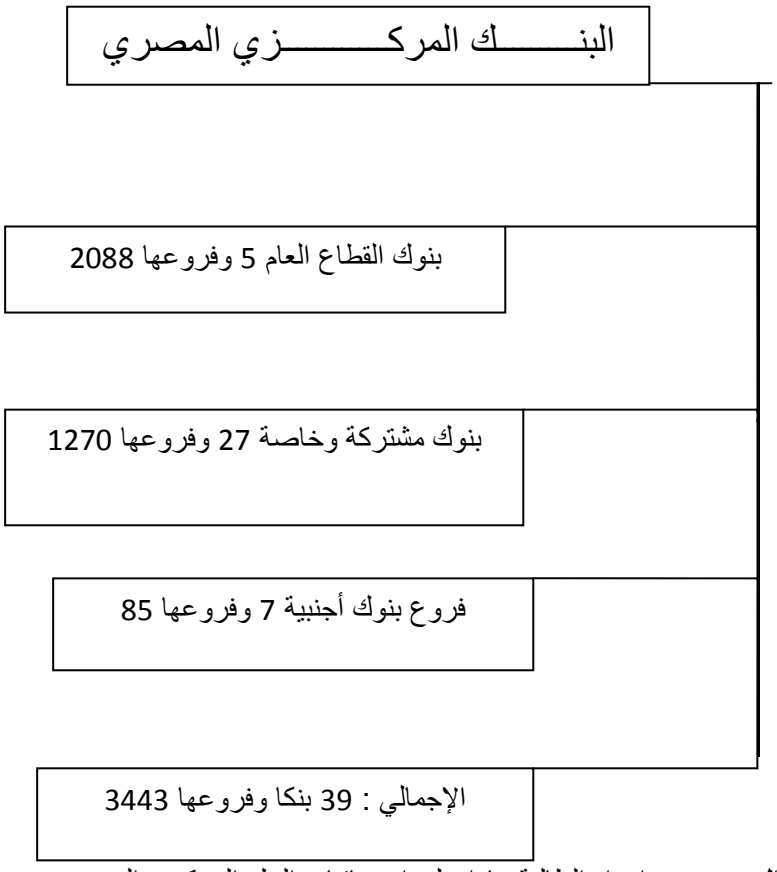

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات البنك المركزي المصري 2009

المطلب الثاني : واقع القطاع المصرفي المصري

[1]- خالد حسن ، شركة الاستعلام الائتماني المصري صمام امان ضد القروض المتعثرة ، على الموقع http://www.cit4all.net/cit/index.php?option=com_content&view=article&id=1911:credit-rating-information-and-a-safety-valve-against-the-defaulting-loans&catid=162:reportage&Itemid=53&layout=default&date=2010-12-01 يوم 2009/07/26 على الساعة 17.29

عند الحديث عن واقع القطاع المصرفي المصري، نتحدث عن القروض المتعثرة التي تعتبر من بين أهم و أكبر مشاكل القطاع المصرفي المصري، والتي ربما تضخمت صورتها وأصبحت حدثا إعلاميا متداولا وكانت بداياتها بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات [1] في السنة المالية 2001/2000 والذي أسفر عن رصد العديد من التجاوزات لعل من أهمها[2] :

- وجود تسهيلات ائتمانية ممنوحة لبعض العملاء تجاوز مجموعها للعميل الواحد 30%، وهذا يخالف القانون في المادة 37 مكرر من القانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1967 وتعديلاته.

- تجاوز الأرصدة المدينة لبعض العملاء الحدود المصرح بها لهم وكذا الضمانات المقدمة.

- إنهاء آجال العديد من التسهيلات والتأخر في تحديدها أو تصنيفها .

- الموافقة على زيادة حدود ائتمانية قائمة أو منح حدود جديدة لبعض العملاء، بهدف تغطية و احتواء تجاوزات قائمة بحسابات العملاء لم يتمكن البنك من تصفيتها .

- عدم كفاية أرصدة المخصصات للقروض، سواء كانت للقروض المنظمة أو غير المنظمة لمقابلة الالتزامات والأغراض التي كونت من أجلها .

وللإشارة فان هذه التجاوزات مازالت لحد يومنا هذا حديث وسائل الإعلام المصرية

وتبقى مصر من بين أكثر الدول العربية التي تعاني من ظاهرة القروض المتعثرة ، فمعهد التمويل الدولي صرح في بيان له أن مصر تتصدر قائمة الدول العربية من حيث حجم القروض المتعثرة إذ تحتل المرتبة الأولى في حجم القروض المتعثرة بالنسبة للتسهيلات الائتمانية خلال 2009[3]، وبالرغم من المشاكل العديدة التي يعاني منها القطاع المصرفي المصري كثقل كاهله بالقروض المتعثرة ، وعدم كفاية رأس مال المصارف المصرية ، وكثرة موظفيها ، وسوء جودة الأصول ، وارتفاع تكاليف التشغيل ، ونقص أنظمة إدارة المخاطر إلا انه بداية من 2004 دعم البنك الدولي للإنشاء والتعمير إصلاح القطاع المالي في مصر من خلال قرضي سياسة التنمية المتعاقبين[4] بتمويل قدره 500 مليون دولار أمريكي للقرض الواحد .

هذا الإصلاح الذي اعتمده رئيس الجمهورية في سبتمبر 2004 تم تنفيذه في الفترة 2005-2008 حيث جرى تصميم برنامج يحقق زيادة مشاركة القطاع الخاص ، وتعزيز الوسطاء والأدوات والمنتجات المالية ... كما انه

[1]- من الأرشيف للجهاز المركزي للمحاسبات المصري متوفر على الموقع http://www.cao.gov.eg/ يوم 2009/04/11 على الساعة 18.52

[2]- محمود عبد العظيم ، الفساد في القطاع المصرفي المصري ، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 2504، الأربعاء 15 جوان 2009، على الموقع www.alwasatenews.com

[3]- إسماعيل حسن ، مصر الأولي عربيا في القروض المتعثرة ، على الموقع http://www.qatarshars.com/showthread.php يوم 2010/04/13 على الساعة 14.18

[4]- هذين قرضين تم تقديمهما من طرف البنك الدولي أطلق عليهما نفس الاسم وهو قرض سياسة التنمية

أضيف لهذين القرضين المشروع المصري للتمويل العقاري بمبلغ يقدر بحوالي 37.5 مليون دولار أمريكي . وقدم أيضا برنامج التمويل العقاري الميسور لمصر قرضا آخر بـ 300 مليون دولار أمريكي.

كل هذه المساعدات جاءت من أجل معالجة نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع المالي المصري[1]

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن من بين أهم النتائج التي حققتها هذه البرامج في الفترة المذكورة سابقا وحسب البنك الدولي للإنشاء والتعمير[2]، هي تحول القطاع المصرفي المصري من نظام خاضع لهيمنة الدولة إلى نظام أكثر قوة و كفاءة بقيادة القطاع الخاص . فلأول مرة في التاريخ الحديث يصبح القطاع المصرفي المصري مملوكا في غالبيته للقطاع الخاص ، ومنفتحا في مجالات المنافسة من خلال خوصصة رابع أكبر بنك مملوك للدولة و هو بنك الإسكندرية وتصفية 94%من الأسهم المملوكة للدولة في بنوك مشتركة ، هذا بالإضافة إلى عمليات دمج القطاع المصرفي وتقليل عدد البنوك من 57إلى 39 بنك .

وتمثلت انجازات أخرى في إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية والمؤسسية للبنوك المتبقية المملوكة للدولة ويتجلى هذا في تسوية 60%من القروض المتعثرة في ذمة شركات قطاع الأعمال العام ، إعادة الهيكلة التشغيلية للبنوك التجارية الحكومية في أربعة مجالات حيوية : الموارد البشرية ، التطوير ، إدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات[3]

المطلب الثالث : تقييم تحرير الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي المصري

وفقا لبيان البنك الدولي للإنشاء والتعمير فان الإصلاحات الأخيرة التي قامت بها مصر قرابة عقد ونصف عقد من الزمن . ساهمت في وضع مصر على خريطة البلدان الجادة في تطبيق الإصلاحات ، حيث جاءت مصر للعام الثالث على التوالي بين أفضل عشر بلدان مطبقة للإصلاحات في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2010[4] . ومن أجل الوقوف أكثر على هذه الإصلاحات ونتائجها في القطاع المصرفي يمكن الاستدلال عن ذلك من خلال مؤشرات أداء البنوك العاملة في مصر حسب آخر الإحصائيات المنشورة من طرف البنك المركزي المصري[5]

- **كفاية رأس المال** : بمقتضى هذا المعيار تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري – عدا فروع البنوك الأجنبية - وعددها 32 بنك بالحفاظ على نسبة رأس المال من ناحية الأصول والالتزامات مرجحة

[1]- فاروق العقدة ، مصر أهم الأسواق العربية في المنطقة ، على الموقع http://www.m-e-c.biz/arab/ يوم 2009/03/02 على الساعة 20.37
[2]- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مصر صمود أمام الأزمة المالية من خلال نظام مالي سليم ، على الموقع http://siteresources.worldbank.org/BODINT/Resources/IBRD_Arabic.pdf يوم 2009/02/10 على الساعة 20.56
[3]- منتديات المجموعة المصرية للخدمات المالية على الموقع http://www.esgmarkets.com/forum/index.php يوم 2010/09/02 على الساعة 10.00
[4]- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعالم العربي 2010 على الموقع http://arabic.doingbusiness.org/reports/special-reports/ يوم 2010/12/30 على الساعة 11.23
[5]- للعلم تنتهي السنة المالية في مصر في 30 جويلية

بأوزان المخاطر من ناحية أخرى ، بحيث لا تقل هذه النسبة عن 10% وتشير نتائج متابعة البنوك بمصر . التزام البنوك بهذا المعيار كالتالي[1] :

* تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة 14.3 % مقابل 10.0 كحد أدنى مقرر ، مع العلم أن هناك اختلافا بين البنوك بالنسبة للحد لأدني ، حيث بلغ عدد البنوك التي يتراوح الحد الأدنى فيها بين(10%- 15%) 14 بنكا أما تلك التي يزيد فيها عن 15% فعددها 17 بنكا ، والشكل الوالي فيه توضيح أكثر لهذا معيار كفاية رأس المال في جويلية 2009 :

الشكل رقم (09)

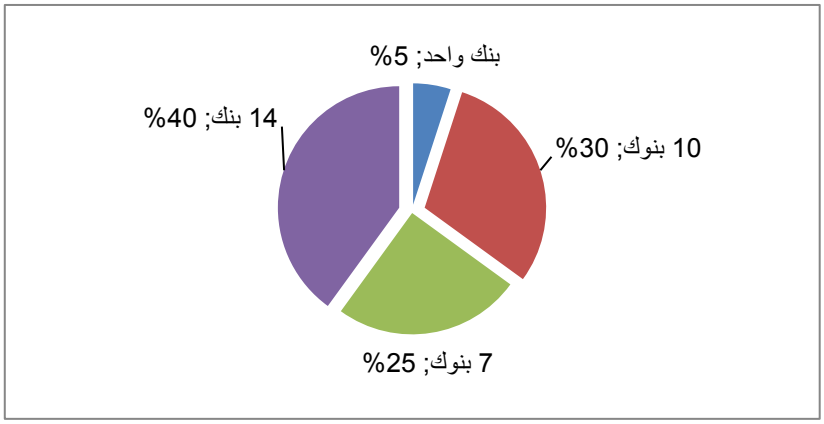

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2009/2008 ، ص 50

- **جودة الأصول** :أصدر البنك المركزي المصري بتاريخ 24 ماي 2005 قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات ، وشملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات ، آخذا في الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للعميل ، وكذا القروض الممنوحة لأغراض استهلاكية ، والقروض العقارية للإسكان الشخصي إضافة إلى القروض للأنشطة الاقتصادية الصغيرة[2].

- **الربحية** : قامت معظم البنوك المصرية في 2010/2009 بتدعيم القاعدة الرأسمالية لها من خلال الأرباح المحققة في العام السابق ، ويؤكد هذا الاتجاه (حسب البنك المركزي المصري) على اهتمام البنوك ، خاصة تلك التابعة لمجموعات مصرفية عربية أو أجنبية بالاستثمارات والفرص المتاحة في السوق المحلي وذلك في ضوء ما تحقق من إصلاحات اقتصادية في القطاع المالي والجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال .

[1]- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي لسنة 2009/2008 ، ص 50
[2]- المجلة الاقتصادية المصرية ، التطورات النقدية والمصرفية ، المجلد الخمسون ، العدد الثالث ، ص 64

وفيما يلي الجدول الموالي يحمل تلخيص لوضعية المصارف العاملة في مصر من خلال المركز المالي الإجمالي.

الجدول رقم (27) : المركز المالي الإجمالي للمصارف العاملة في مصر 2009/2008 (القيمة بمليون جنيه)

نهاية جويليـــــة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأصـــــول							
نقدية	5557	5412	6594	6813	7705	10261	11128
أوراق مالية واستثمارات في أذون على الخزانة منها	111337	137431	170659	193965	176098	201858	332597
صكوك البنك المركزي	-	-	-	21563	17617	-	-
أرصدة لدى البنوك في مصر	110874	116290	124986	121695	217363	278185	173482
أرصدة لدى البنوك في الخارج	29798	43290	51204	72554	124366	122792	77120
أرصدة الإقراض والخصم	284722	296199	308195	324041	335746	401425	429957
أصول أخرى	35650	34814	41990	42494	58645	68790	67709
أصـــــول = الخصـــــوم	**577938**	**633436**	**703628**	**761562**	**937923**	**1083311**	**1091993**
الخصـــــوم							
رأس المال	18155	20346	22949	27112	33037	37576	41550
الاحتياطات	11805	11454	12419	13418	12552	19763	21371
المخصصات	40099	44584	49541	5495	53469	62314	69784
سندات وقروض طويلة الأجل	14866	15012	14254	17526	26351	22285	22045
التزامات قبل البنوك في مصر	35579	29933	22671	21488	82616	98699	31004
التزامات قبل البنوك في الخارج	16247	103332	12262	8770	100006	13327	18195
إجمالي الودائع	403144	461697	519649	568841	649953	747199	809694
خصوم أخرى	38043	40078	49883	49457	69936	82148	78386

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الملاحق الإحصائية لتقارير البنك المركزي المصري 2009/2008،2008/2007

من الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة المستمرة في رأس مال المصارف كمجموعة ، وبالتالي زيادة نسبة الاحتياطات وكذا المخصصات ،وهذا من بين مقترحات لجنة بازل 2 والتي توصي بزيادة رأس المصارف من اجل زيادة نسبة كفاية رأس المال، مما يعني مؤشر ايجابي في صالح القطاع المصرفي المصري

- **الودائع** : نمت الودائع لدى البنوك بمقدار 62.5 مليار جنيه بمعدل 8.4%خلال السنة المالية 2009/2008 على عكس السنة المالية السابقة حيث نمت هذه الأخيرة بمعدل 15% ، أي ما يعادل 97.2 مليار جنيه ،كما

تركز نحو 74.4% من الزيادة الكلية في الودائع خلال سنة 2008/ 2009 في الودائع بالعملة المحلية أي ما يعادل 46.5 مليار جنيه، أما الزيادة بالعملة الأجنبية فقد اقتصرت على 16 مليار جنيه[1]

- **النشاط الإقراضي** : توسعت البنوك في نشاطها الإقراضي خلال سنة 2009/2008، حيث ارتفعت أرصدة الإقراض والخصم المقدمة منها بمقدار 28.5 مليار جنيه أي ما يعادل 7.1%، كما مثلت التسهيلات الائتمانية المقدمة للمشروعات الصغيرة 6.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية ، أما بالنسبة لتوزيع هذه التسهيلات حسب القطاع فالشكل الموالي فيه تفصيل لهذا

الشكل رقم (10) : التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي في نهاية جويلية 2009

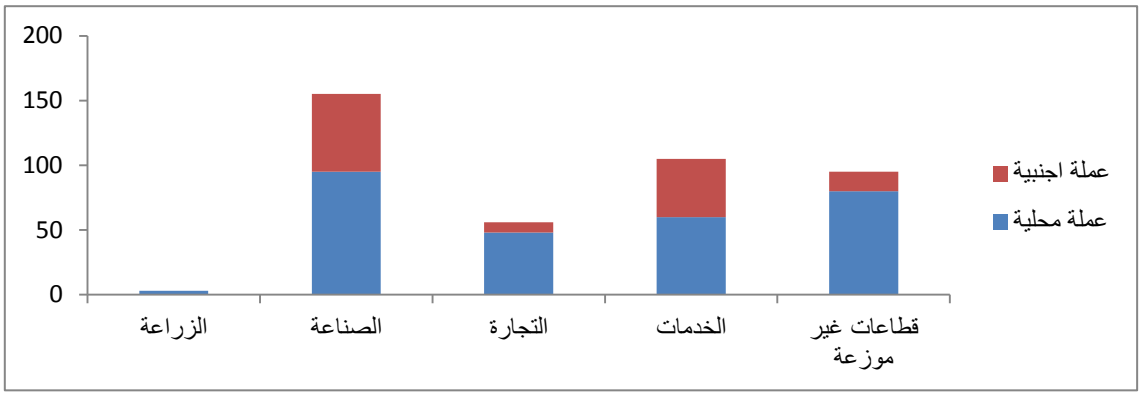

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2009/2008 ، ص 46

من هذا الشكل نلاحظ استحواذ قطاع الصناعة على جزء كبير من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك سواء بالعملة المحلية أو الجانبية يليه كل من قطاع الخدمات ثم التجارة على التوالي، ليأتي في الرتبة الأخيرة قطاع الزراعة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة أيضا إلى جانب الموارد البشرية والتقنيات الحديثة حيث أن هذان العنصران متكاملان ، إذ لابد من تدريب الكفاءات البشرية على استخدام التقنيات الحديثة التي أصبحت ضرورة حتمية من اجل رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية.

من حيث الاهتمام بتدريب الكفاءات البشرية ، فلقد عمد البنك المركزي المصري إلى إجراء العديد من الدورات التدريبية والتكوينية بهدف تكوين الكوادر المصرفية، خاصة في ظل وجود بنوك أجنبية واشتداد المنافسة بين المصارف المحلية والأجنبية [2] والجدول الموالي فيه إحصائيات بهذا الشأن

[1]- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الإحصاءات الاقتصادية القومية الودائع والائتمان المصرفي 2009/2008، على الموقع http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=202 يوم 2010/12/31 على الساعة 16.22

[2]- المجلة الاقتصادية المصرية، ، مرجع سبق ذكره ، ص 63

الجدول رقم (28) : عدد المشاركين في البرامج التأهيلية والتدريبية

	2008/2007	2009/2008
أولا: للعاملين بالبنك المركزي من خلال		
برامج المعهد المصرفي	**3602**	**2484**
تخصصية وإدارية ، حاسب آلي ، لغة انجليزية	2717	1948
برامج تأهيلية (تخصصية وادراية ، حاسب آلي ، لغة انجليزية)	885	536
جهات تدريب خارجية	**948**	**580**
تخصصية و إدارية ، حاسب آلي ، لغة انجليزية	929	569
برامج تاهيلية (تخصصية وإدارية ، حاسب آلي ، لغة انجليزية)	19	11
معمل الحاسب الآلي	**803**	**769**
بعثات للخارج	98	98
ثانيا : الوافدين من الخارج	**28**	**14**
الإجمالي	**5479**	**3945**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على تقرير البنك المركزي المصري 209/2008

بالنسبة للتقنيات الحديثة والتطورات التكنولوجية فلقد اهتم البنك المركزي أيضا وذلك ببذل العديد من الجهود من أجل تطوير نظم المدفوعات وزيادة استقرار وسلامة القطاع المصرفي ، فعلى سبيل المثال بدأ العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS) فقط في 2009 بالنسبة للتحويلات المصرفية. ولكن تشير البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي أن هناك إقبالا كبير من طرف المواطنين على هذا النظام حيث أن عدد العمليات التي تم تنفيذها بهذا النظام وفي الفترة جوان /مارس 2010/2009 بلغت 865.2 ألف عملية

الجدول رقم (29) :خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS)

خلال الفترة	عدد الرسائل المنفذة(بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون جنيه)	التغير خلال الفترة	
			العدد	القيمة
جوان /مارس 2008/2007	501915	2335903	124317	673297
جوان /مارس2009/2008	575310	1970008	73395	(360345)
جوان /مارس2010/2009	865173	10088088	289863	8112522

المصدر :المجلة الاقتصادية المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص 62

من الجدول السابق نلاحظ الزيادة المستمرة في عدد وقيمة العمليات المنفذة عن طريق هذا النظام من سنة إلى أخرى، بالرغم من أن هذا النظام بدأ العمل به في منتصف مارس 2009 فقط

عموما يمكن القول أن القطاع المالي المصري بشكل عام قد حظي بالعديد من الإصلاحات المتكاملة سواء من ناحية الموارد البشرية كما بينه الجدول أعلاه ، أو الإمكانيات المادية أو حتى التشريعات والقوانين اللازمة لزيادة الشفافية من أجل تحرير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته

المبحث الرابع :حالة الجزائر

تسعى الجزائر كبقية دول العالم التي مازالت لم تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة للانضمام إلى هذه الأخيرة ومن أجل هذا قامت الجزائر على غرار الدول العربية بالعديد من الإصلاحات في كل المجالات الاقتصادية بما فيها المجال المصرفي ، فهذا الأخير مر بعدة مراحل منذ الاستقلال وحتى الآن تبعا لاختلاف توجهات الدولة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول : التطور التاريخي للقطاع المصرفي الجزائري

لقد مر القطاع المصرفي بعدة مراحل منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، ولعل من اجل دراسة التطور التاريخي لهذا القطاع لا بد من الرجوع إلى بداياته الأولى والتي كانت في الفترة الاستعمارية .

- **النظام المصرفي خلال الإحتلال الفرنسي** : تمتعت الجزائر بنظام مصرفي إبان الفترة الاستعمارية ، حيث كان امتدادا حتمي للنظام المصرفي الفرنسي وهذه الميزة حصلت عليها الجزائر كمستعمرة فرنسية دون المستعمرات الأخرى، على اعتبار أن الجزائر اتخذت موطنا دائما وقارا للمعمرين المحتلين .

إلا أن هذا الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الحقبة ، كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم فخصصت جل المصارف لتمويل نشاطات التنقيب على البترول ، وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية ... [1]

- **النظام المصرفي في الجزائر المستقلة من 1962-1985** : يمكن أن نلخص المراحل التي مر بها النظام المصرفي الجزائري في ظل الجزائر المستقلة وقبل قانون النقد والقرض إلى[2] :

المرحلة الأولى (1962-1970): تم فيها تأميم المصارف الأجنبية وإقامة أولى المؤسسات المصرفية الوطنية بالتوازي مع الجهاز الأجنبي وفي عان 1967 تم تأميم المصارف المتبقية

[1]- بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ، ص 493
[2]- ثابت محمد ناصر ،إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، ص ص 10-12

- **المرحلة الثانية (1971-1979):** أدخلت خلال هذه المرحلة بعض الإصلاحات والتعديلات على النظام المصرفي وظهور الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للقرض والنقد والبنك الجزائري للتنمية لتعويض الصندوق الجزائري للتنمية ، فأسندت له مهمة تمويل الاستثمارات الإنتاجية المبرمجة في المخططات الوطنية خاصة المخطط الرباعي الأول والثاني .

•المرحلة الثالثة(1982-1985) : عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الوطنية الإنتاجية والمالية ، منها البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه البنك الفلاحي للتنمية الريفية ، وإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري باستثناء البنك التنمية المحلية ، و يمكن القول أن الجهاز المصرفي خلال هذه المرحلة كان بمثابة جهاز محاسب ومسير إداري بحت أكثر منه جهاز مصرفي حقيقي .

- النظام المصرفي الجزائري في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية :بسبب تدهور أسعار البترول سنة 1986 والأزمة التي لحقت بالجزائر في تلك الفترة، وما ترتب عنها من آثار مست جميع المجالات الاقتصادية ،سارعت الدولة الجزائرية لتبني جملة من الإصلاحات كان من بينها تلك التي مست مباشرة القطاع المصرفي، تمثلت أساسا في:

*** قانون القرض والبنك 1986** :بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 و المتعلق بنظام البنوك و القرض تم إدخال نظام اصلاحى جديد على الوظيفة البنكية، وقد كان هدف هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ الأساسية للنشاط البنكي، وهو من الناحية العلمية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية[1].

ويمكن أن نتعرف عن أهم الأفكار التي تضمنها هذا القانون من خلال النقاط التالية :

- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية.

- وضع نظام بنكي علي مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ للقروض و بين نشاطات البنوك التجارية.

- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار و توزيع القروض[2].

* **قانون استقلالية البنوك 1988 :** كان في قانون 1986بعض النقائص والعيوب وبسببها لم يتماشى هذا القانون مع بعض الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية ، خاصة بعد القانون التوجيهي سنة 1986 [3]، وبالتالي كان لابد من تكييف قانون يتماشى وهذه الإصلاحات ، وفي هذا الإطار جاء القانون 88-06 المؤرخ

---

[1]-

[2]- أحمد نزيم،السياسة النقدية –حالة الجزائر – منتدى التمويل الإسلامي على الموقع http://islamfin.go-forum.net/t593-topic يوم 2010/04/15 على الساعة 12.51

[3]- الطيب ياسين ، النظام المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية ، ص 49

في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 ، ومن بين أهم القواعد والمبادئ التي قام عليها قانون 88-06 نجد[1]:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل ، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية .

* قانون النقد والقرض 1990:على الرغم من التعديلات التي جاءت في قانون 1988 اتضح أنها لا تتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة ، فجاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10المؤرخ في 1990/04/14 إذ يعتبر القانون فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ومنه الإصلاح المصرفي ،حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية ، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية التي تكرست عبر برامج التعديل الهيكلي ثم تدعمت بالقوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي ،خاصة مع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في افريل 1994 لإقامة سياسة نقدية اكبر صرامة ، وعليه زادت القيود على النظام المصرفي سيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري ، واستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة .

و نجد من بين أهم أهداف قانون النقد والقرض(90-10) مايلي[2]:

- إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك
- وضع نظام مصرفي عصري وفعال في تعبئة وتوجيه الموارد
- عدم التمييز بين الأعوان الاقتصادية في منح القروض

وفيما يلي الشكل الموالي الذي يبين الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي الجزائري

[1]- بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، مرجع سبق ذكره ، ص 495

[2]- عبد المجيد قدي ،فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية حالة النظام الضريبي الجزائري 88-95 ، ، ص 278

الشكل رقم(11) : الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي الجزائري

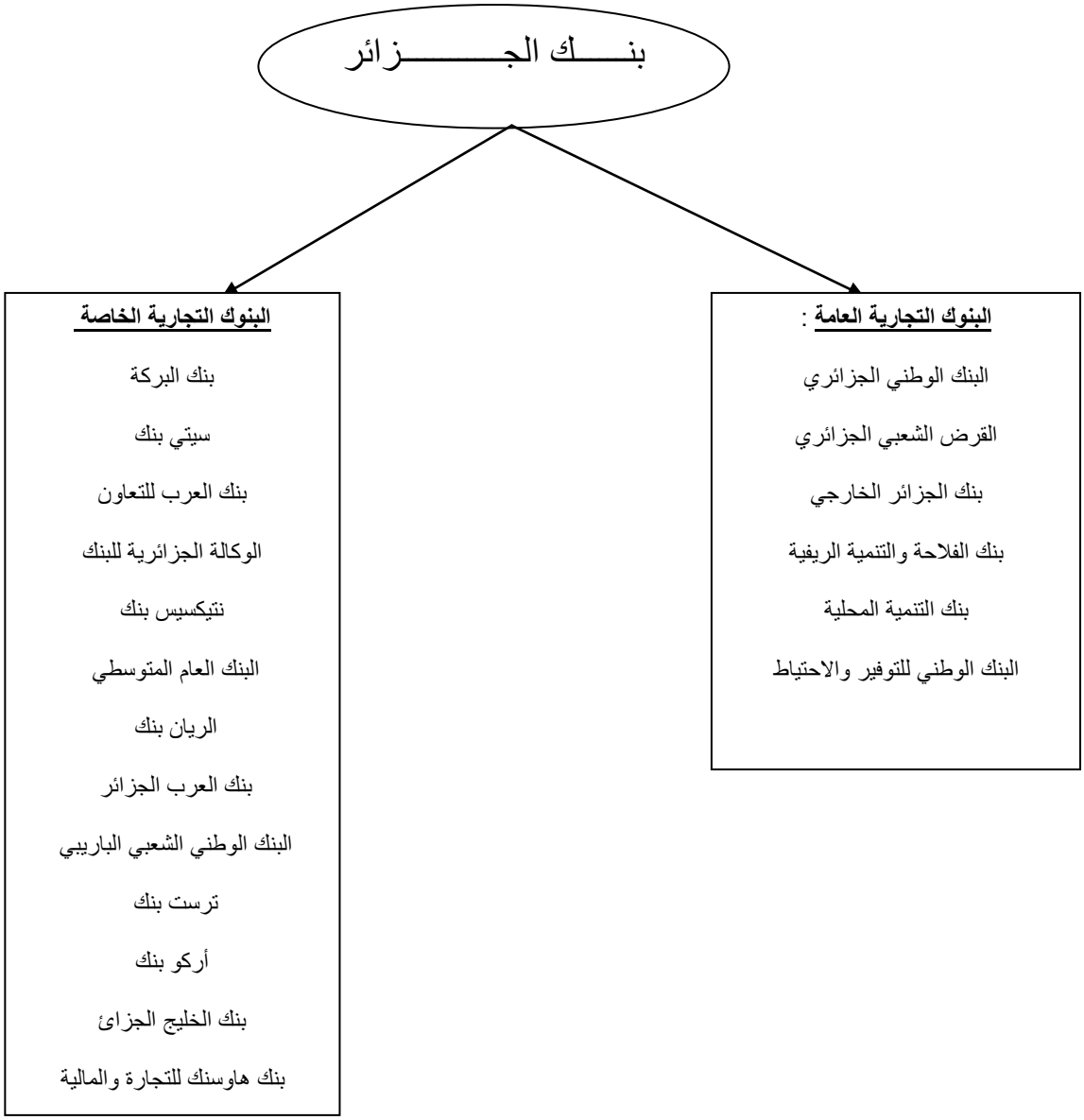

المصدر : طارق خاطر ،قوى التغيير الإستراتجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك ، ص 12

المطلب الثاني :تقييم واقع القطاع المصرفي الجزائري

من أجل دراسة واقع القطاع المصرفي الجزائري لا بد من الوقوف على بعض المؤشرات التي تعتبر بمثابة المرشد على وضعية أي قطاع مصرفي

1- مدى تكييف النظام المصرفي مع مقررات لجنة بازل : هناك عدة معايير يمكن أن نستند عليها ومنها :

- كفاية رأس المال :بدأ العمل بنسبة كفاية رأس المال والمقدرة ب 8% حسب لجنة بازل (الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به من طرف البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل)

من طرف البنوك التجارية العاملة في الجزائر مع نهاية شهر جوان 1995 ، وفي الحقيقة أن كل البنوك الجزائرية تلتزم بهذه النسبة فعليا منذ2003 مع وجود الاختلاف من بنك لآخر[1]

- القواعد الرأسمالية في البنوك الجزائرية :إن تسجيل الجزائر لنسبة زيادة بلغت 3747 ألف دولار خلال (2006-2007) يعكس سعي البنوك التجارية إلى زيادة رؤوس أموالها من أجل زيادة التوسع في نشاطها ، والتمكن من الوفاء بالتزاماتها فيما يخص احترام قواعد الحذر وعلى رأسها معدل كفاية رأس المال[2] والجدول الموالي يوضح هذا

الجدول رقم (30) : القواعد الرأسمالية للبنوك التجارية العامة في الجزائر

البنوك التجارية العامة	حجم رأس المال
البنك الوطني الجزائري	14.60
القرض الشعبي الجزائري	25.30
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	33.00
بنك الجزائر الخارجي	24.50
بنك التنمية المحلية	13.39
البنك الوطني للتوفير والاحتياط	14.00

المصدر : لعراف فايزة ، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، ص 131

2- الإشراف والرقابة المصرفية : في الحقيقة يقوم البنك المركزي الجزائري بالعديد من الجهود من أجل تعزيز الإشراف والرقابة على البنوك الناشطة في الجزائر . وتوجت جهود الجزائر في تنظيم جهازها المصرفي باعتراف دولي، فقد حضيت في 2003/06/30 بقبول طلبها بالانضمام إلى بنك التسويات الدولي لتكون ثاني دولة عربية بعد المملكة العربية السعودية وإفريقيا بعد جنوب إفريقيا تنضم إلى هذا البنك ،مما يسمح لها بالاستفادة من الخبرة الطويلة لبنك التسويات الدولية في مجال الرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية ، ولقد ارتكزت تلك الجهود حول النقاط التالية[3] :

* تعزيز نشاطات الرقابة الميدانية ونظام الإنذار
* تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك
* تدعيم شروط اعتماد البنوك ممارسة المهنة المصرفية
* تدعيم الموارد المادية والبشرية المتخصصة وتكوينها
* الاهتمام بمحاربة غسيل الأموال والأنشطة غير المشروع

[1]-Banque d'Algérie ,l'évolution économique et monétaire en Algérie annee2003,media banque, numéro special,novembre2004,p 13

[2]- لعراف فايزة ، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل ، ،ص 131

[3]- بوراس أحمد ، عياش زبير ،الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية ، ص ص 16-17

والجدير بالذكر أن جهاز الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية شهد تعزيزا معتبرا خلال سنة 2009 لاسيما من خلال تدعيم صلاحيات بنك الجزائر الذي قام بإيداع شكاوى لدى المحاكم المختصة ضد 10 بنوك و 56 متعاملا اقتصاديا بسبب مخالفات تمس عمليات التجارة الخارجية، و قدر المبلغ الإجمالي للعمليات التي شملتها هذه الشكاوى ب1.1 مليار دج حسب وثيقة نشرها بنك الجزائر بمناسبة عرض محافظه "محمد لكصاسي" للسياسة المالية2010 للجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، وقد قام مفتشو بنك الجزائر بفحص 20.400 ملف توطين عبر 12 بنك خاص و 5 بنوك عمومية مما سمح لهم بتسجيل 19 محضر معاينة لمخالفات تمس عمليات للتجارة الخارجية بقيمة944 مليون دج، و استلم المفتشون خلال 2009 أيضا 267 ملف توطين "غير مصفى" من قبل المديرية العامة للصرف، قاموا على إثرها بتحرير 56 محضر مخالفة تمس عمليات بـ644 مليون دج .أما عمليات "الرقابة بعين المكان" و التي تهدف لمراقبة ظروف عمل الوكالات البنكية الجديدة و المؤسسات المالية فبلغت 71تدخلا خصت في معظمها فتح56 وكالة جديدة وتحويل14 وكالة ،أما الرقابة على أساس المستندات التي تشكل حسب بنك الجزائر ركيزة نظام الإنذار المبكر الذي من شأنه ضمان رقابة مصرفية أنجع فقد شملت 26 بنكا و مؤسسة مالية أفرزت ملاحظات تتعلق بالتأخر في إرسال المعطيات و عدم احترام المعايير و عدم انسجام التقارير[1].

3- النظام المصرفي الجزائري ومحاولة مسايرة التكنولوجيا في العمل المصرفي : حاول النظام المصرفي الجزائري مسايرة التكنولوجيا في العمل المصرفي من خلال استعمال كل من : بطاقات الصرف الآلي و البطاقات البنكية الدولية [2]، وفي استطلاع لجريدة المساء[3] أحصت هذه الأخيرة أن استعمال بطاقات الدفع الالكتروني تعرف تعثرا منذ انطلاق استخدامها في 2005 حيث تحصي شركة "ستيم" الشركة المنتجة لهذه البطاقات توزيع 6.6 ملايين بطاقة منها 6 ملايين لبريد الجزائر و600 ألف بطاقة لـ 17 مؤسسة مصرفية وربما يعود هذا لتخوف المواطن الجزائري من استعمال مثل هذه البطاقات نظرا لنقص ثقافة التجارة الالكترونية لديه ، كما أن استعمال هذه البطاقات يقتصر على فئة معينة من المجتمع الجزائري ، وللعلم فلقد تأسس في عام 2006 نظام التسوية الجزائري حيث يعتبر من بين الإصلاحات المهمة التي تم تنفيذها في النظام المصرفي في 2006 فهو المسئول عن التحويل السريع الالكتروني السريع للمدفوعات الضخمة .

وبالرغم من هذا ،إلا إن القطاع المصرفي الجزائري يعتبر غير مستغل ، حيث يملك حوالي 15%من السكان فقط بطاقات الصرف الآلي ، كما أن الكثافة المصرفية تقدر بـفرع مصرفي واحد لكل 30 ألف شخص[4] وللعلم

[1]- منير سالمي ،الرقابة للبنوك الجزائرية 2009، يومية المجاهد على الموقع http://www.elmoudjahid.com/ar/archive/tag/1364 يوم2010/10/13 على الساعة 2058

[2]- سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة ، مجلة الباحث العدد ، 3، 2003،ص ص 3-4

[3]- نوال حسين ، البطاقات الالكترونية في الجزائر ، جريدة المساء على الموقع

[4]- تقرير بيت الاستثمار العالمي "غلوبل" على الموقع ?http://www.alghad.com/index.php/rss/frame.php?news=38507يوم 2010/04/15على الساعة 19.26

فإن الفروع المصرفية في نهاية ديسمبر 2008 قد بلغت 1301 فرع مصرفي مقارنة بـ 1233 فرع في نهاية 2007.[1]

4- القروض المتعثرة :في هذا المجال فلقد أعادت الخزينة في 2007 شراء القروض المتعثرة التي منحتها البنوك المملوكة للدولة إلى المؤسسات العامة على مدار الفترة مابين 1990-2002 والتي استحوذت على حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي ، وكان من بين الإصلاحات في هذا المجال استبدال القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات العامة بدعم ممنوح لها من موازنة الحكومة لعام 2005 والجدير بالذكر أن القروض المتعثرة قد بلغت **في** عام 2007 حوالي 38% من محفظة قروض البنوك العامة [2] .

5- المركز المالي للمصارف العاملة في الجزائر : منذ عام 2002 وحتى عام 2007 زاد إجمالي المطلوبات للبنوك بمعدل نمو سنوي بلغ 14.4%أي حوالي 6.5088 مليار دج في عام 2008 ، ويعزى هذا الارتفاع السنوي إلى زيادة الودائع بالطلب ، التي ساهمت بنسبة 39%من إجمالي المطلوبات ، حيث ارتفعت بنسبة 45.2%، كما شهدت الودائع الآجلة بالبنوك انخفاضا طفيفا بنسبة 0.1% والجدول الموالي يوضح لنا هذا

الجدول رقم(31): موارد المصارف العاملة في الجزائر من 2002-2009

الوحدة مليار دينار . نهاية المدة

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ودائع تحت الطلب	**642.166**	**718.905**	**1127.916**	**1224.4**	**1750.4**	**2560.8**	**2946.9**	**2502.9**
بنوك عمومية	**548.130**	**648.755**	**1019.819**	**1108.3**	**1597.5**	**2369.7**	**2705.1**	**2241.9**
بنوك خاصة	**94.038**	**70.130**	**108.025**	**116.1**	**152.9**	**191.1**	**241.8**	**261.0**
ودائع لأجل	**1485.191**	**1724.043**	**1577.456**	**1632.9**	**1649.8**	**1761.0**	**1991.0**	**2228.9**
البنوك العمومية	**1312.962**	**1656.568**	**1509.556**	**1575.3**	**1584.5**	**1671.5**	**1870.3**	**2079.0**
البنوك الخاصة	**172.229**	**67.475**	**67.900**	**57.6**	**65.3**	**89.5**	**120.7**	**149.9**
مجموع الموارد المجمعة	**2127.359**	**2442.948**	**2705.372**	**2960.6**	**3516.5**	**4517.3**	**5161.8**	**5146.7**
حصة البنوك العمومية	**87.5%**	**94.4%**	**93.5%**	**93.3%**	**92.2%**	**93.1%**	**92.2%**	**90.0%**
حصة البنوك الخاصة	**12.5%**	**5.6%**	**6.5%**	**6.7%**	**7.1%**	**6.9%**	**7.8%**	**10.0%**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

وكما نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد قيمة ودائع البنوك العاملة في الجزائر من سنة إلى أخرى ، غير اننا نسجل انخفاضا طفيفا في سنة 2009 قدر بحوالي 4.2 % ويعود هذا في الأساس إلى الانخفاض الذي عرفته أسعار المحروقات في هذه السنة ، كما نلاحظ أيضا أن حصة البنوك الخاصة تبقى ضعيفة حيث أنها لا تتجاوز 10 % ، و هذا يمثل مشكلة للقطاع المصرفي الجزائري بالرغم من تحسن هذه النسبة من سنة إلى أخرى ولكنه تحس متواضع

[1] -Rapport annuel de la Banque dAlgerie2009 p 90

[2]- لا توجد أي معلومات بخصوص القروض المتعثرة في التقارير الخاصة ببنك الجزائر

6-الائتمان : بالنسبة للائتمان فيتألف من ائتمان قصير الأجل، والائتمان متوسط وطويل الأجل، كما يمكن أن نقسمه أيضا إلى ذلك الموجه للقطاع العام و الخاص والجدول الموالي يوضح تطور الائتمان الموجه للاقتصاد في القطاع المصرفي الجزائري من 2002إلى 2009 حسب التقارير السنوية الصادرة من بنك الجزائر[1]

الجدول رقم (32): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب النضج وحسب القطاع2002-2009

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القروض حسب الأجل	1266.042	1379.473	1534.388	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1
قصيرة الأجل	627.980	773.568	828.337	923.3	915.7	1026.1	1189.4	1320.5
طويلة ومتوسطة الأجل	638.063	605.905	706.051	855.6	988.4	1177.6	1424.7	1764.6
القروض حسب القطاع	1266.042	1379.473	1534.388	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1
القطاع العام	715.5	791.694	859.657	882.4	847.0	988.9	1201.9	1485.9
القطاع الخاص	551.0	587.780	674.731	897.3	1057.0	1216.0	1413.3	1599.2

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على تقارير سنوية لبنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ النمو المطرد للقروض من سنة لأخرى ، فمن حيث الآجال نلاحظ أن توزيع القروض بين القصيرة ، المتوسطة وطويلة الأجل هو متذبذب بين السنوات . أما من ناحية توزيع القروض حسب القطاعات فنلاحظ أن القطاع العام كان أكثر حظا من القطاع الخاص ومع بداية 2005 إلى غاية 2009 انعكس الوضع

عموما يمكن القول أن القطاع المصرفي الجزائري و رغم كل الإصلاحات التي تبذلها الجهات المعنية من اجل تطويره إلا اقل ما يقال علية انه تقليدي ومازال ينقصه الكثير لكي يصبح في مصاف الدول المتقدمة

المطلب الثالث : مقارنة بين النماذج المختارة

من أجل المقارنة بين النماذج المختارة لابد من إسقاط نفس المؤشرات على هذه النماذج من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (33):بعض الإصلاحات في مجال السياسة النقدية والمصرفية قي الدول العربية

	تحرير أسعار	إزالة القيود	الاحتياطي	ملاحظات

[1]- نلاحظ بعض الاختلافات في الإحصائيات المقدمة من بنك الجزائر والجهات الأخرى مثل صندوق النقد العربي واختلاف ابيضا من سنة إلى أخري بالنسبة لنفس المصدر

	الفائدة	على الائتمان	الإلزامي حاليا	
الجزائر	نعم	نعم	من الودائع 8% بالعملة المحلية	- تم توحيد أسعار الفائدة للقطاع العام والقطاع الخاص في 1990 وتحرير أسعار الفائدة على الودائع وتم تحرير أسعار الفائدة على الإقراض خلال الفترة 1990-1995 - تم إزالة السقوف على الائتمان في 2000 - كانت نسبة الاحتياطي الإلزامي تعادل 6.5 % حتى نهاية 2007 وتمت زيادتها إلى 8% في 2008، وذلك من أجل مواجهة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في مناخ اقتصادي يتميز بسيولة فائضة مرتفعة في القطاع المصرفي
السعودية	نعم	نعم	13 % من إجمالي الودائع تحت الطلب و4 % من إجمالي الودائع الادخارية والآجلة	- يعد القطاع المالي متنوعا مقارنة ببقية الدول العربية ولكن يبقى حجم القطاع المصرفي محدودا ، وتعد المنافسة في سوق الودائع أهم من تلك التي توجد في سوق الائتمان - يسيطر القطاع المصرفي على القطاع المالي - يدير البنك المركزي السيولة المحلية من خلال الإيداع العام ، فمثلا تحول السلطات ودائع المؤسسات العامة من البنوك التجارية إلى البنك المركزي بهدف امتصاص السيولة المحلية - تمت زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي في 2007لتصبح 9% من مجموع الودائع تحت الطلب و 2% من مجموع الودائع الادخارية والآجلة بهدف مواجهة الضغوط التضخمية ، واستمرارا لجهود مكافحة التضخم فقد تمت زيادتها تدريجيا لتصبح13%منذ ماي 2008 - ولتحقيق نفس الغرض ، تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع من13 %إلى 7 % خلال الربع الأول في عام 2008
مصر	نعم	نعم	14%على الودائع المحلية و10 %على الودائع لأجل وعلى ودائع العملات الأجنبية	- تميز القطاع المالي بتحكم السلطات وتدخلها حتى أوائل التسعينات، واعتمد البنك المركزي على التحديد الإداري لأسعار الفائدة والائتمان المصرفي . - قامت السلطات بتحرير أسعار الفائدة على الودائع والائتمان في أوائل التسعينات بإزالة السقف على القروض. - خفضت السلطات نسبة الاحتياطي الإلزامي من 25% ثم 14%على الودائع بالعملة المحلية ومن 15 %إلى 10 % على الودائع بالعملة الأجنبية - تضمنت الإصلاحات تعزيز الرقابة على المصارف التجارية ، وأدت هذه الإصلاحات إلى تخفيض معدل التضخم و إلى تحسين ثقة المستثمرين مما أدى إلى تدفقات رأسمالية مهمة ز - قامت السلطات بمراجعة قانون البنك المركزي والمصارف و إلى تحديد استقرار الأسعار كهدف رئيسي في 2003

المصدر : من إعداد الطالبة بناءات على الملاحق الإحصائية للتقرير السنوي لصندوق النقد العربي 2009

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كلا من مصر ، الجزائر ، السعودية تشترك في تحرير أسعار الفائدة ، وإزالة القيود على الائتمان بينما نسبة الاحتياطي الإلزامي فإنها تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب سياسة الدولة في مواجهة الضغوط التضخمية

عموما يمكن القول وحسب رأي صندوق النقد الدولي أن مصر قد أحرزت تقدما ملحوظا في تحقيق إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تسارعت وتيرتها بعد عام 2004، حيث أدت هذه الإصلاحات إلى تقليص المخاطر على المالية العامة والمخاطر النقدية والخارجية ، والنجاح نسبيا في تجاوز الأزمة العالمية حتى الآن ، وهذا نظرا لاعتماد مصر سياسة نقدية داعمة قي مقاومة الضغوط المرتبطة بالأزمة ، فقد خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة الأساسية ست مرات بين شهري فيفري و سبتمبر 2009 .

وقد أدت المرحلة الأولى من إصلاحات البنك المركزي المصري (2004-2008) - تعزيز أعمال الرقابة ، ضبط الهيكلة وضبط الأوضاع ، وتنقية القروض المتعثرة – إلى خفض مواطن الضعف المالي . كذلك أدى الحد من الاعتماد على قنوات التمويل بالجملة في الأجل القصير بالسماح للبنوك المصرية بالالتفاف حول العديد من الآثار الجسيمة للأزمة، وبالتالي فان المرحلة الموالية من الإصلاحات (2009-2011) ترمي إلى تطبيق معايير لجنة بازل الثانية وتحسين فرص الحصول على الائتمان[1].

بالنسبة للسعودية ودائما حسب صندوق النقد الدولي فإنها كانت مهيأة تماما لمواجهة الأزمة العالمية الأخيرة بفضل الدروس المستفادة من التجربة التي خاضتها في منتصف الثمانينات من القرن الماضي عندما انهارت أسعار النفط وتعرضت المملكة لأزمة مصرفية حادة، وبالتالي أدى الحذر في سياسة المالية العامة إلى توفير الحيز اللازم لاتخاذ إجراءات قوية لمواجهة الأزمة العالمية.

كما ركزت عمليات مؤسسة النقد العربي على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وحفز النمو الائتماني ، وقد أبدى الجهاز المصرفي صمودا أمام الأزمة، فظلت البنوك رابحة رغم تراجع الأرباح المحققة بنسبة 10% في 2009 بسبب زيادة مخصصات القروض ، ولا تزال القروض المتعثرة منخفضة نسبيا ،رغم ارتفاعها في عام 2009، وتتيح نسبة كفاية رأس المال البالغة 16.5% هامشا كبيرا للوقاية من الصدمات المالية ،كما مر الائتمان المقدم للقطاع الخاص بمرحلة استقرار في 2009 بالرغم من وفرة السيولة[2] .

لا تزال الآفاق ايجابية بشكل عام ، لكن تبقى أهم المخاطر التي قد تواجه المملكة انخفاض أسعار البترول لأنها تعتمد بشكل كبير على الموارد الناتجة من الصادرات النفطية وهي على غرار الدول النامية اقتصادها يعتمد على جهة واحدة وغير متنوع

أما الجزائر فبالرغم من قيام السلطات الجزائرية العديد من الإصلاحات منذ أزمة النفط إلى وقتنا الحاضر اشتملت في مجملها مختلف القطاعات ، وقد حققت نتائج لا يمكن إنكارها أو التقليل من شأنها ،إلا أن الكثير من القطاعات ومنها قطاع المصارف لم يعرف نفس الوتيرة الإصلاح الضرورية لمواكبة حركة الانتقال من

[1]- صندوق النقد الدولي ، نشرة معلومات معممة رقم 10-49 يوم 14 مارس 2010على الموقع : www.imf.org
[2]- صندوق النقد الدولي ، نشرة معلومات معممة رقم 10-117 يوم 27أوت 2010على الموقع : www.imf.org

الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، كما أن هذا القطاع أقل ما يقال عليه أنه قطاع تقليدي ولا يواكب التطورات والتقنيات المصرفية الحديثة سواء من جانب الإمكانيات المادية أو حتى الموارد البشرية

خلاصة :

من خلال الشواهد الإحصائية التي تم ذكرناها ، ومن خلال أيضا دراسة واقع القطاع المصرفي العربي وإلقاء نظرة على بعض النماذج المختارة من الدول العربية ،كلها تدل على العموم أن القطاع المصرفي في الدول العربية حقق بشكل عام أداء جيد خلال خمس سنوات الأخيرة ، حيث تحسنت معدلات كفاية رأس المال وتراجعت القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض مع تحسن نوعية المحافظ الائتمانية لدى المصارف ، و كان من المتوقع أن تستمر اتجاهات الأداء الجيد للقطاع المصرفي في الدول العربية ، غير أن تطورات

الأزمة أثرت بصورة سلبية على معدلات نمو الاقتصاديات العربية بوجه عام ، وعلى نمو وتوسع القطاع المصرفي والمالي بوجه خاص ،وان كانت بدرجات متفاوتة في الدول العربية .

وفي ظل استمرار آثار الأزمة فان الدول العربية مدعوة لتكثيف جهودها في مجال القطاع المصرفي على ثلاث مستويات ن فالمستوى الأول يتعلق بتطوير وتعميق الدور التنظيمي والرقابي في الأنظمة المصرفية المحلية وذلك للتصدي للمخاطر النظامية والناجمة عن هذه الأزمة ، ويتعلق المستوى الثاني باتخاذ سياسات نقدية ومالية تساند تواجد السيولة في السوق واستمرار النمو الاقتصادي ، أما المستوى الثالث فيتعلق بالتعاون النقدي والمصرفي بين الدول العربية .

الخاتمة العامة

خـــاتمة

ليس من البلاغة أو المبالغة أن يقال أن العمل المصرفي اليوم يمثل عصب التجارة العالمية ، وبالتالي فان هذا البحث قد استهدف موضوع في غاية الأهمية ، يعالج آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي العربي و أهم التحديات التي تواجه المصارف العربية في ظل هذا التحرير، واندماج أسواق المال العالمية، وكيفية وضع آليات واستراتجيات لتحديث العمل المصرفي والارتقاء به للمستوى المطلوب من أجل التكيف مع هذه التحديات .

ويتضح كل هذا من خلال طرح إشكالية البحث التي تتعلق بكيفية تأثير تحرير تجارة الخدمات المالية ومنها المصرفية على القطاع المصرفي العربي ، وما مدى ملائمة هذه الاتفاقية مع الوضع الحالي للقطاع المصرفي العربي ، وما هي أهم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لإصلاح القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي على وجه الخصوص .

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات التي حاولنا من خلالها إبراز الأهمية البالغة للقطاع المصرفي في الاقتصاديات الوطنية ، وما يتمتع به من مكانة مهمة ضمن الإصلاحات المعتمدة للاقتصاديات العربية ككل باعتباره شريان الاقتصاد الوطني ، حاولنا تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية :

- التطور التاريخي لتحرير تجارة الخدمات على المستوى الدولي ، وهذا انطلاقا من النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية منذ آدم سميث حتى الوصول إلى مرحلة المناداة بتحرير التجارة الدولية ككل ، ومن ثم بداية الاهتمام بالخدمات والمطالبة بتحرير تجارتها من قبل الدول المتقدمة أول مرة في الجولة الأخيرة من مفاوضات الجات ، ثم ظهور المنظمة العالمية للتجارة كأحد أدوات العولمة في المجال التجاري ، هذه الأخيرة التي تسعى الدول العربية جاهدة لكسب تأشيرة الانضمام إليها لتفادي العزلة الدولية ، فمنها من تحصل على ذلك مثل السعودية ومصر ومنها مازال في إطار المفاوضات كالجزائر مثلا ، كما أن المنظمة العالمية للتجارة لا تعتبر نهاية العمل الدولي في مجال تحرير التجارة الدولية ولكنها بمثابة انطلاقة جديدة لمزيد من العمل الدولي في مجال تحرير التجارة الدولية وطرح موضوعات جديدة لم يتم التطرق لها من قبل، كنتيجة للتطورات الحاصلة ومن أبرزها العولمة المصرفية ، وظهور الحاجة إلى خدمات ووظائف جديدة للمصرف لم يعرفها من قبل .

- واقع القطاع المالي العربي من خلال إلقاء نظرة على وضعية الاقتصاد العربي بشكل عام والانتقال إلى الوضع الحالي للقطاع المالي عن طريق معرفة حالة أهم مكونات هذا القطاع من أسواق رأس المال ، وشركات التأمين ، و ظاهرة صناديق الاستثمار التي تعرف انتشارا واسعا في الدول

العربية ، بدون إهمال أهم حدث اقتصادي منذ بداية القرن الحالي وحتى يومنا هذا ، أو ما أطلق عليها أزمة القرن الواحد والعشرين ، وهي أزمة الرهن العقاري الأمريكية التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة مالية عالمية ضربت اقتصاديات غالبية دول العالم ، ومازالت آثارها النهائية لم تتضح لحد الآن ، حطمت هذه الأزمة العديد من الأساطير الاقتصادية التي كانت سائدة لفترة طويلة ، كما لفتت الانتباه إلى ضرورة المشي في طريق آخر أو العودة إلى نمط جديد من المعاملات المالية والمصرفية يختلف على تلك التقليدية.

- دراسة القطاع المصرفي العربي وهو لب الموضوع ، و محاولة التركيز على وضعه الحالي من خلال إبراز أهم المشاكل التي يعاني منها ، و سماته العامة ، مع الإشادة بالإصلاحات التي قامت بها الدول العربية في هذا المجال ، وما حققته من نتائج جراء هذه الإصلاحات ، بالإضافة إلى التحديات التي مازالت تواجه المصارف العربية بشكل عام .

ومن أجل الوقوف أكثر على هذا القطاع حاولنا أخذ عينة من الدول العربية ودراسة قطاعاتها المصرفية ، فحاولنا اختيار نماذج مختلفة من الدول العربية مثل السعودية كنموذج على الدول العربية الغنية والتي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما اخترنا مصر كنموذج للدول العربية غير المصدرة للنفط وهي أيضا منضمة، أيضا الجزائر كنموذج للدول المعتمدة على الايرادات النفطية ولكن لا تعتبر من الدول الغنية كما هي مثال عن الدول التي مازالت في طور الانضمام

نتائج البحث : من خلال هذا البحث وصلنا إلى النتائج التالية والتي تثبت أو تنفي الفرضيات التي طرحناها بداية هذا البحث :

1 - الفرضية الأولي : وقد تم التأكد من عدم صحتها جزئيا فاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فعلا جاءت بناءا على أوضاع اقتصاديات الدول المتقدمة ، غير أن هذه الاتفاقيات تراعي أيضا الدول أوضاع الدول الأقل نموا ، وهذا بمنحها حق التدرج في التحرير، وأيضا تحديد الالتزامات التي تتلاءم مع أوضاعها بشكل مؤقت ليتم التحرير كليا والالتزام بكافة الاتفاقيات بعد مرور الفترة الزمنية المتفق عليها .

2 - الفرضية الثانية : والتي اثبت صحتها فبالفعل بذلت الدول العربية الكثير من الجهود لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي ، ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل ، وقد مكن ذلك غالبية الدول العربية من تحقيق إصلاحات تضمنت تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود على الائتمان و تحسين الرقابة المصرفية وتقوية الإطار التنظيمي والقانوني للقطاع المصرفي من خلال تبني قوانين مصرفية جديدة والارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية .

كما ركزت هذه الإصلاحات على استقلالية البنوك المركزية في اختيار الأدوات المناسبة لإدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى توجه الدول العربية نحو تقليص دور وهيمنة القطاع العام على المصارف من خلال الخوصصة والانفتاح على الأسواق العالمية

- الفرضية الثالثة : هذه الفرضية اثبت عدم صحتها جزئيا ، فأوضاع الاقتصاد العربي بشكل عام وقطاعه المصرفي بشكل خاص تجعل التحرير تكون آثاره السلبية أكثر من الايجابية ، ولكن هناك بعض الاستثناءات التي تحد من هذه الآثار السلبية ، وهذا ما استنتجناه من مؤشرات أداء القطاع المصرفي لبعض الدول العربية التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة كالسعودية ومصر مثلا ويعود هذا لأن هذه الاتفاقية تراعي أوضاع الدول النامية ، وتمنح لها فترة زمنية يسمح لها فيها التدرج في التحرير والإعفاء من بعض الالتزامات التي قد تضر بها، كما أن التحرير والذي يعتبر شرط للانضمام باعتباره من بين الاتفاقيات التي تنص عليها المنظمة العالمية للتجارة والتي تنص أيضا أنه بمجرد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كل الاتفاقيات يتم الموافقة عليها بشكل آلي وبالتالي فان هذا الأمر أصبح فعلا أمر مفروض لامناص منه .

عموما فإن هذا البحث قد أفضى الخروج بجملة من النتائج نورد أهمها :

- إن المنظمة العالمية للتجارة أصبحت جزءا من واقعيا من العالم الذي نعيشه ، ولا تستطيع الدول العربية التي لم تنضم إليها أن تبقى معزولة عنها لأمد طويل ، ومن هذا المنطلق لابد من دراسة الموضوع على أنه حقيقة واجبة المواجهة عاجلا أو آجلا ، وضرورة تبني موقف ايجابي من أجل استغلال الإمكانيات المتاحة وتطبيق الإجراءات العملية حتى يكون الاقتصاد العربي عنصرا فاعلا لا متلقيا فقط.

- بالرغم من الإمكانيات الهائلة للوطن العربي إلا أن اقتصادياته تعتبر ضعيفة مقارنة بإمكانياته، ولكن حققت الدول العربية نتائج جديرة بالتنويه في السنوات الأخيرة من تخفيض للمديونية الخارجة وزيادة الصادرات العربية حيث أن من أهم أسباب ذلك ارتفاع أسعار النفط في 2007 والنصف الأول من 2008 بدرجات قياسية ، كما أن التعاون الاقتصادي العربي أيضا يعرف تحسنا ولو بشكل بطيء كطريقة لمحاولة تحقيق التكامل بين الدول العربية وبالتالي تحقيق حلم الوطن العربي ولو في المجال الاقتصادي مادام استحال تحقيقه في المجال السياسي.

- بالرغم من أن القطاع المصرفي يحتل أهمية كبيرة في القطاع المالي في جميع الدول العربية ، إلا أن أهميته في أسواق المال لا تزال محدودة من جانب تخصيص الموارد الرأسمالية وإعادة توجيه المدخرات الجديدة وتدفقات الاستثمارات المحلية .

- أكثر أولويات الدول العربية هي إصلاح وتحرير أنظمتها المالية والمصرفية بغض النظر عن الانفتاح على المنافسة الخارجية ، كما يجب على الدول العربية أن تولي اهتماما بالغا إلى ضرورة توفير إجراء تشريعي يوضع أساسا لتقديم أنواع جديدة من الخدمات والوسائط غير المتوفرة في الدول العربية .

- من الخطأ عدم وضع الحدود الزمنية اللازمة لتحقيق التقدم المطلوب واستكمال الإصلاحات المسطرة .

- إن تحرير الخدمات المالية وما يتطلبه هذا التحرير من تحرير لحساب رأس المال وأسعار الفائدة ...لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار وضعية البلد ودرجة إصلاحاته الاقتصادية ، ومن ثم فلابد من التدرج في التحرير بالموازاة مع الإصلاحات المعتمدة على القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع المالي والمصرفي.

- تختلف اقتصاديات الدول العربية وخاصة قطاعاتها المالية بين تلك التي خطت خطوات كبيرة في الإصلاح وبين تلك التي تعرف تباطؤ كبيرا وتأخرا صارخا وتخلفا شديدا في إدخال هذه الإصلاحات حيز التنفيذ وتطبيقها الفعلي في الميدان .

- كان من المتوقع أن تحقق المصارف العربية نتائج أفضل بفضل الإصلاحات المتبناة من طرف الدول العربية ، ولكن تطورات الأزمة العالمية وما أدت إليه من شح السيولة النقدية لدى المصارف التجارية في معظم الدول المتقدمة ، وزيادة مخاطر انهيار القطاع المالي في هذه الدول ودخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد ، كلها أثرت بصورة سلبية على معدلات نمو الاقتصاديات العربية بوجه عام ، وعلى نمو وتوسع القطاع المصرفي والمالي المحلي بوجه خاص ، وان كانت بدرجات متفاوتة في الدول العربية .

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، ومن أجل جعل دراستنا هذه عملية أكثر ، يتم تدعيمها بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي :

- تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بحيث تكفل تنويع البنية الاقتصادية وتحرير النشاط الاقتصادي بشكل كامل، ودعم الدور التنموي للقطاع الخاص، وتقليل منافسة القطاع العام للخاص على الموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي بالدرجة الأولى.

- يتعين على الدول العربية تحديث وتطوير التشريعات التي تحكم مظاهر المناخ الاستثماري فيها وما يتطلبه ذلك من تطوير الأجهزة الحكومية، والحد من مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري.

- تتطلب المرحلة المقبلة بالنسبة للدول العربية تكثيف جهودها لتطوير وتحديث الأسواق المالية وتحسين أدائها وإصدار تشريعات مصرفية تشجع وتحفز من عمليات الدمج والتملك بين المصارف خارج الحدود ضمن المنطقة العربية ، وبما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي .

- ضرورة الاستفادة من الدروس التي طرحتها تجارب دول سابقة في مجال التعرض لمخاطر تحرير الخدمات المالية عن طريق تفادي جوانب الضعف والخلل فيها .

- ضرورة تعزيز وتدعيم التشريعات العربية بتشريعات جديدة تكون أكثر ليونة وأكثر تماشيا مع المتغيرات الدولية الجديدة ،من أجل التحكم أكثر في مختلف المخاطر التي قد تفرضها هذه المتغيرات الدولية .

- العمل على تأهيل اليد العاملة في القطاع المالي والمصرفي العربي بما يضمن لها الفعالية وحسن الإدارة ، إضافة إلى إفساح المجال أمام المتخرجين من المؤسسات المتخصصة ، وإرسال إطارات القطاع للتدريب والتكوين في المصارف العالمية .

- وضع حد لاعتماد الاقتصاديات العربية على قطاع معين ، ورسم سياسة التنويع الاقتصادي بتنمية باقي القطاعات الأخرى من خلال زيادة صادراتها ، وتطوير النظام الضريبي وتقويته، وتحسين أساليب التحصيل ، والاهتمام بتطوير قطاع التأمين لاحتوائه على موارد هامة يمكن استغلالها في عملية تمويل البرامج التنموية .

- العمل بنظام الإنذار المبكر للتنبؤ بالأخطار المصرفية قبل حدوثها ، وتنمية إمكانيات وقدرات المصارف في مجال إدارة الأزمات .

- ضرورة أخذ العبرة من هذه الأزمة ، وذلك بأن تسعى كل المؤسسات والمنظمات والمصارف ومؤسسات التمويل إلى إيجاد ما يسمى بصندوق الطوارئ لمواجهة الأزمات المالية، يمول من أرباح تلك المؤسسات السنوية ويستثمر في مجالات تسمح بإيجاد عائد دوري ، يسمح في أي وقت لمواجهة الأزمات المالية والمصرفية .

وفي الأخير يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي تحرير تجارة الخدمات المالية أمر مفروض لا مناص منه بالنسبة للدول العربية ، فيه سلبيات وايجابيات من الممكن أن تتعرض المصارف العربية لهذه السلبيات على المدى القصير، ولكن يمكنها أيضا الاستفادة من الايجابيات على المدى المتوسط والطويل إذا تم الاستغلال الأمثل للموارد المالية والطاقة البشرية ، والعمل بالمستجدات و الأدوات الحديثة في هذا المجال، وتكييف المناخ المناسب للتأقلم ومواجهة هذه الحقيقة .

بعد تناولنا في هذا البحث موضوع تحرير تجارة الخدمات المالية وأثره على القطاع المصرفي العربي وما استطعنا من استخلاصه من نتائج سالفة الذكر ، في اعتقادنا مازالت هناك العديد من النقاط التي تحتاج إلى تحليل أعمق وبحوث جديدة ، و إلى دراسات مكملة تغطي جوانب النقص في هذا البحث ولهذا رأينا أن هناك مواضيع و إشكاليات نراها جديرة بالبحث لعل منها :

- تفعيل دور المصارف العربية في تنمية وتطوير السوق المالي العربي
- آثار تحرير خدمات التامين على قطاع التامين العربي
- اثر تحرير تجارة الخدمات المالية على التجارة البينة العربية
- الشراكة ، الاندماج ، التوأمة في العمل المصرفي كحل لمواجهة تحرير تجارة الخدمات المالية
- دور تحرير الخدمات المالية في تفعيل الإصلاح المصرفي

قائمة المراجع

❖ الكتب :

1 -إبراهيم أبو النجا، الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين الجديد، الجزء الأول ، دار النشر ، الجزائر ، 1989

2 -أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار الكتاب ،القاهرة، الطبعة الثالثة 2000

3 -أحمد شعبان محمد علي ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2006

4 -أسامة الأنصاري ، إدارة المصارف التجارية، دار القلم ، دبي ،1989

5 -حازم الببلاوي ، *دور الدولة في* الاقتصاد ،دار الشروق ،القاهرة ،1998

6 -حشاد نبيل - الجات ومنظمة التجارة العالمية - أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار النسر للطباعة والنشر ، القاهرة ،1996

7 -حنفي عبد الغفار ، استراتجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية، مصر،2007

8 -خبابة عبد الله ،الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2007

9 -رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،الطبعة الأولى ،2008

10 - رمزي زكي ، العولمة المالية والاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي ،دار المستقبل العربي ، القاهرة 1999

11 - سامي أحمد محمد مراد ،دور اتفاقية الجات في تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة إدارة الخدمات المصرفية، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ،الطبعة الأولى ، 2005

12 - سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة،مكتبة المدبولي ، القاهرة ، الطبعة الثانية،2004

13 - سليمان شكيب الجيبوتي ، محمود جاسم الصميدعي ، تسويق الخدمات المالية ، دار الوائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009

14 - سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين الجات 94و منظمة التجارة العالمية،مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،الطبعة الأولى،بدون سنة

15 - سهيل حسين الفتلاوي ، العولمة وآثرها في الوطن العربي،دار الثقافة ،عمان ، الطبعة الأولى 2009

16 - شذا جمال الخطيب ، العولمة المالية ومستقبل أسواق رأس المال العربية، مؤسسة طابا ،عمان، 2002

17 - صلاح الدين حسن السيسي ،القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال ، عالم الكتاب ، القاهرة، 2003

18 - صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر ، الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ،1998

19 - صلاح الدين نامق ، مقدمة في التجارة الخارجية ،النهضة العربية ، القاهرة ، بدون سنة

20 - طارق عبد العال حماد ، اندماج وخصخصة البنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، الجزء الثالث بدون سنة

21 - طارق عبد العال حماد ، سلسلة التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك،كلية التجارة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2000

22 - عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، العلاقات لاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية ، 2005

23 - عبد الجابر تيم وآخرون مستقبل التنمية في الوطن العربي ، دار اليازوري ، الأردن ، الطبعة الأولى،1998

24 - عبد الرحمن يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001

25 - عبد الغفار حنفي ، رسيمة قريقاص ، أسواق المال ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000

26 - عبد الغفار عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية ، مصر، 2004،

27 - عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة، مصر ، الطبعة الأولى، بدون سنة.

28 - عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2009

29 - عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003

30 - عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2001

31 - عوض بدير الحداد ، تسويق الخدمات المصرفية، الدار الجامعة ، الإسكندرية ،الطبعة الأولى ،1993

32 - محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ،إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولى ،2009

33 - محمد صفوت قابل ،الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية ، مصر ، الطبعة الأولى 2004/2003

34 - محمد محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورصة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2000

35 - مصطفى رشدي شيحة ، اتفاقيات التجارة الدولية في عصر العولمة ،الدار الجامعية الجديدة ،مصر، بدون سنة

36 - منير إبراهيم الهندي ،الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1987

37 - ناظم محمد نوري الشمري ،طاهر فاضل البياني ،أحمد زكريا صيام، أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، الأردن ، الطبعة الأولى ،1999

38 - نظير ريان ، رياض محمد،الإدارة المالية والعولمة ، المكتبة العصرية ، الإسكندرية ،2002

39 - هانس بيتر مارتن ، هارد شارمان، (ترجمة عدنان علي)، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .1998

❖ الدوريات :

1 -إبراهيم أنور ، خصائص أسواق الأسهم العربية ، مجلة جسر التنمية، العدد الثمانون ، المعهد العربي للتخطيط، 2009

2 -أبو العز نهلة ،القوة المالية تبدأ من اتحاد أسواق المال ، مجلة البورصة المصرية ،الأهرام الاقتصادي ، العدد 3745،جوان2007

3 -أحمد طه العجلوني،المصارف الإسلامية والعولمة المالية ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز،العدد الثاني ،2009

4 -الأدرج حسين عبد المطلب ، آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، مجلة الشؤون العربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، خريف 2005

5 -البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد 03، المجلد 58، القاهرة، 2005

6 -البنك المركزي المصري ، التطورات العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك مع إشارة خاصة لمصر، المجلة الاقتصادية ،المجلد 33، العدد4، 1995/1995

7 -بوراس أحمد ، عياش زبير ،الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 30 ، ديسمبر ، 2008

8 -رياض أسعد ، الخيارات، مجلة المصارف العربية ، المجلد 16، العدد186، جويلية 1996

9 -سليمان المنذري ، بورصات الأوراق المالية العربية: الدور والعلاقات وتحديات التحرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتجية نشرة ربع سنوية للتقارير المالية ، القاهرة ، الأهرام ،2000

10 - الطيب ياسين ، النظام المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية ، مجلة الباحث ، العدد 03، 2003،

11 - عبد الجبار منديل ، المؤسسات المالية العربية والأزمة العالمية ، جريدة الصباح ، يومية سياسية تصدر عن شبكة الإعلام العراقي ، العدد5047، يوم 2009/04/14

12 - عبد الله الجهن وآخرون ، أثر سعودة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، العدد الأول ، 1998/5/6

13 - عبد المطلب عبد الحميد ، تحديث آلية الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، الجلد 11، العدد 2، مصر ، 2003

14 - عدنان الهندي ، التوريق خطوة ضرورية لتطوير القطاع المالي العربي ، مجلة المصارف العربية ،المجلد 17، العدد194 ،مصر ، فيفري1997

15 - مجلة اتحاد المصارف العربية، مواجهات لجنة بازل الجديدة وأثارها على الصناعة المصرفية، لبنان ، العدد 270، ماي 2003

16 - المجلة الاقتصادية المصرية ، التطورات النقدية والمصرفية ، المجلد الخمسون ، العدد الثالث ، 2009

17 - مجلة الدراسات المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، التوافق الدولي حول قياس رأس المال ومعايير رأس المال، المجلد 12 ، العدد 14 ، الأردن، 2004

18 - مجلة الدراسات المالية والمصرفية، وثيقة استشارية،المراجعة الشاملة لوفاق بازل الجديد، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2002

19 - محمود عبد العظيم ، الفساد في القطاع المصرفي المصري ، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد 2504، الأربعاء 15 جوان 2009

20 - مصطفى عبد الله قاسم خشيم،الأزمة العالمية وتداعياتها على الدول العربية ،مجلة الشؤون العربية، العدد138، صيف 2009

21 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التجارة العربية البينية في عام 2008 الواقع والطموح، نشرة شهرية صادرة عن أوبك ، العدد 11 ، السنة 35، نوفمبر 2009

22 - ناجي احمد التوني ،الإصلاح المصرفي ، مجلة جسر التنمية ،العدد السابع عشر ، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ، ماي 2003

23 - نبيل أورين، حذر وترقب من تأثير أزمة دبي ، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11324 الأحد 2009/10/29

24 - يسري مصطفى ، الجاتس والبنوك المصرفية ،مجلة البنوك، العدد 16، مصر ، 1998

❖ المقالات العلمية :

1 - أحمد طلفاح، تجارب إصلاح القطاع المصرفي العربي، المعهد العربي للتخطيط ، افريل ،2005

2 -بلعزوز بن علي ، كتوش عاشور ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ، ملتقي الوطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-لواقع والتحديات- ، جامعة الشلف،14-15 ديسمبر 2004 ،

3 - بن داودية وهيبة ، مديوني جميلة ، واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية

4 - جاسم المناعي ، قوانين المنظمة العالمية للتجارة في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي ، المؤتمر المصرفي الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي حول العمل المصرفي الخليجي في ظل المنافسة والأسواق المالية العالمية المتغيرة ، الدوحة ، 24-25-أكتوبر 1998،

5 -جمال الدين زروق ، نبيل دحدح وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي وتحديات الأزمة العالمية، قسم الدراسات، صندوق النقد العربي ، الطبعة الأولي ، سبتمبر، الطبعة الأولى ، 2009،

6 - الداوي الشيخ ، الأزمة المالية العالمية : انعكاساتها ، حلولها ، المؤتمر الدولي حول الأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظر النظام الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان، لبنان 13 /14 مارس 2009

7 - سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة الشلف ،15/14ديسمبر ،2004

8 - صفية احمد أبو بكر ،أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التأمين العربي، الملتقى الثاني للتسويق في الوطن العربي – الفرص والتحديات- الدوحة 8/6 اكتوبر2003

9 - صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية

10 - عدنان الهندي ، التوريق خطوة ضرورية لتطوير القطاع المالي العربي

11 - عزة عبد السلام إبراهيم ، تسويق التامين في ظل المتغيرات الاقتصادية، الملتقى الثاني للتسويق في الوطن العربي – الفرص والتحديات- الدوحة 8/6 اكتوبر2003

12 - عماد موسى ، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية قناة أسواق رأس المال ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، بيروت ،25/23 مارس 2009،

13 - فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ،المؤتمر الدولي حول الأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي والإسلامي ،جامعة الجنان، لبنان 13 /14 مارس 2009،

14 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية ،الأمم المتحدة،الطبعة الأولى نيويورك

15 - محمد أحمد زيدان ، فصول الأزمة المالية العالمية،مؤتمر الأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي ،طرابلس ،لبنان،13-14 مارس 2009

16 - محمد النوري ،التجربة المصرفية الإسلامية في أوربا ، بحث مقدم للدورة التاسعة عشر للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث ،جوان ، 2009

17 - محمد بن سليمان الجاسر ، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل ، الجلسة العاملة الخامسة لندوة " الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 2020" ، 19-23 أكتوبر 2002

18 - محمد فرج عبد الحليم ، التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في السودان، المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، التطورات المصرفية المعاصرة في مصر والعالم العربي 13/12 ماي ، 2004

19 - مصيطفى عبد اللطيف ، بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية وإستراتجية مواجهتها ،الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 15/14افريل 2004

20 - نبيل حشاد ، دليلك إلى اتفاقية بازل 2،

21 - نبيل مبارك ، سعيد بن سلمان العبيد ،الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع المصرفي السعودي ،ورقة عمل ، الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة ، مركز الملك خالد الخضاري ، بريده، 15/14 أكتوبر 2003

22 - سحنون محمد ، محسن سميرة ،صناديق الاستثمار الإسلامية كشكل من أشكال المضاربة بديل لصناديق الاستثمار التقليدية، الملتقى الدولي حول ، أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، يومي 07/06 افريل 2009.

23 - علاء الصيداني ، أثر الأزمة المالية والعالمية على سياسة التجارة الخارجية للدول العربية، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية ، الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة والزراعة للبلاد العربية –الأمانة العامة - يومي 2009/12/11 بيروت

❖ التقارير

1 - البنك السعودي الأمريكي ، نشرة سامبا ، فيفري 2006

2 - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي لسنة 2009/2008

3 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008 ، الفصل الحادي عشر

4 - تقرير المجموعة العربية للتامين ، أريج ، البحرين ، 1999

5 - صندوق النقد العربي ، أداء أسواق المال العربية ، الربع الرابع 2009

6 - صندوق النقد العربي ، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية2008

7 - صندوق النقد العربي ،التجارة الخارجية للدول العربية2009

8 - صندوق النقد العربي، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية2009

9 - صندوق النقد العربي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية

10 - صندوق النقد العربي ، الفصل الحادي عشر(القطاع المالي والمصرفي وتحديات المرحلة المقبلة) الطبعة الأولى 2009

11 - صندوق النقد العربي ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الطبعة الأولى 2010

12 - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010

13 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، التقرير السنوي 2008

14 - مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2008

15 - مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السادس والأربعون ،2009

❖ الدراسات الأكاديمية

1 - أحمد عبد بدوي ، الآثار المستقبلية لتحرير الخدمات على التنمية الاقتصادية في مصر

2 - أقاسم نوال ، دور نشاط التامين في التنمية الاقتصادية ، دراسة لحالة قطاع التامين في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر،2000

3 - إياس غانم ، صناديق الاستثمار التقليدية والإسلامية ودورها في التنمية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي ،جامعة دمشق،كلية الاقتصاد،2009

4 - بن موسى كمال ، المنظمة العالمية والنظام التجاري العالمي الجديد

5 - ثابت محمد ناصر ،إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل نقدي ، جامعة الجزائر ، 2006-2005

6 - خالد بن عبد الله السنيور ، منظمة التجارة العالمية وآثارها على القطاع المصرفي السعودي ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز جدة ، 1423ه

7 - شامي رشيدة ، المنظمة العالمية للتجارة وآثارها المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر

8 - صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي

9 - طارق خاطر ،قوى التغيير الإستراتجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك ، مذكرة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر ، 2006

10 - عادل أحمد موسى إبراهيم ،أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية على سياسة إعادة التامين في الدول النامية ، رسالة ماجستير

11 - عبد الرشيد بن ديب ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر

12 - عبد المجيد قدي ،فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية حالة النظام الضريبي الجزائري 88-95 ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، افريل 1995

13 - لعراف فايزة ، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2010/2009

14 - محمد زميت ، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2006/2005

15 - نصيرة بن عبد الرحمن ،آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل تحرير التجارة الخارجية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، فيفري 2006

❖ القوانين:

1- القانون رقم 86- 12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القرض.

2- القانون رقم 88- 06 المؤرخ في 1988/01/12 المعدل و المتمم لقانون 86- 12

3- القانون رقم 03- 04 الصادر في 2004/03/04 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية

4- الأمر الرئاسي المعدل و المتمم للأمر الرئاسي رقم 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003

5- قانون النقد و القرض 90- 140 المؤرخ في 1990/04/14 ، الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 1990/04/14

❖ مواقع الانترنت

1 - أحمد بيت المال ، خالد الكجيجي ، صناديق الاستثمار ودرها في التنمية الاقتصادية ، عبر الموقع www.accarab.com

2 - أحمد عبد الخالق ،البنوك الشاملة ،على الموقع http://bard-cu34.ibda3.org/t264-topic

3 - أحمد فتحي ، السكان والتنمية،صندوق الأمم المتحدة للسكان، على الموقع http://wwww.faappd.org

4 - أحمد نزيم،السياسة النقدية –حالة الجزائر – منتدى التمويل الإسلامي على الموقع http://islamfin.go-forum.net/t593-topi

5 - الأزمات العالمية ،البنك الدولي ، على الموقع :
http://www.albankaldawli.org/dataandresearch/

6 - إسماعيل حسن ، مصر الأولي عربيا في القروض المتعثرة ، على الموقع
http://www.qatarshars.com/showthread.php

7 - إيهاب إسماعيل ، الإصلاح المصرفي في مصر ، على الموقع
http://dvd4arab.maktoob.com/archive/index.php/t-710419.html
8 - برودي نعيمة ،بلعربي عبد القادر ، تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين ،على الموقع :
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03
9 - البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مصر صمود أمام الأزمة المالية من خلال نظام مالي سليم ، على الموقع
http://siteresources.worldbank.org/BODINT/Resources/IBRD_Arabic.pdf
10 - تقرير بيت الاستثمار العالمي "غلوبل" على الموقع
http://www.alghad.com/index.php/rss/frame.php?news=38507?
11 - تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعالم العربي 2010 على الموقع
http://arabic.doingbusiness.org/reports/special-reports
12 - جاسم العتيبي ، القروض المتعثرة لسنة 2009، منتديات تداول السعودية على الموقع
http://tdwl.net/vb/showthread.php?t=275809
13 - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الإحصاءات الاقتصادية القومية الودائع والائتمان المصرفي
2009/2008، على الموقع http://www.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=202
14 - حسن بخيت ، خواطر اصلاحية للثورة المعدنية العربية، اتحاد الجيولوجيين العرب ،
http://kenanaonline.com/hasan
15 - حمزة العسلي ،بدايات التحرير المالي ،على الموقع
http://www.deretna.com/vb/showthread.php ?t=14463 :
16 - خالد حسن ، شركة الاستعلام الائتماني المصري صمام أمان ضد القروض المتعثرة ، على الموقع
http://www.cit4all.net/cit/index.php?option=com_content&view=article&id=1911:credit-rating-information-and-a-safety-valve-against-the-defaulting-loans&catid=162:reportage&Itemid=53&layout=default&date=2010-12-01
17 - ستيفن هانس ، الولايات المتحدة تسيطر على غالبية تجارة الخدمات في العالم ، على الموقع :
http://www.w-tb.com/wtb/vb4/showthred.php
18 - سرمد كوكب جميل ، عرض تقرير التجارة والتنمية 2004، مجلة علوم إنسانية على الموقع :
http://www.ulm.nl/a178.htm

19 - سعيد الكندي ، الإمارات واحتواء أزمة دبي ،مجلة الخليج على الموقع :
http://alkhaleej.ae/portal/744bf3c3-acf6b9-8c61-c1-aspx

20 - شبكة الإعلام العربية ، قطاع التامين يتأثر سلبا بالأزمة العالمية، ، على الموقع
arabianform.com

21 - الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية ، قواعد العمل ، ص 04 على الموقع
w.sadad.com/Arabic/menu/AboutUs/MISC.htm98http://ww

22 - شواق محمد ، المصارف السعودية ، قناة العربية يوم 2010/04/17 على الموقع
http://www.arabianbusiness.com

23 - الصندوق العربي لتأمين أخطار الحروب ، على الموقع
http://www.awris.com/armc.html.

24 - صندوق النقد الدولي ، نشرة معلومات معممة رقم 10-117 يوم 27أوت 2010على الموقع :
www.imf.org

25 - صندوق النقد الدولي ، نشرة معلومات معممة رقم 10-49 يوم 14 مارس 2010على الموقع :
www.imf.org

26 - طلال أبو غزالة ، التحرير المالي والاستقرار الاقتصادي ، على الموقع : http://www.tag-
publication.com/default.aspx?lang=ar

27 - عبد الحميد العمري ، صناديق الاستثمار ، على الموقع
http://www.alaswaq.net/views/2007/05/20/8094.htmt

28 - عبد الله البشير، أزمة الغذاء العالمية والأمن الغذائي العربي ،صحيفة الوسط البحرينية
2009/11/03،على الموقع /http://www.nodhoob.com

29 - عبد الله العتيبي ، النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة ، على الموقع
http://www.alweam.com/news/news/php?action

30 - على جمعة ، تاريخ معاملات البنوك المصرية ، على الموقع
http://www.cit4all.net/cit/index.php?option=com_content&view=article&id=6870:d
-gomaa-transactions-of-the-legitimacy-of-the-egyptian-banks-100&catid=161:slid-
show&Itemid=711&layout=default&date=2010-05-01

31 - عمار عبيد ، أبو ظبي لم تحسم أزمة دبي ، على الموقع
http://www.algazeera.net/nr/exers/63f50d23-a249-4431-a17e-456.htm

32 - فاروق العقدة ، مصر أهم الأسواق العربية في المنطقة ، على الموقع http://www.m-e-c.biz/arab/

33 - فيصل بن عبد العزيز ، نظام مراقبة البنوك السعودي رقم 5 لسنة 1966 على الموقع
http// :www.lawyears.com/vb/threads/

34 - قاسم النعيمي ، التجارة الالكترونية بين الواقع والحقيقة ، على الموقع : http://jps-dir.com/forum/uploads/1364/qaseem.doc

35 - قواعد بيانات 2009المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، على الموقع :
http://www.aidmo.org

36 - محمد الجاسر، وضع القطاع الصرفي السعودي، جريدة دار الحياة السعودي، 2010/05/21 على الموقع http://www.daralhayat.com

37 - محمد السيد عبد السلام، انجازات ومخاطر التكنولوجيا على التنمية الزراعية في الوطن العربي ، الموسوعة الجغرافية على الموقع http://www.4geography.com/vb/t3693.html

38 - محمد سالمي ، تحرير تجارة الخدمات ، على الموقع :
http://www.almarefah.org/search.php?action=search

39 - محمد عايش ، أزمة دبي ، على الموقع
http://www.alaswaq.net/articles/2009/01/03/20419.html

40 - محمد عزام ، مكونات القوائم المالية ، متوفر على الموقع :
http://www.kenanaonline.com/page/8651 يوم 2010/12/12

41 - ملهم جزماتي ، حازمة دبي المالية ، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، على الموقع
http://economicat.com/index.php?pageid=07

42 - من الأرشيف للجهاز المركزي للمحاسبات المصري متوفر على الموقع
http://www.cao.gov.eg

43 - منتديات المجموعة المصرية للخدمات المالية على الموقع
http://www.esgmarkets.com/forum/index.php

44 - منير سالمي ،الرقابة للبنوك الجزائرية 2009، يومية المجاهد على الموقع
http://www.elmoudjahid.com/ar/archive/tag/1364

- مواقع الانترنت :

45 - موقع الشبكة السعودية SPANعلى الموقع http// www.:span.gov.sa

46 - هنري عزام، أزمة دبي ورقابة المصارف الإسلامية على الموقع : http://forum.arab-mms.com/t236226.html

47 - وديع عبد الرزاق، محددات سعر الصرف ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الموقع :
http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?id=27317

48 - سامي احمد ، الصناعة في الوطن العربي ، متوفر على الموقع :
http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-37760.html

49 - معتز يوسف الخالدي ، مدخل إلى الاسواق المالية ، متوفر على
http://www.4shared.com/document/51aeqFgZ/ .html

50 - عصام خليفة ، نمو صناديق الاستثمار بمصر في 2010 ،متوفر على
http://www.masrawy.com/News/Egypt/Economy/AF/2010/December/16/3337282.aspx

51 - بيانات الربع الرابع 2010 لمؤسسة النقد السعودي ، منشورة على موقع الجزيرة على :
http://www.al-jazirah.com/20110209/ec37d.htm

❖ المراجع باللغة الأجنبية

1. Ahmad shawky,Alexander kremer,water in the arab world, availableathttp://siteresources.worldbank.org,14/04/2010
2. Banque d'Algérie, l'évolution économique et monétaire en Algérie annee2003, media banque, numerospecial, novembre2004.
3. banque mondiale, la crise financière : les répercussions pour les pays en développement (10/12/2009) disponible sur : www.worldbank.org

4. -choinel Ain et rayer gouyer ,le marche financière ,banque edition,paris ,1999.
5. elain samuelson, économie international contemporaine (o p u) Alger 1993.
6. guendouzi brahime relation économique internationale édition elmaarrifa Alger 1998.
7. http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiÃ¨re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re, (08/02/2009).
8. kidmore, international politicol économie thomas, lairson, david.
9. Le groupe wikipedia, Crise financière,[Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia, disponible sur
10. louberge Henri, économie et finance de l'assurance et de la réassurance , édition Dalloz, paris, 1981.
11. Organisation mondial du commerce ; division de l'information et des relations avec les médias.
12. p.kotler et b.dubois, marketing management.
13. world tourisme organization, tourism and economic stimulus: initial assess ment,updated,july2009 available at www.unwto.org